

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٩٥

الجمعة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو/السيد وو هايتاو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد آمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

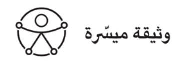
تعزيز النهج المتعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2018/982)

1836861 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز النهج المتعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2018/982)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بيلاروس، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، رواندا، زامبيا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، عُمان، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، ميانمار، النرويج، الهند، هنغاريا واليابان.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: سعادة السيدة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، ممثلة قطر، نيابة عن رئيسة الجمعية العامة؛ سعادة السيدة إينغا روندا كينغ، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والقاضي عبد القوي أحمد يوسف، رئيس محكمة العدل الدولية.

وينضم القاضي يوسف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من لاهاي.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة المتكلمين التالية أسماؤهم: سعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد روبرت مارديني، رئيس الوفد والمراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي للمشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/982، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم الصين لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الصين على استخدام رئاستها لمجلس الأمن من أجل تسليط الضوء على أهمية تعزيز النهج المتعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة.

تجري مناقشة اليوم قبل بضعة أيام فقط على حلول الذكرى المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى. لقد كان هذا النزاع مأساة هائلة ونذيراً مخيفاً لما سيليه من عقود دموية.

لقد كانت أوروبا متعددة الأقطاب حينئذ، ولكن ذلك لم يكن كافيا للسيطرة على العنف. فنتيجة لعدم وجود الآليات

المتعددة الأطراف لحل المشاكل الدولية، اندلعت الحرب واستمرت لسنوات. وقد تطلب الأمر وقوع كارثة عالمية ثانية للشروع في الترتيبات المتعددة الأطراف التي نعرفها اليوم. ولدى تلك الترتيبات سجل حافل في إنقاذ الأرواح، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتفادي الانجراف إلى حرب عالمية ثالثة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة إنجازات ملهمة في الدبلوماسية الدولية، وفي مقدمتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. كما أن عمليات السلام التي يأذن بها المجلس تعبير هام عن الكيفية التي تؤدي بها تعددية الأطراف وظائفها. وقد ساعد حفظ السلام عددا كبيرا من البلدان على التعافي من النزاعات المسلحة. وكثيرا ما تشكل بعثاتنا حصونا منيعة ضد الفوضى وسفك الدماء. ولهذا السبب يشجعني أن ١٥١ بلدا، إلى جانب ٤ منظمات دولية وإقليمية رائدة، أعربت عن تأييدها لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تهدف إلى تعزيز هذه الشراكات الجماعية.

بيد أن الجهود المتعددة الأطراف، في مجالات أخرى، تتعرض لضغوط هائلة. إننا في وقت تتضاعف فيه النزاعات، ويزداد تغير المناخ، وتستفحل أوجه عدم المساواة، وتتصاعد التوترات المرتبطة بالتجارة. إنها فترة يتنقل فيها الناس عبر الحدود بأعداد لم يسبق لها مثيل بحثا عن الأمان أو الفرص. ولا نزال نكافح خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبدأنا للتو إدراك الأخطار المحتملة للتكنولوجيات الجديدة. وثمة شعور بالقلق وعدم يقين وعدم القدرة على التنبؤ بما سيقع في جميع أنحاء العالم. والثقة آخذة في التراجع، داخل الدول وفيما بينها. فالناس يفقدون الثقة في المؤسسات السياسية – الوطنية والعالمية. وقُلبت الافتراضات الرئيسية، وأُحبطت قُوضت جهود كبيرة وقُوضت مؤسسات كبرى. ويبدو في كثير من الأحيان أنه كلما كان التهديد عالميا على نحو أكبر، كلما قلت قدرتنا على التعاون. وهذا أمر بالغ الخطورة في مواجهة تحديات اليوم، ومن الضروري اتباع نهج عالمية من أجل معالجته.

وفي هذا السياق الصعب، ينبغي أن نستلهم الجهود للعودة إلى التعاون الدولي. إننا بحاجة إلى إصلاح النظام المتعدد الأطراف وتنشيطه وتعزيزه. وفي النهاية، فإن تعددية الأطراف ليست سوى بلدان تجتمع وتحترم بعضها البعض وتنشئ أشكالا من التعاون تضمن تحقيق السلام والازدهار للجميع في كوكب ينعم بالصحة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا بحاجة إلى تعزيز الالتزام بنظام قائم على القواعد، تقع الأمم المتحدة في صميمه، ويشمل مختلف المؤسسات والمعاهدات التي تقوم بإحياء الميثاق.

غير أنه لا يكفي أن تكون لدينا قوانين واتفاقيات دولية، مهما كانت حيوية. إننا بحاجة إلى أشكال جديدة من التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى – نهج مترابط لتعددية الأطراف. ونحن بحاجة إلى إقامة صلات أوثق مع المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى – أي نهج تعددية الأطراف الشامل للجميع. ويضطلع مجلس الأمن بدور مركزي في إظهار قيمة التعاون الدولي. فلنتذكر أن ميثاق الأمم المتحدة يمنح المجلس صلاحيات ومسؤوليات ومكانة خاصة؛ وبالتالي، فإن هذه الهيئة لا تتحمل عبء الحفاظ على سمعتها فحسب، بل على سمعة الأمم المتحدة عموما. وأعتقد أنه يمكننا أن نتفق على أن الأزمات في سورية، وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي أماكن أخرى قد هزت الثقة الشعبية في قدرة المجتمع الدولي على إيجاد الحلول.

وأشجع أعضاء المجلس على بذل المزيد من الجهد للتغلب على الانقسامات، واتباع خطط للوقاية وبناء السلام، وزيادة الاستفادة من الوساطة وغيرها من الأدوات الواردة في الفصل السادس من الميثاق لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وما زلت مقتنعا بالحاجة إلى زيادة الجهود الدبلوماسية، وأستمد القوة من الأمثلة الحديثة للحلول السياسية التفاوضية لمشاكل كانت

تبدو ميؤوسا منها. وبنفس الروح، أشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة الاستثمارات في مجال بناء عولمة عادلة تعمل لصالح الجميع، وتماسك اجتماعي يحقق مصلحة الجميع في المجتمع، تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي ألا يكون هناك مجال لشيطنة الأقليات والمهاجرين واللاجئين، أو خنق التنوع الذي يثري المجتمعات.

ونحن إذ نحيي الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، لا بد من أن نستفيد من دروسها وندعم ممارساتنا لتعددية الأطراف من أجل مواجهة الاختبارات والتهديدات اليوم وغدا. وبينما تهدد تحديات القرن الحادي والعشرين بالتفوق على مؤسسات وعقليات القرن العشرين، ينبغي أن نؤكد من جديد على المثل العليا للعمل الجماعي مع السعي إلى اتباع جيل جديد من النهج والهياكل القادرة على الاستجابة. وقد أسهم إصلاح الأمم المتحدة إسهاما حاسما في تحقيق ذلك، وأتطلع إلى مواصلة المضي قدما فيما يتعلق ب جميع الركائز التي تقوم عليها تلك الجهود.

ولكن الأهم من ذلك كله هو أن ميثاق الأمم المتحدة لدينا المرن، والذي لا يزال ثاقبا، هو الذي يرسم الطريق عن طريق تجسيده للقيم العالمية وارتكازه على السلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ورؤيته لبلدان تعيش في حسن الجوار وتتشاطر مصيرا ومستقبلا مشتركين. وتعزيز نهج تعددية الأطراف يعنيتعزيز التزامنا بالميثاق. وثمة حاجة لهذا الالتزام من جميع الجالسن حول هذه الطاولة ومن جميع أنحاء العالم الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة آل ثاني.

السيدة آل ثاني (*تكلمت بالإنكليزية*): أتلو الآن بيانا باسم رئيسة الجمعية العامة.

”أود أن أهنئ الصين على تولي رئاسة المجلس. وأشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للتكلم، وعلى تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب تماما.

”إن التحديات التي تواجه نهج تعددية الأطراف جلية وواضحة. وفي عالم يتزايد فيه التكافل والترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والتنمية والسلم والأمن، ليس لدينا أي خيار سوى الدفاع بشكل جماعي عن تعددية الأطراف.

”إن النزاعات في اليمن وسورية وأجزاء أخرى من العالم، فضلا عن التوترات التي لا تزال مستعرة في أماكن أخرى، تحرم شعوب تلك البلدان من جني ثمار التنمية المستدامة. إلا أن بقية العالم تعاني معها لأنه، كما يقول المثل الصيني المأثور، المد يرفع جميع القوارب. ولا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة التحويلية الطموحة لدينا كمجتمع عالمي في حين يحد النزاع وعدم الاستقرار من إمكانية الاستفادة من التعاون. ببساطة، نحن نزدهر كفرادى الدول عندما تزدهر جميع الدول. تلك هي الأدلة التاريخية وتلك هي القيمة الجوهرية لأممنا المتحدة.

”ويوضح تاريخ مجلس الأمن وخبرته الذاتية، كشاهد وجهة فاعلة، أن النتائج الدائمة لحل النزاعات تتطلب اتباع نهج متعدد الأطراف. ويجب أن نعزز الآليات المتعددة الأطراف التي سمحت باستمرار الحوار الصريح والدعم المتبادل والعمل المشترك، اقتناعا بأن اتباع نهج مجزأ وانفرادي لتحقيق السلام والأمن لا يمكن أن يستمر.

”وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى المئوية ليوم الهدنة، وهي لحظة في ذاكرتنا التاريخية المشتركة لمجازر الحرب، فإننا نواجه اختبارا للقيادة. فهل نحن ملتزمون – مثل قادة العالم الذين شكلوا منظومتنا للأمم المتحدة – بالاستجابة

بنفس القدر للتحديات العالمية التي تهدد العالم اليوم؟ ومن هذا المنطلق، أود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة.

”أولا، أشير إلى أن النهوض بنهج تعددية الأطراف يقع في صميم فترة رئاستي. وما زلت على قناعة راسخة بأن الحوار والتعاون الدولي هما النهجان الوحيدان المجربان والمختبران للتصدي للتحديات العالمية، ومن ثم جعل الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى وجيهة لشعوب العالم. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة فيما يخص قضايا السلام والأمن، والتي أصبحت الآن تشمل الحدود والمناطق الإقليمية على نحو أكثر تواترا ولا يمكن لأي بلد بمفرده التصدي لها أو احتوائها. وقد أكد قادة العالم على هذا الرأي في المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة، حيث كانت تعددية الأطراف والالتزام بالسلم والأمن الدوليين من بين أكثر المسائل المذكورة. ولذلك، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تعيد تأكيد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وركائزه، وتعزيز النظام القانوني الدولي، والحفاظ على وجود تعاون دولي ملزم.

”وتشير نقطتي الثانية إلى الحاجة لتمكين المرأة والشباب خلال السعي إلى تحقيق السلام والحفاظ عليه. فالالتزام بإدماج النساء والشباب – وهو أحد الأهداف الرئيسية لتعددية الأطراف – أمر بالغ الأهمية من أجل نجاح خطة السلام والأمن، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعني اهتمامنا المشترك بالحفاظ على السلام والتصدي بفعالية للتحديات العالمية أنه ينبغي أن نعزز التعاون الدولي من أجل التصدي لعدم المساواة والاستبعاد والعزلة.

”ولذلك، يجب أن نعمل بشكل جماعي من أجل تمكين النساء والشباب، بما في ذلك من خلال زيادة الفرص الاقتصادية وتوفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية والمشاركة السياسية والانخراط في عمليات السلام.

”تتعلق نقطتي الأخيرة بالحاجة إلى اتباع نهج أوسع وأكثر تنسيقا داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المسائل التي تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. وكما قيل، فإن التحديات العالمية تتطلب حلولا عالمية. ولا توجد هيئة أو كيان أكثر تمثيلا أو ذو دلالة رمزية على التعاون العالمي وتعددية الأطراف من الأمم المتحدة. ويجب علينا مواصلة تعزيز الجهود المتعاضدة والمتسقة بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة لتعزيز ودعم نهج تعددية الأطراف. وتضطلع الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها جميعا بأدوار هامة وتكميلية، في إطار ولاية كل منها، لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

”وبصفتي رئيسة الجمعية العامة، فإنني أتعهد بتيسير المزيد من التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة، مع الاستفادة من الاهتمام المتجدد بتنشيط أعمال الجمعية العامة وعملية الإصلاح على صعيد المسارات الثلاثة الرئيسية والتي تتمثل في التنمية والسلام، والأمن، والإدارة. وأواصل أيضا إجراء مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات بشكل دوري مع الأمين العام ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس مجلس الأمن بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

”في الختام، لا بد لي أن أؤكد أن تعددية الأطراف لا تشكل، بأي حال من الأحوال، خطرا على سيادة الدول الأعضاء أو مصالحها الوطنية. بل إنها تمثل في الواقع السبيل الوحيد للتصدي للتحديات المعقدة التي لا يمكن لأي بلد أن يتغلب عليها وحده. ويتمثل دوري بصفتي رئيسة الجمعية العامة في أن أكون الراعية، بحكم الواقع، لقيم تعددية الأطراف. وأحث الدول الأعضاء

على التكاتف لدعم القانون الدولي وبناء نظام قائم على القواعد والحوار والتعاون. وأنا على ثقة أيضا في أن مجلس الأمن سيضطلع بنجاح بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

”لقد أصبح من الواضح أن السلام ليس معناه مجرد غياب الحرب. فلكي يكون السلام مستداما، لا بد من تعزيزه قبل نشوب النزاعات وخلالها وبعدها. وتمثل التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ولن يمكننا التصدي للتحديات العديدة التي تواجه السلم والأمن والازدهار على الصعيد الدولي إلا بتبني تعددية الأطراف. فلنعمل معا من أجل ضمان النجاح على كافة الأصعدة“.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السفيرة آل ثاني على بيانها بالنيابة عن رئيسة الجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة كينغ (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة وعلى دعوتي إلى هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعددية الأطراف وتعزيز دور الأمم المتحدة. إن هذه المناقشة تدل على الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لإعادة تأكيد قيم النظام القائم على القواعد الذي أنشئ قبل ٧٣ عاما.

قبل ثلاث سنوات، احتفلنا بانتصار كبير لتعددية الأطراف – والذي تمثل في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكانت تلك العملية عالمية ومتكاملة وشاملة للجميع. فقد مثلت الأغنياء والفقراء والحكومات والجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة والأطراف المعنية بكل بعد من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئة، وكذلك السلام والأمن. وبينما نعكف على تنفيذها، لا يسعنا أن ننسى أن ما أوصلنا إلى هذه النقطة هو الحوار واتباع نهج مُضن وشامل للجميع

ومن المقلق أنه كثيرا ما يجري التشكيك في تعددية الأطراف اليوم. ويتساءل كثيرون ما إذا كان من الممكن على الإطلاق التوصل إلى اتفاق في ظل الواقع السياسي الراهن. ولكن هل هذا هو السؤال الصحيح الذي يجب طرحه؟ لعل الإجابة على مخاوفنا وشواغلنا تكمن في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذه المناقشة المفتوحة تمثل فرصة لنذكر أنفسنا بأن تعددية الأطراف تحقق نتائج. فتعددية الأطراف هي التي هيأت الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتعددية الأطراف هي التي أتاحت لنا التوصل إلى الهدف المتمثل في خفض مستويات الفقر المدقع بمقدار النصف بعد عام ٢٠٠٠.

يمثل تغير المناخ والاضطراب الناتج عن التكنولوجيات الجديدة وخطر اندلاع حرب نووية المسائل الفارقة في عصرنا. ولا بد من معالجة مسائل اللاجئين والهجرة والتجارة. وكل تلك التحديات تتطلب حلا جماعيا. وحدها الأمم المتحدة تتيح للجميع الإعراب عن وجهات نظرهم وإيجاد نهج وحلول مشتركة. ويجب أن نحافظ على قنوات الحوار مفتوحة على مصراعيها الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن ثم، كيف يمكننا تعزيز تعددية الأطراف؟

يجب علينا الوفاء بالالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي الخطة الأكثر عالمية وطموحا على الإطلاق التي تعتمدها الأمم المتحدة. والتمسك بمبادئ خطة عام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا. ويهيئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة حيزا لإجراء حوار حقيقي ومنصة لتبادل المعارف. وقد ألهمني الالتزام القوي الذي لمسناه من جانب ١٠٢ بلدا قدمت بالفعل استعراضاتها الوطنية الطوعية، ومن المقرر أن تقدم

٤١ دولة أخرى استعراضاتها في عام ٢٠١٩. وسوف يستعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يُعقد في العام القادم تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالوظائف والنمو وعدم المساواة وتغير المناخ والتعليم وبالطبع الشراكات العالمية، وسيعالج كذلك الموضوع المتعلق بالإدماج والمساواة - وكلها أمور مهمة فيما نتصدى للمسائل الملحة التي نواجهها في عصرنا.

ويوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سيُعقد أيضا تحت رعاية الجمعية العامة على مستوى مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر من العام القادم، فرصة مثالية لتقييم وتدارس الحلول وتحفيز العمل نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيشكل فرصة لإعادة التأكيد على التزامنا بالتعاون العالمي وتهيئة الظروف للسلام والتنمية المستدامة، لأننا لا نستطيع أن نحقق أيهما إلا إذا حققنا الاثنين معا.

لقد تعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مجلس الأمن في الماضي، عندما عمل الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل وثيق في غينيا - بيساو وبوروندي خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ مع الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. ومن الأمثلة الأخرى على الجهود المشتركة والنهج المتكاملة طلب مجلس الأمن المشورة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن برنامج طويل الأجل لدعم هايتي في عام ١٩٩٩. وقد يرغب أعضاء مجلس الأمن في النظر في ما إن كان استخدام المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تبادل المعلومات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن يمكن أن يكون وسيلة لتعزيز الحوار بين المجلسين.

وأنا متفائلة بأننا سنتمكن من تحقيق المزيد من الاتساق على صعيد الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة. إن علاقة العمل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام تزداد قوة. فللمرة الأولى، وُجهت الدعوة إلى رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمخاطبة الدورة السنوية للجنة بناء السلام، والتي ستركز على منطقة الساحل. وفي اليوم التالي، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، سيتناول الاجتماع المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام الصلات بين تغير المناخ والتحديات التي تواجه بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل. كما وُجهت الدعوة للرئاسة للمرة الأولى هذا العام لتقديم إحاطة إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام، وهو ما يمثل اغتناما للفرصة التي وفرها القرار ٣٧/٢٥ القاضي بتعميم خطة عام ٢٠٣٠ في جدول أعمال حقوق الإنسان.

يوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيزا للمنظمات غير الحكومية للتعبير عن آمالها وأحلامها للمستقبل. كما أن لجنة وضع المرأة التابعة له تشكل أيضا فضاء للمساءلة بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وأشير أيضا إلى منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه ساحة للحوار المتكامل بشأن الشباب والسلام والأمن لمناقشة الأسس الاقتصادية لقرار مجلس الأمن التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥) الذي اتخذ في عام ٢٠١٥.

وبينما يتعين علينا مد الجسور بين الأجهزة الرئيسية وإنهاء حالة التقوقع، من الواضح أيضا أن هذه الأجهزة بحاجة إلى إصلاح. وفي الواقع، فقد نوهت الدول الأعضاء خلال الدورة الماضية بحكمة الأمين العام في جهوده الرامية للإصلاح. ولكن لا يزال يتعين إصلاح مجلس الأمن، وهو ما تمس الحاجة إليه. وثمة أهمية كبيرة أيضا للعمل الجاري بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة والجهود الرامية إلى مواءمة عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبصفتي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

فإن من مسؤوليتي – وهذا يشكل أولوية بالنسبة لي – تيسير تنفيذ الأفكار المبتكرة الصادر بها تكليف في التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الرامية إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٧٢/٣٠٥.

لقد تعهدنا بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بألا يتخلف أحد عن الركب، والتزمنا بالسعي أولا صوب من هم أشد تخلفا عن الركب. وينبغي أن نسترشد بهذا المبدأ في سعينا إلى بلوغ العالم الذي نصبو إليه، وينبغي أن يشكل هذا أساسا للتأكيد مجددا على التزامنا بتعددية الأطراف.

وفي الختام، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى كلمات عالم الرياضيات العظيم الراحل ستيفن هوكنغ. ففي كتابه الأخير المعنون إجابات موجزة لأسئلة كبيرة، أوضح هوكنغ أننا عندما نرى الأرض من الفضاء نرى أنفسنا ككل. نرى الوحدة لا الانقسامات. إنها صورة بسيطة جدا ذات رسالة مقنعة مفادها: كوكب واحد وجنس بشري واحد. لقد توفي ستيفن هوكنغ في وقت مبكر من هذا العام، ولكن ليس قبل أن يطلق دعوته إلى العمل، وأقتبسها فيما يلي:

> ”يحدوني الأمل في أنه عندما يمضي الناس قدما... ويستطيع من بيدهم السلطة إظهار الإبداع والشجاعة والقيادة. فليرتقوا إلى مستوى التحدي المتمثل في أهداف التنمية المستدامة وليعملوا على تحقيقها. إنني أدرك تماما أن الوقت ثمين. فاغتنموا الفرصة، واعملوا الآن“.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة كنغ على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي يوسف.

القاضي يوسف (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وجمهورية الصين الشعبية بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة ودعوتي إلى المشاركة فيها.

وقد يقول البعض أن مشاركتي في هذه المناقشة من لاهاي ممكنة بسبب التكنولوجيا. وربما كان هذا صحيحا، ولكنها ليست القصة كاملة. فهم ينسون التعددية. فالتكنولوجيا تحتاج إلى قواعد متعددة الأطراف ليمكنها عبور الحدود. وتعتمد تكنولوجيا الألياف الضوئية التي تحمل البيانات الرقمية على كابلات بحرية غاطسة تحت سطح الماء وتمر في ولايات بحرية مختلفة. ولن يمكننا أن نوفر لهذه التكنولوجيا مقومات البقاء إلا من خلال القواعد المتعددة الأطراف، مثل تلك الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحتى بالنسبة لعقد هذه الجلسة، فإننا جميعا نعتمد تلقائيا على قواعد المناطق الزمنية المقررة في إطار متعدد الأطراف منذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٨٤، أثناء المؤتمر الدولي لخطوط الطول.

لقد جُرب تنظيم القضايا العالمية من خلال شبكة من الاتفاقات الثنائية في الماضي. ولم يفُلح هذا مطلقا. لقد انهارت الشبكة العنكبوتية على نفسها ببساطة. إنها لا تنتج حريرا. وفي أفضل الأحوال، تؤدي إلى نظام قانوني متجزئ من الالتزامات الدولية المتناقضة. وتختفي القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بسيادة القانون واستقراره والثقة فيه. وهذا هو السبب في أن الوقت مناسب لمبادرة المجلس اليوم ونحن نحتفل بانتهاء الحرب العالمية الأولى منذ ١٠٠ عام، مما أعطى زخما جديدا لتطور التعددية.

إن تعددية الأطراف هي نتيجة الخبرة والحضارة الإنسانية. وهي الطريق الوحيد إلى الأمام في عالم أصبحنا فيه كلنا جيرانا. وبالنسبة لمحكمة العدل الدولية، تعتبر التعددية شرطا لا وجودها فحسب؛ بل ولأدائها لمهامها بشكل سليم وفعال. إن الاتفاقات الثنائية يمكنها أن تنشئ هيئات تحكيم، ولكنها لا تستطيع أن تنشئ مؤسسات قضائية تتألف من هيئات قضائية مستقلة ونزيهة تمثل النظم القانونية الرئيسية في العالم،

وتبت في القضايا على أساس القانون. ولذلك فإن المحكمة تدين بوجودها للتعددية. ولإتاحة أداء المحكمة لمهامها، توفر الاتفاقيات المتعددة الأطراف حصة كبيرة من القانون المنطبق على المنازعات المعروضة على المحكمة. ومن ناحية أخرى، فإن قرارات المحكمة تزيل أوجه اللبس من الاتفاقيات الدولية من خلال تفسير أحكام تلك الاتفاقيات وتطبيقها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الطابع الإقليمي – مثل المعاهدة الأمريكية للتسوية السلمية لعام ١٩٤٨، بين بلدان أمريكا اللاتينية، والاتفاقية الأوروبية للتسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأطراف لعام ١٩٥٧ – تمنح المحكمة ولاية قضائية على المنازعات الناشئة في تلك المناطق من العالم. وهناك اتفاقيات أخرى تمنح سلطة للمحكمة، من خلال أحكامها التوفيقية، لحماية القيم المشتركة للمجتمع الدولي، وتعتبرها المحكمة صكوكا ذات طابع عالمي أو شبه عالمي – مثل قضية شركة برشلونة المحدودة لمعدات الجر والإنارة والطاقة، (بلجيكا ضد إسبانيا). وهذا هو حال اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٥١ وغيرها من صكوك حقوق الإنسان، فضلا عن اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٣. وفيما يتعلق بالفعالية، يتعين على المحكمة أن تعتمد على المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، لضمان الامتثال لقراراتها. ويمكن لمجلس الأمن القيام بذلك بموجب المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد حدث هذا من قبل بمبادرة من الأمين العام، فيما يتعلق بقضية الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا (الكاميرون ضد نيجيريا؛ غينيا الاستوائية طرف متدخل).

لقد أدت قرارات المحكمة إسهامات ملحوظة في تعددية الأطراف. واسمحوا لي أن أشير إلى ثلاثة منها بإيجاز شديد.

أولا، دأبت المحكمة على تطوير وتوضيح قانون المعاهدات مما جعل التعددية أمرا ممكنا. إن المحكمة هي التي تحدد معيار الموضوع والغرض للتحقق من جواز وصحة التحفظات على المعاهدات المتعددة الأطراف، مما يتيح مشاركة واسعة النطاق في الاتفاقيات المتعددة الأطراف دون مساس بالسلامة المعيارية لأحكام المحكمة.

ثانيا، أوضحت المحكمة في الفتوى المتعلقة بالتعويض عن الأضرار المتكبدة في خدمة الأمم المتحدة أن المنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، تتمتع بشخصية قانونية دولية منفصلة عن الدول الأعضاء فيها. وقد عزز قرار المحكمة هذا الركائز المؤسسية للمنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة.

ثالثا وأخيرا، أسهمت المحكمة في نشأة الالتزامات تجاه الكافة في القانون الدولي، حيث تميز بين الالتزامات القانونية تجاه المجتمع الدولي ككل وتلك التي تكون تجاه فرادى الدول. ولدى القيام بذلك، فإن المحكمة مكنت جميع الدول الأطراف في الاتفاقيات المتعددة الأطراف من أن تكون وصية على الامتثال لتلك القواعد.

وفي الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى الفتوى المتعلقة بالتعويضات التي أشرت إليها منذ قليل، حيث لاحظت المحكمة أنه طوال تاريخها، تأثر تطوير القانون الدولي بمتطلبات الحياة الدولية وقد أدت الزيادة التدريجية في الأنشطة الجماعية للدول إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي.

وتكشف متطلبات الحياة الدولية والزيادة في الأنشطة الجماعية للدول، التي تكلمت بشأنها المحكمة، عن عدم كفاية الإجراءات الأحادية أو الثنائية للتصدي للتحديات التي تواجه العالم الذي يزداد ترابطا. كما أنها تُملي الحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف في مجموعة من المجالات المتنوعة والمعقدة ذات الاهتمام المشترك للبشرية. وهذا الاهتمام المشترك، المعترف به في العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، إلى جانب القيم

المشتركة التي نعتز بها جميعا، يحتم تعزيز وتوطيد النظام المتعدد الأطراف والقواعد والمؤسسات التي يستند إليها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر القاضي يوسف على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام غوتيريش على المشاركة في جلسة اليوم وعلى إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السفيرة آل ثاني والسفيرة كينغ والقاضي يوسف على إحاطاتهم الإعلامية.

يجتمع اليوم هنا في قاعة مجلس الأمن رؤساء الأجهزة الرئيسية المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونوجه، نحن والدول الأعضاء، نداء مشتركا للإعراب عن دعمنا لتعددية الأطراف ولقيام الأمم المتحدة بدور أقوى ولصون السلام والأمن الدوليين. وبناء عليه، فإن هذه الجلسة تحمل مغزى تاريخيا هاما.

لقد اقترحت الصين، بصفتها رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، عقد مناقشة اليوم المفتوحة بهدف معالجة القضايا والتحديات الناشئة التي تواجه السلام والأمن الدوليين في ظل الظروف الحالية، فضلا عن استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة وإعلاء مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتيسير الأداء الفعال لوظيفة المجلس بوصفه آلية أمنية جماعية والنهوض بصون السلم والأمن الدوليين.

تجسد الأمم المتحدة تطلعات البشرية إلى تحقيق السلام والتنمية. وقبل أكثر من ٧٠ عاما، بنينا، على أنقاض الحرب العالمية الثانية، النظام الدولي المتمحور حول الأمم المتحدة. ويشهد العالم اليوم جولة جديدة من التطورات العميقة الأثر، فضلا عن تغييرات وتعديلات هيكلية. إن بؤر التوتر الجيوسياسية الناشئة وتلك التي طال أمدها وشبح الإرهاب والنزاع المسلح الذي يلوح في الأفق وانتشار عوامل عدم الاستقرار وعدم اليقين، وكذلك زيادة المخاطر والتحديات، كلها سمات لعصرنا. ونتيجة لبروز النزعة الانفرادية والسياسة الحمائية، فإن النظام الدولي ونظام الحوكمة العالمية يتعرضان للهجوم.

ومن المناسب القول إن العالم بحاجة إلى تعددية الأطراف وإلى أمم متحدة أقوى أكثر من أي وقت مضى. وثمة توافق آراء في المجتمع الدولي على الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. وأثناء المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة التي عُقدت مؤخرا، أخذ ممثلو الدول الأعضاء الكلمة للدعوة إلى دعم تعددية الأطراف وتعزيز دور الأمم المتحدة والمحافظة على النظام الدولي القائم على القواعد. وخلال المناقشة العامة، أكدت رئيسة الجمعية العامة، السيدة إسبينوسا غارسيس، على أن تعددية الأطراف هي الاستجابة الوحيدة المجدية للمشاكل العالمية التي تواجه البشرية، كما ذكر الأمين العام أن العمل معا في إطار متعدد الأطراف ليس اختياريا، بل إنه الاستجابة الوحيدة (انظر A/73/PV.6). ويدل ذلك على أن تعددية الأطراف هي الاتجاه السائد والتطلع المشترك لجميع البشر، وأنها تمثل الاتجاه الصحيح للتاريخ.

ويتمثل المبدأ الأساسي لتعددية الأطراف في ضرورة تناول الشؤون الدولية بناء على التشاور بين الدول وفقا للقواعد المتفق عليها – وهي عملية ينبغي فيها مراعاة مصالح وشواغل جميع الدول. وينبغي للدول أن تعمل مع بعضها بعضا بروح من التشاور واحترام القواعد والنظام وحل المشاكل بصورة جماعية.

إن الصين عضو مؤسس للأمم المتحدة، وكانت أول بلد يوقع على الميثاق. والصين ثابتة في الحفاظ على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وفي الحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية. وعندما خاطب الرئيسُ الصيني شي جين بينغ الجمعيةَ العامة خلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أكد بصورة منهجية على المفهوم المهم المتمثل في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، وهو الأمر الذي من

شأنه أن يقودنا نحو مستقبل أكثر إشراقا للبشرية جمعاء (انظر A/70/PV.13).

تمثل تعددية الأطراف وسيلة فعالة للحفاظ على السلام وتعزيز التنمية. فكيف يمكننا التمسك بتعددية الأطراف والدفاع عنها في العصر الجديد؟ تود الصين أن تطرح الاقتراحات التالية. يجب أن نلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأن نفي بتعهداتنا وننفذ الالتزامات الدولية وأن نتبع بحسن نية القواعد التي حددها المجتمع الدولي بشكل جماعي، مع الامتثال للقانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ويجب أن نظل ملتزمين بالتعاون المفيد لجميع الأطراف.

إننا نعيش الآن في قرية عالمية، تواجه الإرهاب وغيره من التحديات العالمية. ولا يمكن لأي بلد أن يجابه هذه الظاهرة بمفردها. ولا بد لنا من تعميق التعاون المتعدد الأطراف من أجل تحقيق الأمن المشترك على الصعيد العالمي. ويجب حل الخلافات والنزاعات بالوسائل السلمية ومن خلال الحوار والتشاور السديدين. وينبغي أن يسمو الحوار والشراكة على المواجهة والتحالف. وينبغي إيجاد حلول من خلال الوسائل الدبلوماسية والسياسية. وينبغي أن ندعو إلى مفهوم أمني يتوخى تحقيق الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وينبغي لنا أن الإصرار على التساوي بين جميع البلدان، كبيرها وصغيرها. ويتعين علينا احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وزيادة تمثيل وصوت البلدان النامية، وكذلك الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، في الشؤون الدولية. وينبغي لنا تحويل التزاماتنا بتعددية الأطراف إلى إجراءات ملموسة وحل المشاكل العملية والسعي إلى تحقيق نتائج ملموسة وتقديم فوائد حقيقية لشعوب جميع البلدان.

إن الأمم المتحدة هي حاملة راية تعددية الأطراف. وتدعم الصين بقوة تعددية الأطراف والحفاظ على سلطة الأمم المتحدة ودورها. ويحدونا الأمل في أن تستمر الأمم المتحدة في تعزيز الإنصاف والعدالة والقيام بدور قيادي في الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة، وعلى وجه الخصوص، النهوض بالتعاون الدولي في التصدي للتحديات العالمية، الأمر الذي سيجعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع.

ويتحمل مجلس الأمن، بوصفه في صلب آلية الأمن الجماعي الدولي، المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. فلنظهر الوحدة والحكمة والشجاعة وننهض بفعالية بالواجب الرسمي المسند إلى هذا الجهاز بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ونجعل مجلس الأمن يقوم بدوره الكامل. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا في الوساطة السياسية والمساعي الحميدة، وأن نوسع نطاق تعاوننا مع المنظمات الإقليمية ونعزز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات.

وبوصف الصين عضوا دائما في مجلس الأمن، فإنها تتمسك بموقف ثابت قوامه الحياد فيما يتعلق بالمسائل الدولية والإقليمية الساخنة وتطرح مقترحات بناءة لتسوية المنازعات بالوسائل السياسية. والصين أحد البلدان لهامة المساهمة بقوات وثاني أكبر مساهم مالي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذه اللحظة بالذات، يقوم أكثر من ٢ ٥٠٠ من حفظة السلام الصينيين بصون السلام بعيون ساهرة في بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

إن التنمية هي الأساس للحفاظ على السلام والأمن. وبوصف الصين أكبر البلدان النامية، فقد دأبت على التنفيذ الدقيق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودعم وتنشيط تنمية البلدان الأخرى بينما تواصل تحقيق تنميتها. وخطة الصين للمشاركة مع بلدان أخرى في تطوير "مبادرة الحزام والطريق" تصب في الصالح العام للعالم. وتستند المبادرة إلى مبدأ المشاورات واسعة النطاق والإسهام المشترك وتقاسم المنافع. وقد نشأت المبادرة في الصين ولكنها ملك للعالم.

وستعود تطورات المبادرة بالفائدة على عدد متزايدا من البلدان والشعوب.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الصين لا تزال ملتزمة بالدفاع عن النظام الدولي وبالسعي لتحقيق تعددية الأطراف. ونحن على أهبة الاستعداد للتكاتف مع جميع الدول لبناء مجتمع للمستقبل المشترك للبشرية ولعالم أكثر سلاما، مع حياة أفضل والمزيد من السعادة للجميع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وللبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن موضوع لا نعمل فيه نحن في الأمم المتحدة فحسب، بل تعمل فيه أيضا المجتمعات المحلية والسكان في جميع أرجاء العالم. وإذ يصبح عالمنا مترابطا ومتكاملا بشكل متزايد، فإن علينا دائما أن نتأمل في الغرض الأساسي لتعاوننا هنا في الأمم المتحدة. كما أود أن أشكر الأمين العام ومن قدموا لنا الإحاطات الإعلامية الأخرى صباح هذا اليوم.

وربما الأكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى إنشاء نظام دولي يستند إلى القواعد والتعاون المتعدد الأطراف، مع وجود الأمم المتحدة في صميم هذا النظام. وهذان العاملان يشكلان الركن الأساسي للسياسة الخارجية السويدية، فضلا عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. كما أن تعددية الأطراف تمثل غاية بحد ذاتها، إذ أنها تجسد التزامات البشرية نحو التعايش والتعاون. وفي نهاية المطاف، فإن تعددية الأطراف هي الكيفية التي نتحد بها من أجل إحلال السلام والتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية. ومع ذلك، فإن تعددية الأطراف والأمم المتحدة أيضا يتعرضان للضغط على نحو متزايد. وتقف المصالح القصيرة النظر والضيقة على استعداد لاستغلال أوجه قصور المنظمة. ويخاطر عدم الوفاء بالتزاماتنا نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية بتحويل هذه الالتزامات إلى عبارات جوفاء، مما يمهد السبيل للاستخفاف والاستقطاب. وتتطلب المخاطر والتحديات والتهديدات التي تواجه عصرنا العمل المشترك. فتغير المناخ، وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف كلها تحدث آثارا تتجاوز نطاق أية دولة بمفردها. إن المطلوب هو التعاون المتعدد الأطراف. ولدينا بالفعل قواعد وهياكل – ونعيش حاليا في وقت للعمل والتنفيذ.

ومن حسن الطالع أن الأدلة واضحة – ويمكننا أن ننجزها إذا عقدنا العزم على ذلك. إن الإنجازات المتعددة الأطراف الكبيرة الأخيرة – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس وخطة الحفاظ على السلام – كلها تشكل أدلة على ما يمكن تحقيقه بالتعاون المتعدد الأطراف، مثلها مثل العالم المتعدد الأطراف المستند إلى القواعد والنظام التجاري العالمي الذي تدعمه منظمة التجارة العالمية. وأخيرا وليس آخرا، فإن لدينا أمثلة تدعو إلى التشجيع من جميع أرجاء العالم، حيث أسفر التآزر والتعاون بشأن جميع المسائل، من حفظ السلام إلى العمل المتعلق بتغير المناخ، عن تحسين الحياة والأمل بالمستقبل للكثيرين. ويجب ألا تنحط تلك الإنجازات لتصبح مجرد حبر على ورق. فنحن ندين للشعوب بتحقيق النتائج. وأود أن أبرز أهمية ثلاثة جوانب رئيسية نعتقد أنه يلزم أن تكون محط تركيز بغية تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة.

أولا، يجب أن نعتنق المنع. ولكي يكون المجلس قادرا على أداء مهمته نحن بحاجة إلى العمل بشأن المجموعة الكاملة للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويلزم أن نكون أكثر قدرة على تحديد المخاطر والأسباب الجذرية للنزاعات، وعلينا كفالة أن تكون استجاباتنا شاملة. ولا بد أن تؤدي الإنذارات المبكرة إلى اتخاذ إجراءات مبكرة. وأفضل مثال تحسين فهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

إن القواعد العالمية لمكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل ركائز لا غنى عنها للنظام العالمي لنزع السلاح ومنع الانتشار الذي يحمينا من أخطار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وما لها من عواقب وخيمة على البشرية. ويرسم الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية والاتجاهات المثيرة للقلق فيما يتعلق بالقدرات والمذاهب النووية صورة مشؤومة. ويجب أن يشكل ضمان مبدأ عدم الاستخدام أولوية رئيسية وأن يبقى عنصرا هاما من عناصر المنع. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من بذل كل الجهود لضمان نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. وينبغي للمجلس أيضا أن يقف وراء مبادرة تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح، التي أطلقها الأمين العام في وقت سابق هذا العام، وزيادة مشاركة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى.

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن نبقي ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في صميم تعاوننا. إن ميثاق الأمم المتحدة أُعد إزاء خلفية انهيار النظام الدولي وطفرة النزعة القومية، مما أدى إلى الحرب والمعاناة البشرية. وبالرغم من أن التهديدات تبدو مختلفة اليوم، فإن الثقة في قدرة البشرية على الاتحاد من أجل السلام والتغلب على الخلافات لا تزال في صميم تعددية الأطراف. ونحن، أعضاء الأمم المتحدة، التزمنا بالفعل بمبادئ الميثاق. ومن واجب كل دولة عضو الالتزام بالنظام المستند إلى القواعد الذي ينص عليه الميثاق والدفاع عن هذا النظام. ومن أجل القيام على نحو فعال بمنع الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتصدي لها، لا يزال التعاون يشكل السبيل الوحيد للمضي قدما. ويجب أن نتحمل مسؤوليتنا المشتركة عن التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان. فهي لا تقل أهمية اليوم عما كانت عليه قبل أكثر من ٧٠ عاما. وذلك ليس مجرد مسألة تتعلق بالإرادة السياسية ولكنه التزام قانوني يتعين الوفاء به بحسن نية. وهو، قبل كل شيء، واجب على البشرية.

ولا بد من الدفاع باستمرار عن النظام القانوني الدولي القائم على حقوق الإنسان والديمقراطية ومبادئ سيادة القانون. وقد أصبح ذلك واضحا بشكل خاص في ضوء الاتجاه القمعي والرجعي الذي نراه في أرجاء عديدة من العالم اليوم، حيث تتعرض حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على وجه الخصوص للتشكيك بشكل متزايد.

وفي سياق المنع، فإن الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من الميثاق، تتضمن أيضا أدوات قوية لتسوية النزاعات استنادا إلى سيادة القانون قبل أن تتصاعد إلى نزاعات خطيرة. وتعد محكمة العدل الدولية أداة أساسية لدعم قواعد القانون الدولي وتوضيحها، بما في ذلك دور المحكمة في صون سيادة القانون وتعزيزها. إن محكمة العدل الدولية، بوصفها رادعا للجرائم الدولية وقوة لمكافحة الإفلات من العقاب، تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى أمم متحدة متسقة مع عصرنا وذات صلة وشرعية للجميع. ولا توجد وسيلة أخرى لبناء الثقة والائتمان والحفاظ عليهما في إطار تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية من تحقيق نتائج ملموسة في مجالات السلام، والأمن والتنمية التي تتسم بأهمية أكبر للملايين من النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يعيشون في ظل الحرب والفقر. إن منظومة الأمم المتحدة من المنافع العامة العالمية، ومن مصلحتنا الاستراتيجية المشتركة أن نحافظ على الاستثمار فيها. فالمكاسب الطويلة الأجل العائدة من القيام بذلك أكبر بكثير من أي تكاليف قصيرة الأجل.

ولذلك من الضروري أن نواصل دعم تنفيذ إصلاحات الأمين العام لمنظومة الأمم المتحدة في وقت تمس الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى. وتتيح تلك الإصلاحات فرصة غير مسبوقة لجعل الأمم المتحدة أكثر مرونة وفعالية وأفضل تجهيزا

لمواجهة التحديات الحالية والناشئة. وتلك هي الوصفة السحرية لتعزيز الثقة والائتمان في تعددية الأطراف. وليس أقله إن عملية الإصلاح الجارية فرصة رئيسية لضمان إدماج المنظور الجنساني في جميع جوانب أعمال منظومة الأمم المتحدة.

وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، نحن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل في الوفاء بمسؤولياتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين. ونحن بحاجة إلى العمل بجدية للتغلب على خلافاتنا والالتقاء في استجابات موحدة للمعالجة الفعالة للعديد من المسائل الصعبة المدرجة في جدول أعمالنا. وينبغي أن تكون أساليب عملنا أكثر تركيزا على النتائج وأن تركز على اتخاذ قرارات مجدية تحدث فرقا في حياة الناس على أرض الواقع. وتلك ليست مسؤوليتنا وحدنا بموجب الميثاق، بل هي أيضا مسؤولية جميع أعضاء الجمعية العامة. ومع ذلك، وأولا وقبل كل شيء، نحن مدينون للأشخاص المتضررين من النزاع والاضطهاد والفقر وتغير المناخ في جميع أرجاء العالم.

ولتحقيق ذلك، على جميع أعضاء المجلس أن يبذلوا قصارى جهدهم لكفالة تمكنه من الوفاء بمسؤوليته على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. إننا ندعو إلى تجديد المناقشة بشأن الحد من استخدام حق النقض (الفيتو)، نظرا لأن استخدامه في نهاية المطاف يصيب الأمم المتحدة بالشلل. ونحن بحاجة أيضا إلى أن يعكس المجلس على نحو أفضل وقائع عالم اليوم بزيادة تمثيل أفريقيا، فضلا عن تمثيل آسيا وأمريكا اللاتينية.

ونحن بحاجة أيضا إلى تحول في الخطاب. وينبغي ألا ندافع عن تعددية الأطراف فحسب، بل أن نستمر في الهجوم. فلننهض بتعددية الأطراف لكي تستخدم بكامل إمكاناتها. ونود أن نناشد الأمين العام أن يواصل خطته الطموحة للإصلاح وتركيزه على جمعنا معا والعمل بشكل متعدد الأطراف حقا من أجل الحفاظ على السلام، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. ويمكن للأعضاء أن يعولوا على استمرار التزام السويد الراسخ بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن تعددية الأطراف، التي تمثل أحد الإسهامات الكبيرة التي قدمتها الأمم المتحدة للبشرية. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيدة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، رئيسة الجمعية العامة بالنيابة، والسيدة إينغا روندا كينغ، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقاضي أحمد يوسف، رئيس محكمة العدل الدولية، على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة والصريحة. يود وفد بلدي أن يقدم بعض التعليقات بشأن الخطوات والتدابير التالية لتعزيز تعددية الأطراف من أجل التصدي للتهديدات الناشئة.

نعتقد أننا بحاجة إلى تعزيز المبادئ التي تنظم التعايش الدولي، وهي القيادة العالمية والمسؤولية المشتركة والعمل الجماعي. إن التحديات التي تواجهنا مثل الحروب الطويلة الأمد، والنزاعات التي لم تحل، والإرهاب، والتطرف، والفقر، والمرض، والهجرة غير المشروعة، وعدم استقرار حيز العمل الإنساني وتغير المناخ، تتجاوز نطاق قدرة أي دولة بمفردها. وتتفاقم هذه المشكلات بسبب حالة انعدام الأمن التي لا يمكن التنبؤ بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتآكل القواعد الملزمة قانونا على الصعيد الدولي، والتدخل الخارجي، والحروب بالوكالة، والتهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، دعا رئيس بلدي، نور سلطان نزارباييف، في بيانه المعنون ”العالم في القرن الواحد والعشرين“، قادة العالم إلى العمل معا من أجل إنشاء نظام اقتصادي واجتماعي عالمي عادل. وحض أيضا على أن نعمل على إنهاء النزاعات والإرهاب والقضاء على أسلحة الدمار الشامل وعلى الآفات الأخرى مع حلول الذكرى المئوية لتأسيس الأمم المتحدة.

ولذلك، تلتزم كازاخستان بتعزيز تعددية الأطراف وتعتبر الأمم المتحدة عنصرها الأساسي. وخلال فترة عضويته في

مجلس الأمن، سعى بلدي دائما إلى إدخال أفضل ممارسات التعددية والشفافية والحياد، والوساطة النزيهة، وبناء الثقة وإقامة الشراكات، وهي سمات تُميّز سياستنا الخارجية، في أنشطة المجلس اليومية. كما أعطينا الأولوية أثناء عملنا في المجلس لمسائل الطاقة النووية والمياه والأمن الغذائي وسنفعل ذلك بعد فترة عضويتنا.

وندعو الجميع أيضاً إلى الوقوف صفاً واحداً من أجل إنشاء نظام عالمي قائم على القواعد وعالم أكثر أمانا، يلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. هذا أمر هام من أجل الحيلولة دون أن تقع المعايير الدولية فريسة للمصالح الوطنية الخاصة الضيقة، وانعدام الثقة والتوترات الجيوسياسية. إننا نؤيد تعددية الأطراف التي تجعل الإنسان في صميمها وتقوم على المساواة ولا تترك أحدا خلف الركب. وندعو أيضا إلى تمكين المرأة والشباب، فضلا عن توسيع نطاق حقوقهم والفرص المتاحة لهم، لأننا واثقون من أنهم سيرسون الأسس اللازمة لمنع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة. ولا بد أيضا من تنشيط تعددية الأطراف من خلال تنفيذ القرارات المتخذة في أديس أبابا، وسنداي وباريس والآن في مراكش، وكذلك في إطار العمليات الأخرى على الصعيد العالمي. ولن يكفل ذلك الإنذار المبكر بالتهديدات المتعددة الأوجه فحسب، بل وأيضا قدرتنا على اتخاذ إجراءات مبكرة لتجنبها. إن أنشطة التوعية التي نضطلع بها موجهة على نحو خاص صوب بناء القدرات في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، نرى أنه من المهم كفالة تضافر الجهود الدولية لإيجاد مجتمعات عادلة ومستقرة وقادرة على الصمود في الدول الضعيفة، من بين أمور أخرى.

ولا بد لتعددية الأطراف أن تكون مبتكرة ومتعددة الأبعاد. ولذلك، يجب أن تشمل قدر الإمكان منتديات قيمة ترسم قواعد اللعبة، ومنها، على سبيل المثال، في إطار هيكل بناء السلام، ومجالي الدفاع والأمن؛ وفي إطار المنظومة الإنمائية، من خلال استثمارات المصارف المتعددة الأطراف، والتجارة والتبادل التجاري؛ وعلى الصعيد الإنساني؛ من خلال قطاع الصحة العامة ومع الجهات الفاعلة من غير الدول، من قبيل الزعماء الدينيين، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني، الذين يمكنهم ممارسة نفوذ إيجابي هائل في إطار كل ركيزة من ركائز الأمم المتحدة. ولذلك، نحتاج إلى الربط بين الشعوب، لا عبر الحدود فحسب، بل عبر القارات أيضاً. وهذا يمكنه أن يقودنا صوب بناء مجتمع له مستقبل مشترك للبشرية، على نحو ما اقترحت الرئاسة الصينية. وكما يقول المثل الصيني بالفعل،

> ”على من يرغب في عام واحد من الرخاء أن يزرع حبوباً. وعلى من يرغب في ١٠ أعوام من الرخاء أن يزرع شجراً. أما من يرغب في ١٠٠ عام من الرخاء فعليه تنشئة شعب.“

كما ينبغي أن نسعى إلى أن تقيم الأمم المتحدة شراكات وثيقة مع الترتيبات الإقليمية المتعددة الأطراف، مثل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية وغيرها من الهيئات الدولية. من الضروري تعزيز هذه المنتديات القائمة للحوار الإقليمي ودون الإقليمي بشأن الأمن. ومن خلال ذلك، علينا العمل على مواءمة عملية رسم السياسات والحوار من أجل المعونة الإنمائية، فضلا عن المساعدة في تنفيذ البرامج الإقليمية. إن هذا التفاعل مهم، لأن الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع في الوقت الحاضر بدور رئيسي في إصلاح منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما هيكل حفظ السلام وبناء السلام.

وقد بيّنت الزيارات الميدانية التي قام بها مجلس الأمن ولجانه إلى كلّ من حوض بحيرة تشاد، ومنطقة الساحل، والقرن

الأفريقي، وأفغانستان، وهايتي، وكولومبيا، وبنغلاديش، وميانمار، ومؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أهمية الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد التي أدخلتها كازاخستان. ومفادها تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، وإصلاح النهج الإقليمي وتنشيطه والاستناد إلى مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بتوحيد الأداء. وقد وافق المجلس على هذه الاستراتيجية، التي ستكمل إصلاحات الأمين العام، في بيانه الرئاسي S/PRST/2018/1. ونعتزم في المستقبل مواصلة توسيع تلك الاستراتيجية وتطويرها بحيث ندرجها في عمليات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، من بين أمور أخرى. ونؤكد أيضا على أهمية مبادرة الحزام والطريق التي اضطلعت بها الرئاسة في هذا الصدد.

لا يمكن دحر الإرهاب الدولي من دون استجابة ونهج منسقين. ولهذا السبب طرحت كازاخستان مدونة قواعد سلوك ترمي إلى المساعدة على إيجاد عالم خال من الإرهاب، مع تنظيم مناسبة افتتاحية رفيعة المستوى ومراسم توقيع في مقر الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وقد وحدت الوثيقة الدول الأعضاء المتفقة في الرأي حول الدعوة إلى الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وصكوك أخرى. وفي وسط آسيا، وإذ نعمل في تعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة من قبيل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، قمنا باستهلال المرحلة الثالثة من خطة عملنا الإقليمية المشتركة من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي كنا أول بلد يصبح أحد مانحيها، مُخصصين إسهاماً طوعيا قدره ١٠ في المائة من الميزانية العامة للخطة يجري إرساله إلى الأمم المتحدة.

وأثبتت كازاخستان أنها رائدة من الناحية الأخلاقية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وقامت مع جيرانها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا كمثال على تعددية الأطراف. ويبذل بلدنا، وهو من بين البلدان الأكثر تضررا من العواقب المأساوية للتجارب النووية، جهودا جبارة للتوصل إلى عالم بلا أسلحة نووية، ويتيح التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتبين قصتنا للعالم بجلاء أن الحماية الحقيقية لا توفرها الأسلحة النووية، بل الثقة المتبادلة. ويعني ذلك أيضا أن تعددية الأطراف ستمضي قدما إذا ما تمكنّا من كسر الجمود الذي يشلّ مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، فضلاً عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

من الواضح أن كازاخستان ساهمت في تعددية الأطراف بسبل لا تحصى، أحدثها نشر ١٢٠ من حفظة السلام المؤهلين تأهيلا جيدا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كجزء من كتيبة هندية. ونحن فخورون لأن هذا النشر المبتكر قد تمّ خلال فترة عضوية كازاخستان غير الدائمة في مجلس الأمن. ونعرب عن امتناننا لزملائنا من الهند، فضلا عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

في الختام، تعتزم كازاخستان الانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في حشد القوى دفاعاً عن تعددية الأطراف. ونكرر أننا لن نتمكن من تحويل هذا العالم المتأزم إلى كوكب واعد يفيض أملاً إلاّ من خلال إرادتنا الجماعية وتضامننا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، والرئاسة الصينية على تنظيم مناقشة اليوم بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز مبادئ تعددية الأطراف. إن الموضوع المقترح بالغ الأهمية، لأنه يمكننا من تقييم حالة العلاقات الدولية ومناقشة السبل الكفيلة بالتغلب على ما تراكم فيها من مشكلات بنيوية. ونشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على تقييمه، والسيدة إينغا روندا كينغ، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيدة آل ثاني، رئيسة الجمعية العامة بالنيابة، والقاضي عبد القوي أحمد يوسف، على إحاطاتهم الإعلامية.

يمرّ عالمنا اليوم بفترة تغيرات عميقة تفضي إلى إنشاء نظام دولي متعدد المراكز.

وبفضل التفعيل العالمي للعلاقات الاقتصادية عبر الحدود والتعجيل بخطى التقدم العلمي والتكنولوجي، بدأت مراكز جديدة للنمو الاقتصادي والنفوذ السياسي تكتسب زخما. وتسعى إلى مشاركة أوسع في الشؤون الدولية ووضع سياسات داخلية وخارجية مستقلة تتوافق مع مصالحها الوطنية، وإلى اختيار نماذج التنمية المعبرة عن هوياتها الوطنية والثقافية والدينية. وسوف يستمر تنامي تلك الاتجاهات.

وفي ظل هذه الظروف، تزداد أيضا أهمية الآليات الدبلوماسية المتعددة الأطراف والسعي المشترك للتصدي للتهديدات والتحديات المشتركة وتوفير القيادة الجماعية. وعليه، يتسع نطاق دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، بوصفها الجهاز المركزي المسؤول عن وضع السياسات العالمية، وكذلك يزداد دور أشكال الحوكمة العالمية المرنة مثل مجموعة العشرين، كما تزداد أهمية الرابطات الإقليمية والأقاليمية المتكاملة. ومع ذلك، تتصادم رغبة معظم الدول في تعزيز أسس النظام العالمي المتعدد المراكز مع سعي بعض الجهات إلى الحفاظ على سيطرتها على العالم بهدف الحصول على مزايا انفرادية. ليس لدى تلك الجهات وازع يمنعها عن التحايل والالتفاف على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، واتخاذ نهج انتقائي إزاء الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية. وتدعي تلك الجهات تمسكها بتعددية الأطراف، غير أنها تسم من لا يتفقون مع سياساتها وأساليبها بأنهم محرفون أو معارضون لتعددية الأطراف. وبعبارة أخرى، لا يعترف هؤلاء بتعددية الأطراف إلا وفقا لشروطهم الخاصة.

ولا يلزم بذل الكثير من الجهد لكي نجد أمثلة على الإخلال بتعددية الأطراف. فالمبادئ الأساسية للتسوية في الشرق الأوسط وخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني والالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاق باريس المتعدد الأطراف بشأن تغير المناخ والاتفاقات الرئيسية لنزع السلاح لأجل تحقيق الاستقرار الاستراتيجي، كلها تتعرض للهجوم إلى جانب غيرها. ونتيجة لذلك، فإننا نشهد انتهاكا للقانون الدولي الذي شكل أساسا للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب. ونسمع بيانات تعلو فيها الأصوات التي لا تشكك في الأثر القانوني للمعاهدات الدولية فحسب، بل وتعطي الأولوية أيضا للنهج الأحادية الضيقة على حساب القرارات المتخذة في إطار الأمم المتحدة، من بين أطر أخرى. وقد لفتنا الانتباه بالفعل، في إطار الأمم المتحدة، إلى مساعي زملائنا الغربيين الدؤوبة لاستبدال سيادة القانون الدولي في الشؤون العالمية بنظام آخر قائم على القواعد. وضعت تلك القواعد نفسها استنادا إلى مصالح سياسية وهي مثال واضح على ازدواجية المعايير.

ويجري استخدام نهج مماثل من أجل فرض جزاءات على الدول المزعجة وشن الحروب التجارية وتؤجج التوتر في العلاقات الدولية في حين تزداد المبالغة في الأسباب التي تطرح لاتخاذ هذه التدابير، سواء كانت بزعم التدخل في الانتخابات أو اتهامات لا تدعمها أدلة باستخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من هذه الخطايا. ويبدو أنه أصبح كافيا اليوم لاتهام شخص ما بارتكاب أي جرم كان، إضافة عبارة ”من المحتمل جدا“. وليس من الضروري تقديم أي أدلة ولا يهتم من يوجهون الاتهام بآراء المتهمين. وعلى الرغم من أن هذه الوسائل ليست جديدة، فهي قد أصبحت الآن محورية وفي الصدارة. لكننا نذكر جيدا عدد المرات التي اُستخدمت فيها الذرائع الزائفة لتبرير التدخلات وشن الحروب. وليس علينا سوى أن نذكر قصف يوغوسلافيا في عام ١٩٩٩، واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣ بذرائع كاذبة علنية لا يزال إرثها يثقل كاهل العراقيين، فضلا عن التلاعب الفج في ولاية مجلس الأمن في ليبيا في عام ٢٠١١، الأمر الذي خلّف دمارا وفوضى لا تزال مستمرة. ولا تزال الأساليب ذاتها تُستخدم ضد سورية اليوم. وزجت هذه الأعمال العسكرية

الانفرادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفوضى وهيأت تربة خصبة لانتشار التطرف والإرهاب.

وهناك بعض المحاولات المثيرة للقلق لجر بعض الدول إلى تحالفات عسكرية ضد إرادة شعوبها، بينما تُهدد دول أخرى بعقوبات بسبب اختيار شركائها وحلفائها بإرادتها الحرة. وفي البلقان على وجه الخصوص، قدمت الوعود لدول المنطقة بمستقبل سعيد في حين استمر دفعها على وجه الإلحاح للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ومع أنها وُعِدت بعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية، اقترنت تلك الوعود في واقع الأمر بتدخل سافر في شؤونها الداخلية. لن تسفر عقلية الحلف هذه إلا عن مزيد من التهديدات للأمن الدولي وتدمير مبادئ تعددية الأطراف. فنحن نشهد تقلصا في الحيز المتاح للتعاون الدولي البناء وازديادا في المواجهات وعدم إمكانية التنبؤ بوجه عام، ويجري تنقيح المذاهب النووية، وخفض عتبة قبول استخدام الأسلحة النووية، مع زيادة كبيرة في مخاطر نشوب النزاعات التلقائية. وبطبيعة الحال، فإن كل ذلك يؤثر على أنشطة الأمم المتحدة.

في الأيام القليلة القادمة، سنحتفل بالذكرى المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى. لقد كانت تلك حربا غريبة وكأنها أشعلت فتيلها بنفسها. ولم تكن الأطراف المؤيدة والمشاركة فيها لتتصور الكارثة المروعة التي ستخلفها الحرب العالمية الأولى أو الكارثة الأكبر التي نشأت عنها، وهي الحرب العالمية الثانية. وتدفعنا الحالة اليوم إلى دراسة تلك الدروس التاريخية بحذر وإلى أن نأمل ألا تتكرر مشاهد تلك المواجهات المأساوية المتهورة التي لا كابح لها.

لقد أنشأنا هذه المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولأول مرة في التاريخ، كُرّست مبادئ تعددية الأطراف في ميثاق الأمم المتحدة، ما أنشأ آلية عملية للحوكمة العالمية من خلال المواءمة بين مواقف الدول. وحُدّدت العناصر الرئيسية للنظام العالمي المتعدد المراكز، جنبا إلى جنب مع المبادئ والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية، من المساواة في السيادة بين الدول وحظر التدخل في شؤونها الداخلية وصولا إلى حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية دون الحصول على إذن من مجلس الأمن أو بما يتجاوز حدود الدفاع عن النفس.

ونود أيضا أن نشير إلى أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يظل استخدام آليات الجزاءات ضمن الاختصاصات الحصرية لمجلس الأمن. لذا، فإن القيود والمحاولات الأحادية الجانب الرامية إلى تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية للدول، غير مشروعة ولا تؤدي إلا لزيادة المواجهات في الشؤون الدولية وتزيد من صعوبة السعي الجماعي إلى إيجاد حلول للمشاكل الناشئة. علاوة على ذلك، وكما تبيّن الممارسة العملية، فإن هذه التدابير غير فعالة فضلا عن كونها غير قانونية.

ولتجنب زيادة تعقيد الحالة الدولية، فمن الأهمية بمكان التمسك بالقانون الدولي – القانون ذاته وليس قاعدة أو أخرى – بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وسيادة الدول واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية – والسعي إلى التعاون لا المواجهة. ويجب علينا جميعا أن نعترف بأن لشعوبنا الحق في تقرير مستقبلها بصورة مستقلة دون تدخل خارجي في شؤونها الداخلية. وسوف نشهد نتائج إيجابية عندما توحد الدول جهودها لتحقيق المنفعة المتبادلة والتعاون القائم على الاحترام. ذلك هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يحقق مكاسب لجميع أعضاء المجتمع الدولي، وينشئ نظاما عالميا عادلا ومنصفا ومتوائما.

ويحدونا الأمل في أن تفضي مناقشات اليوم إلى حوار جاد بشأن دور الأمم المتحدة بوصفها آلية رئيسية وبالغة الأهمية لتنظيم العلاقات الدولية الحديثة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأتوجه بالشكر

أيضا للأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات. في غضون وقت قصير، سأغادر مجلس الأمن ومنصبي بصفتي سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. لقد كانت خدمتي هنا شرفا عظيما لي وهو ما سوف أفتقده. وأود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمناقشة الغرض من تعددية الأطراف وما يمكننا القيام به لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق الصالح العام.

يؤمن الشعب الأمريكي إيمانا راسخا بمبادئ السلام والأمن وحقوق الإنسان المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، فإن الولايات المتحدة هي أكبر مساهم على الإطلاق في ميزانية الأمم المتحدة. إن دعمنا لتعددية الأطراف في الأمم المتحدة لم يقتصر على مجرد الخطابة، بل كان ملموسا في أقوالنا وأفعالنا على حد سواء. وتساهم الولايات المتحدة سنوياً بنسبة ٢٠ في المائة في تمويل منظومة الأمم المتحدة. ويوفر دافعو الضرائب في الولايات المتحدة في أماكن مثل أوكلاهوما وأيداهو ومينيسوتا ٢٥ في المائة من الميزانية البالغة ٧ بلايين دولار لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على بعد آلاف الأميال في كينشاسا وجوبا وبريشتينا وأماكن أخرى. ويساهم دافعو الضرائب أنفسهم بأكثر من ٣٥ في المائة في تمويل برنامج الأغذية العالمي، وهو أكبر منظمة إنسانية متعددة الأطراف في العالم. إننا نساهم بنسبة ١٣ في المائة من التمويل الذي يسمح لليونيسيف بمساعدة الأطفال في جميع أنحاء العالم. ويدفع دافعو الضرائب في الولايات المتحدة ٤٢ في المائة من عبء دفع تكاليف عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن الحجم الهائل للدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة يوضح مدى الجدية التي نتعامل بها مع هذا العمل والتزامنا به. لكن سأكون صريحة، هناك أوقات يشكك فيها الشعب الأمريكي في دعمه السخي للأمم المتحدة. هناك أوقات نميل فيها إلى الاعتقاد بأن تعددية الأطراف صفقة سيئة بالنسبة للولايات المتحدة وأننا يمكن أن نكون أكثر فعالية من خلال النهوض بمبادئنا ومصالحنا بأنفسنا. وهناك أوقات يكون فيها هذا الاستنتاج صحيحًا. وهذا لا يعني أن الشعب الأمريكي دنيء أو أننا أنانيون، بل على العكس تماما، نحن أمة مباركة. وعظني ممثل من بلد أفريقي مقتبسا مقطعا من الكتاب المقدس. وقال إن كل من أُعطي كثيرا يُطلب منه كثير. هذا صحيح بالتأكيد، والشعب الأمريكي قد أعطى الكثير. لكن تعددية الأطراف تتطلب أن نسهم جميعا وأن نعمل جميعا معا من أجل الصالح العام. الجميع لديه مصلحة، ويجب على الجميع الاستفادة في نهاية المطاف. وليس لدى الشعب الأمريكي أي توقع بأن يكون لدينا طريقنا الخاص، لكن لدينا توقعات مشروعة للحصول على عائد من استثمارنا في تعددية الأطراف.

إننا لا نعتبر ما نقوم به عملا خيريا. إنه إسهامنا في النهوض بالسلام والأمن وحقوق الإنسان في كل منطقة من مناطق العالم. وعندما نساهم جميعا ونعمل على تحقيق هذه الأهداف، يمكن لهذه الهيئة أن تحقق أشياء عظيمة. وكوريا الشمالية مثال جيد. لقد حقق مجلس الأمن وحدة ملحوظة في حين اتخذ إجراءات حقيقية. لقد فرضنا جزاءات على نظام بيونغ يانغ أكثر من أي بلد آخر في جيل كامل. ويرجع الفضل في ذلك للمجلس وأعضائه. ولا يمكن لأي منتدى متعدد الأطراف أن يحقق هذا النوع من الوحدة. وحفظ السلام مثال جيد آخر. ففعاليتنا تزداد عندما نعمل لضمان السلام كمجتمع عالمي. ويمكننا معا بناء الثقة والحياد اللازمين للوساطة في تسوية النزاعات، وحماية المدنيين الأبرياء.

لكن تعددية الأطراف ليست جيدة أو مفيدة في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق غاية. إنها ليست جيدة ولا سيئة، أهدافها فقط جيدة أو سيئة. وتفشل تعددية الأطراف عندما تفشل في دعم أهداف السلام والأمن وحقوق الإنسان. فعندما تعطي الجمعية العامة النظام الكوبي الهمجي الإذن لانتهاك حقوق الشعب الكوبي لمجرد إثارة حفيظة الولايات المتحدة، فهذا فشل

في تعددية الأطراف. ولا يسعى إجراء من هذا القبيل لحماية حقوق الإنسان؛ بل إلى حماية الأنظمة الاستبدادية من الانتقاد على انتهاكها لحقوق الإنسان. ولا يستحق هذا الإجراء أن تخصص له الأمم المتحدة وقتها أو أن تهتم به، وهو بالتأكيد لا يستحق دعم الشعب الأمريكي.

وعندما يستضيف مجلس حقوق الإنسان بعضا من أكبر مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة في العالم ويمنحهم غطاءً لإساءاتهم، فهذا فشل في تعددية الأطراف. وعندما تتذرع البلدان بالسيادة عندما يكون ذلك مناسبا لها، وتتجاهلها عندما لا يناسبها ذلك، فهذا فشل في تعددية الأطراف. هذا هو الفشل في العمل معا من أجل الصالح العام. كان أحد أهدافي بصفتي سفيرة الولايات المتحدة هو أن أظهر للشعب الأمريكي قيمة ء استثماره في الأمم المتحدة. ويعني ذلك العمل على إثبات تحسين كفاءة بعثاتنا لحفظ السلام، والتخفيف من التهديد النووي الذي تشكله كوريا الشمالية ووضع حقوق الإنسان في صلب عمل المجلس، ضمن أشياء أخرى كثيرة. كما أنه يعني المزيد من الأمور العملية، مثل إلقاء نظرة فاحصة على الأماكن التي تخدم فيها مساعداتنا الخارجية مصالح الولايات المتحدة وقيمها وحيث لا يكون الأمر كذلك. ولا ينبغي تقديم دولارات معونتنا بشكل آلي. بل يجب توجيهها إلى حيث يمكنها أن تفيد بأفضل وجه ممكن وحيثما يمكننا توقع التعاون والصداقة في مقابل صرفها.

إن إظهار القيمة للشعب الأمريكي مقابل دعمه لتعددية الأطراف يعني أيضا إعادة التوازن لكيفية تمويل الأمم المتحدة وعملياتنا لحفظ السلام. وخلال الشهر المقبل، سيكون لدينا قرار هام بشأن كيفية توزيع تكاليف حفظ السلام. وتتحمل الولايات المتحدة حاليا حصة غير متناسبة من تلك التكاليف، حتى بالنسبة لنا. إن مساهمتنا التي تبلغ ٢٥ في المائة من ميزانية حفظ السلام هي أكثر من عادلة. والإصرار على المزيد، خاصة عندما تكون مساهمات الدول الأخرى متدنية للغاية، لا يؤدي إلا إلى تآكل الدعم المقدم للأمم المتحدة. وأحث الجميع على دعم تقاسم الأعباء بشكل أكثر إنصافا عندما يتعلق الأمر بتمويل عمليات حفظ السلام. والمسألة ليست مجرد مسألة عدالة، بل هي مسألة استمرار نجاح تعددية الأطراف نفسها. ويتراجع الدعم المقدم للعمل الجماعي عندما لا تضاهي أعباؤه فوائده، ولا يمكن لأي عمل متعدد الأطراف، مهما كانت أهدافه مهمة، أن يستمر على المدى الطويل عندما تصبح مساهمات أسخى مانحيه أمرا مفروغا منه.

أعلم أنني قد تحدثت عن بعض الحقائق التي لا يمكن البوح بها بسهولة هذا الصباح، لكنني قمت بذلك انطلاقا من واجبي، لأعرض إيمان الشعب الأمريكي الصادق بالهدف المؤسس لهذه المنظمة. وعندما نعمل بروح التعددية الحقيقي، روح الأهداف المبدئية والأعباء والاحترام المتبادل، ستصبح هذه المؤسسة قادرة على القيام بأشياء عظيمة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى سنوات عديدة من التعاون الناجح مع الأمم المتحدة لدعم السلام والأمن وحقوق الإنسان لجميع شعوب العالم.

السيد العتيبي (الكويت): نتقدم لكم بالشكر في البداية على عقد هذه الجلسة المفتوحة حول موضوع تعزيز تعددية الأطراف والتي تأتي في وقت في غاية الأهمية لعالمنا اليوم، كما أتقدم بالشكر إلى الوفد الصيني على إعداده للورقة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2018/982، المرفق).

وأشكر كذلك الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش على بيانه القيم وكذلك الشكر موصول لكل من رئيسة الجمعية العامة بالإنابة السفيرة الشيخة علياء آل ثاني ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي السيدة إينغا روندا كينغ، ورئيس محكمة العدل الدولية القاضي عبد القوي أحمد يوسف، على بياناتهم حول موضوع نقاشنا اليوم، وهي فعلا مناسبة نادرة ومهمة أن نسمع من جميع رؤساء هذه الأجهزة الأممية.

يواجه عالمنا اليوم تحديات تقليدية ومعاصرة وتهديدات أصبحت عابرة للحدود وأكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه في السابق، ساهمت فيها الثورة المعلوماتية والتقدم الكبير في مجال التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات. إن التهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين متواصلة ومستمرة، بل هي وللأسف في نمط متصاعد خلال السنوات الماضية خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد عددا من دولها حالات عدم استقرار أمني وسياسي كما أن تهديد الإرهاب أصبح واقعا حقيقيا نعيشه يوميا وليس هناك منطقة في العالم، في مأمن منه وتداعيات النزاعات المسلحة في بقعة ما في العالم، أصبحت الآن قادرة على أن تترك انعكاسات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية تؤثر في دول العالم الآمنة، إن لم يتم التعامل معها ووضع حلول جذرية لمعالجتها، فالكوارث الإنسانية وأزمات اللاجئين والنازحين، نتيجة للنزاعات المسلحة، الداخلية وما بين الدول هي المثال الأبرز على ذلك. إن جميع تلك التحديات وغيرها التي تعصف بعالمنا اليوم بحاجة إلى وقفة جماعية فالتحديات الدولية تحتاج إلى حلول دولية، ولا يمكن لدولة واحدة مهما كان حجمها أو قوتها العسكرية أو الاقتصادية أن تنفرد بمعالجة هذه التحديات.

إن تعددية الأطراف تشكل صلب النظام العالمي الذي ارتضيناه جميعا مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة قبل أكثر من سبعة عقود. وحجر الزاوية الذي يستند إليه هذا النظام العالمي المتعدد الأطراف هو ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعتبر صكا للقانون الدولي ويحدد إطارا واضحا لتنظيم العلاقات بين الدول. ويتوجب على جميع الدول الأعضاء أن تلتزم بالميثاق ومقاصده ومبادئه نصا وروحا.

ويبقى ميثاق الأمم المتحدة بنفس القدر من الأهمية التي كان عليها دائما، حيث يشكل أساس نظامنا للأمن الجماعي، ويوفر أدوات متعددة للتعاطي مع التحديات بصورة جماعية وفعالة. لقد تحقق الكثير بموجب أحكام الميثاق. ولكن علينا أن نسلم بأن التطلعات التي نصت عليها مقاصد الميثاق ومبادئه، والمتمثلة في العيش في سلام وأمان بدون عنف، ما زالت بعيدة المنال.

ولا بد من أن نعمل بشكل جماعي وموحد لاحتواء العنف والعدوان والعمل على بناء علاقات ودية بين الدول، واحترام مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والمساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان.

وانطلاقا من احترامنا والتزامنا الراسخ للميثاق، عقدت دولة الكويت، إبان رئاستها لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير الماضي، جلسة رفيعة المستوى للمجلس بشأن ميثاق الأمم المتحدة ودوره في صيانة السلم والأمن الدوليين. وقد شكلت تلك الجلسة فرصة سانحة لاستكمال ومواصلة ما تم مناقشته خلال الجلسات السابقة حول هذا الموضوع، بما فيها تلك التي عقدتها الصين أثناء رئاستها للمجلس في شباط/فبراير ٢٠١٥ (انظر S/PV.7389).

عندما نتكلم عن تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة، لا بد لي أن أتطرق إلى حالة تحرير دولة الكويت في عام ١٩٩١، التي تعد مثالا يبين ما يمكن إنجازه عندما تتضافر جهود المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومن خلال قرارات شرعية صادرة من مجلس الأمن تهدف إلى نصرة سيادة القانون والحق والعدالة. إن عملية تحرير دولة الكويت تعد نموذجا تاريخيا لمفهوم الأمن الجماعي وتجسيدا ناجحا لتعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة تصويب اعتداء يعد خرقا واضحا وصريحا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد قام مجلس الأمن في مثل هذا الشهر في عام ١٩٩٠، باتخاذ القرار ٦٧٨ (١٩٩٠)، الذي أمهل النظام السابق في العراق حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ للانسحاب من دولة

الكويت، وإلا سيتم استخدام جميع الوسائل اللازمة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما. وقد زاد ذلك الكويت يقينا، بعد تجربة الغزو المريرة، بأن خط الدفاع الأول للبلدان الصغيرة مثل دولة الكويت، هو وجود نظام عالمي متعدد الأطراف مبني على القانون والعدالة ويضمن حقوق وأمن وسلامة الدول الصغيرة، التي نرى ضرورة في تعزيز تمثيلها في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، فأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من البلدان الصغيرة.

إننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتنامي الذي يشكك في قيمة تعددية الأطراف وكذلك التدابير المتخذة من قبل بعض الدول عبر سياساتها الأحادية، التي تضع مصالحها الوطنية الضيقة فوق المصلحة العامة، الأمر الذي يعمل على تقويض النظام الدولي الذي عشناه منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

إن دولة الكويت تؤمن إيمانا تاما بأهمية تعددية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبضرورة تعزيز العمل الجماعي ما بين الدول والشراكات مع المنظمات الإقليمية، من أجل التوصل إلى حلول للتحديات التي نواجهها في إقليمنا وعالمنا.

وهنا، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في قيادة التحرك العالمي لمواجهة تلك التحديات، بما في ذلك العمل الإنساني الدولي للتخفيف من المعاناة التي تواجه الشعوب إزاء النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والمساهمة بشكل فعال في الجهود الإقليمية والدولية المختلفة الرامية إلى حل النزاعات عبر الطرق السلمية والدبلوماسية الوقائية والوساطة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومواجهة آثار تغير المناخ وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. فلا يمكن إحراز أي تقدم في هذه المسائل وغيرها من دون الانخراط ضمن مفهوم العمل الجماعي والحوار البناء.

وأود أن أجدد دعمنا لرؤية الأمين العام بشأن إصلاح ركيزتي السلم والأمن في الأمانة العامة. وأعرب عن تأييدنا لما ذكره في تقريره السنوي بشأن أعمال المنظمة (A/73/1)، الذي شدد على أهمية تعددية الأطراف. وأود أن استشهد بما قاله الأمين العام في بيانه أمام قادة دول العالم، في الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، الذي يلخص فيه حال عالمنا اليوم، وأقتبس :

(تكلم بالإنكليزية)

”وأصبحت المجتمعات أكثر تشرذما بالرغم من أن العالم أصبح أكثر ترابطا. وبينما تزداد التحديات وضوحا، يزداد الناس انطواء على أنفسهم. وتزداد الانتقادات الموجهة لتعددية الأطراف في وقت نحن أحوج ما نكون إليها.“ (A/73/PV.6، ص ١)

(تكلم بالعربية)

ختاما، ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى بذل المزيد من الجهود وتعزيز الشراكات البناءة وتضافر العمل الجماعي المشترك من أجل مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية التي تواجه عالمنا، مع تأكيدنا على أنه لا يمكن القيام بذلك، وبشكل فعال، إلا من خلال العمل معا في إطار تعددية الأطراف.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشيد بمبادرة الصين بعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تعزيز نهج تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. وأود أن أهنئ السفيرة آل ثاني، والسفيرة كينغ والقاضي يوسف على إسهاماتهم في مناقشتنا.

وكذلك أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أركز على ثلاث مسائل تراها بولندا حيوية بشكل خاص لتعزيز نهج تعددية الأطراف – النظام العالمي القائم على القواعد، ودور المنظمات الإقليمية وتكييف التحديات الراهنة

مع النظام العالمي من خلال التصدي للتهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

تسعى بولندا إلى إقامة شراكات مع جميع الجهات الفاعلة المهتمة ببناء عالم متعدد الأقطاب. فقد ظل تعزيز تعددية الأطراف الفعالة وتعزيز نظام عالمي قائم على القواعد ولا يزالان أولويتين بالنسبة لنا. ومساهمتنا في دعم تعددية الأطراف تتجسد في عضويتنا في مجلس الأمن.

وستستضيف بولندا هذه السنة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للمرة الثالثة. وسنستضيف المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كاتوفيتشي، حيث سنتجمع لكفالة فعالية تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويرتبط التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس ارتباطا وثيقا بتنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولذلك السبب، ينبغي للعمل العالمي فيما يتعلق بالمناخ أن يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية.

والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية لضمان عمل النظام العالمي المتعدد الأطراف، ويمكن أن يكون مفيدا للجميع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يمثل، من وجهة نظرنا، أحد أفضل الأمثلة على نجاح مشروع تعددية الأطراف. فبعد قرون من النزاعات الدموية، يتمتع المجتمع الأوروبي بواحدة من أكثر فترات السلام ازدهارا في تاريخه. فعاما بعد عام، يمكن لأجيال من الشباب من بلدان الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ الآن الدراسة في الخارج والتعرف على ثقافات جديدة، مما يعزز التفاهم والاحترام.

إن بولندا داعم قوي للشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا.

ولذلك، نرحب بالتقدم المحرز في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خلال الأعوام الماضية. وخلال تلك الفترة، تولى الاتحاد الأفريقي مسؤوليات هامة، ولم يعمل سوى على توسيع نطاق دوره في تعزيز السلام والأمن. ونقدر الملكية التي يظهرها دائما ليس في التصدي للأزمات فحسب، لكن أيضا في الجمع بين المنظمات دون الإقليمية في جهد مشترك لضمان السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية.

إن كلمات التأييد لتعددية الأطراف هي أمر مرحب به وتشتد الحاجة إليها، ولكن إنه عملنا الجماعي الذي يمكننا حقا من خلاله إحداث تغيير فعلي. والنظام العالمي القائم على القانون هو أحد ركائز تعددية الأطراف الفعالة. ويجب تطبيق نفس القواعد على قدم المساواة في كل مكان وعلى الجميع. وينبغي أن يكون لكل فرد حقوق متساوية وواجبات متساوية نسبيا. وينبغي إن يكون إصلاح مجلس الأمن، الذي نؤيده ونود المشاركة فيه، بشأن زيادة مساحة المساواة في الحقوق والصلاحيات لجميع أعضاء المجلس. ومن المهم أن تخدم تعددية الأطراف منظومة قيم معينة وألا تكون فحسب جزءا الوسائل السياسية ولعبة المصالح. ومنظومة القيم تلك مكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

ينبغي أن تعني تعددية الأطراف التزاما بمراعاة القيم من قبيل احترام الكرامة والحياة الإنسانية. إنها تتعلق بالقيم التي تتجاوز النظام السياسي ولا تخضع للتعريف السياسي، لأنها تشكل أساس النظام السياسي في العالم. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل مكتوف الأيدي أينما يجري انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية والاعتداء عليها بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، وكلما يجري ارتكاب الجرائم الدولية أو استخدام أسلحة الدمار الشامل. وتتمثل مسؤوليتنا في الاستجابة بسرعة وحزم. وينبغي لنا ألا ننسى الثلاثية التي تشكل أساس الأمم المتحدة، وهي مترابطة ومتساوية في الأهمية – السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

وهناك تهديدات وتحديات كبيرة وجديدة للسلام والأمن الدوليين لم تكن معروفة، أو استهان بها مؤسسو الأمم المتحدة

في عام ١٩٤٥. إن الإرهاب والمقاتلين الأجانب، والتطرف العنيف، والهجمات الإلكترونية واللاجئين وتدفقات الهجرة غير المنظمة وحرب المعلومات، فضلا عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كلها تقوض الاستقرار العالمي. علاوة على ذلك، نرى جهات قوية وحازمة من غير الدول لا تحترم قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان. وقد أصبح العالم أكثر ترابطا من حيث الاتصالات والتجارة والاعتماد الاقتصادي المتبادل. وما من سبيل لمعالجة جميع هذه المسائل بصورة فعالة بشكل انفرادي وتحقيق نتيجة مستدامة. ولا يمكن لأي بلد أن يقوم بذلك بمفرده. ولا يمكننا أن نحدث تغييرا إلا إذا عملنا معا.

وما زلنا نؤيد بقوة مبادرات الأمين العام لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة في الميدان، فضلا عن جهوده المستمرة لدفع باتجاه تعزيز المنع والوساطة. إن منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات من خلال الوساطة هما أحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، ومهما أكدنا فإننا لا نبالغ في أهميتها بالنسبة لدبلوماسيتنا المتعددة الأطراف.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكر فرنسا الخالص للرئاسة الصينية. إن مبادرتكم، سيدي الرئيس، بدعوة أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن جميع الدول الأعضاء، للاجتماع بشأن مسألة تعددية الأطراف دفاعا عن الأمم المتحدة، هي أمر مرحب جدا به نظرا للتهديدات التي تواجه النظام المتعدد الأطراف. أود أيضا أن أشكر جميع الذين يتكلمون اليوم، وقبل كل شيء، الأمين العام على التزامه الثابت والمنظورات الهامة التي طرحها للتو ويجب أن تُلهم عملنا.

إن النظام الدولي الذي تم بناؤه على العزم على ترك أهوال الجزء الأول من القرن العشرين وراءنا، وجرى توطيده على مدى أكثر من ٧٠ عاما، يجب ألا يعتبر أمرا مسلما به. إذ إن ذلك خطأ فادح. وكما لمّح إلى ذلك الأمين العام، فإن التيارات المعارضة لم تكن قطّ أقوى كما هي الآن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى هذا الصرح الهش، مع الأمم المتحدة في صميمه، في مواجهة التحديات الراهنة. ولكن يجب أن يتطور ويتم إصلاحه بصورة شاملة إذا أريد له أن يجابهها ويقف في وجه الانتقاد وحتى الهجمات الموجهة ضده.

إن أساس تعددية الأطراف هو القانون الدولي. وتسري سيادة القانون في دمها، على النقيض من قانون الأقوى وقانون الغاب. ويأتي احترام القانون في صميم ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب، أولا وقبل كل شيء، حقوق الإنسان – وفي غضون شهر واحد، سنحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان – والقانون الدولي الإنساني، وبشكل أعم، جميع الالتزامات الناشئة عن المعاهدات بموجب القانون الدولي، ولا سيما قرارات مجلس الأمن. وتتمثل ممارسة تعددية الأطراف في النهج الجماعي تجاه الأزمات ذات التداعيات العالمية. وكما تشير الورقة المفاهيمية (S/2018/982، المرفق) التي عممتها الرئاسة فإن اتباع نهج جماعي وتعاوني إزاء تسوية المنازعات بالوسائل السلمية هو جوهر الأمم المتحدة. ويقوم التزامنا على الاقتناع بأن الاستجابات الجماعية للمشاكل المشتركة أكثر فعالية من مجموعة من الاستجابات المتباينة الأحادية الجانب، أو، وبعبارة أخرى، وفي مواجهة التحديات العالمية الراهنة، فإن تراصف النزعات القومية يمكن أن يؤدي إلى كارثة على الجميع. واستنادا إلى التجربة، ترى فرنسا ترى أن مبدأ الكل أكبر من مجموع أجزائه يكمن في صميم تعددية الأطراف.

وتكمن ميزة تعددية الأطراف في فعاليتها في توفير استجابات للأزمات والقضايا العالمية الرئيسية، الأمر الذي ينطبق أكثر من أي وقت مضى على عالم متعدد الأقطاب يتسم حكما بأنه أكثر تعقيدا للتعامل معه. ولذلك فإن العالم المتعدد الأقطاب يجعل تعددية الأطراف أكثر حتمية في لحظة حيث يُضعِف

الأساس المنطقي المستند إلى مبادئها ذاتها. ولا يخطئن أحد: البديل الوحيد لتعددية الأطراف في عالم متعدد الأقطاب هو العودة إلى عالم يتألف من مناطق نفوذ وعلمنا التاريخ أنه ذو أخطار عظيمة. تمر تعددية الأطراف والأمم المتحدة عند مفترق طرق اليوم.

أما نقطتي الثانية فهي أن التهديدات التي تواجه النظام الدولي والتي ورثناها، يجب أن تؤخذ بجدية بالغة. وفي بعض الحالات، تتغذى على إخفاقاتنا، ولكنها تنجم بقدر أقل بكثير عن إخفاق النظام من إخفاق أعضائه – عدم قدرتهم على الاتحاد في مجلس الأمن وإخفاقهم في عدم التصرف بشأن مسائل مثل انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، والإفلات من العقاب على أخطر الجرائم، وعدم تمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية، فضلا عن تغير المناخ والمجاعة، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسائل المتصلة بالسلام والأمن، مما سيؤدي إلى نشوب أزمات في المستقبل. وبالمثل، فإن العالم يشهد موقف كل عضو من أعضاء المجلس فيما يتعلق بمسألة سورية، والعقبات أو الدعم الذي يقدمونه في التعامل مع النزاع في هذا البلد ضمن الإطار الذي أنشأنا لأنفسنا من خلال القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

بيد أن هذه التهديدات يغذيها أيضا تحدٍ أساسي. إنه التحدي الذي يواجه المبادئ القانونية والسياسية لتعددية الأطراف باسم السيادة الوطنية؛ ويواجه مؤسسات وأداء الأمم المتحدة، بما في ذلك التفاوض ومساعي التوفيق؛ والاتفاقات التي تم توقيعها، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها تعددية الأطراف، هناك حاجة إلى طفرة جماعية على بعض المستويات الرئيسية. وهي النقطة الثالثة التي أود أن أتطرق إليها.

أولا، وكما ذكَّر الرئيس ماكرون الجمعية العامة، فإن مبدأ سيادة الدول لا يتعارض مع عالمية مبادئنا أو متطلبات سيادة القانون أو تعددية الأطراف الفعالة. وهذه النقطة بالغة الأهمية وهي مبدأ أساسي في ميثاق الأمم المتحدة. فالمساواة في السيادة بين الدول هي الأساس الذي تُبنى عليه الأمم المتحدة. وهو المبدأ الأول الوارد في الميثاق. وقبل ذلك، يحدد الميثاق أهداف الأمم المتحدة: صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز السلام والتعاون واحترام حقوق الإنسان. وهذا يعني أنه لا يوجد أي تناقض بين احترام السيادة والتنفيذ الفعال لمبادئنا. ولكي تكون هذه النقطة أكثر وضوحا، فإن احترام سيادة الدولة لا يعني تسليم الشعب السوري إلى حسن نية النظام أو تجاهل مصير الروهينغيا في بورما.

ثانيا، يشكل تشجيع التعاون الإقليمي وتعزيزه جزءا أساسيا من تعددية الأطراف، والفصل الثامن من الميثاق ينص على تكاملية عمل الأمم المتحدة. وتعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والإجراءات الداعمة لعمليات السلام الأفريقية أو نشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتنسيقها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يعكس باستمرار أهمية البعد الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز التزام الأمين العام بهذه المجالات المختلفة.

ثالثا، فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي سنواجهها جميعا في المستقبل، فإن منظومة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع كل منا، يجب أن توفر الاستجابات الصحيحة. وسواء كانت التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة والتنمية المستدامة وحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، أو المسائل المتعلقة بالتعليم والصحة أو الهجرة والذكاء الاصطناعي والشبكات الاجتماعية وأمن الفضاء الإلكتروني، علينا أن نستمر في إنشاء اللوائح التنظيمية وأساليب التعاون والقواعد القانونية التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل لمجتمعاتنا. ولتحقيق النجاح، الآن

أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكون تعددية الأطراف التي نقدرها مبدعة ومفتوحة أمام الفاعلين من المجتمع المدني، وأن تنخرط في الثورة التكنولوجية الجارية وأن تكون في عملية تجديد لنفسها باستمرار. وقد حققنا ذلك من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والثورة الصامتة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفرنسا ستواصل تحقيق ذلك الهدف بالتركيز في رئاستها لمجموعة الدول السبع عام ٢٠١٩ على مكافحة عدم المساواة. من ناحية أخرى، فإننا ندرك أن الرجوع إلى مفهوم أن على كل امرئ أن يُعنى بنفسه يعني ببساطة التخلي والتأهب للأزمات في المستقبل.

رابعا، إن قدرة المنظومة على التطور ستحدد مدى فعاليتها في مواجهة تحديات هذا القرن. ويجب أن تخضع المؤسسات المتعددة الأطراف للإصلاح، وفي كثير من الحالات، هي تفعل ذلك. ومع ذلك، لا يمكننا القبول بأن تكون شرعيتها أو تمويلها موضع شك باسم نهج أيديولوجي. ومجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واليونسكو تؤدي دورا لا غنى عنه يجب أن نحميه ونعززه. وإذا كان إطار عملنا هو الحفاظ على شرعيتها بمرور الوقت، يجب علينا تطويرها وتطويعها. ولذلك، أود أن أكرر التأكيد على دعم فرنسا للإصلاح الذي شرع فيه الأمين العام في ثلاثة مجالات: هيكل السلام والأمن ونظام التطوير وإدارة الأمم المتحدة. سندافع عن توسيع فئتي العضوية في مجلس الأمن بحيث يظل تكوينه، الذي يعكس موازين القوة اليوم، مشروعا في نظر الجميع مع تعزيزه كمنتدى للتشاور عوضا عن العرقلة. ومن نفس المنطلق، تتخذ فرنسا، إلى جانب المكسيك، المبادرة التي تدعمها الآن ١٠١ من الدول الأعضاء ويمكن تنفيذها دون إبطاء - لتعليق استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما الأربعة الآخرين الدائمي العضوية في مجلس الأمن، إلى الانضمام إلى مبادرتنا.

وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد الأزمات والتحديات العالمية، لا يحق لنا أن نذعن ببساطة لإغراء الانسحاب وأن نختار الأحادية. ولن تغفر لنا الأجيال القادمة، وسيكون من الصواب تماما ألا تفعل ذلك. تعددية الأطراف صالح عام، لا يمكن إدراك آثارها الإيجابية أو توضيحها بشكل صحيح دائما. إن انتقاد الأمم المتحدة - الذي يشار إليه هنا بالتحامل على الأمم المتحدة - يضمن في كثير من الأحيان انتصارا أجوف. من الأسهل كثيرا القيام بذلك عوضا عن العمل على تعزيز الأمم المتحدة، لكنه يتعارض مع نهج فرنسا الكثير المطالب والإنساني. وفرنسا تدعو جميع شركائها في الأمم المتحدة إلى تجديد التزامها في إطار من تعددية الأطراف المتجددة والمرهقة، بينما نعمل معا ونستخدم ما يصفه وزير خارجيتنا، السيد جان - إيف لودريان بسلطات النوايا الحسنة. ويقع هذا الالتزام في صميم هوية فرنسا وعملها. ولهذا السبب، يستضيف الرئيس ماكرون في غضون يومين في باريس منتدى باريس للسلام، الذي سيجمع بين جميع أصحاب المصلحة في الحوكمة العالمية - الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني والمواطنين - لمناقشة القضايا العالمية الرئيسية وبلورة الاستجابات الجماعية معا. وهذا هو التحدي لجيلنا.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم مملكة هولندا، أود أن أعرب عن خالص شكرنا للصين على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام والحسن التوقيت، الذي يتسم بأهمية كبيرة لبناء مستقبل آمن وعادل ومزدهر للجميع. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية للتهيئة للمناقشة الهامة اليوم.

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، نحيي ذكرى انتهاء الحرب العالمية الأولى. ولا تزال أهوال تلك الحرب والحرب العالمية الثانية ماثلة في الأذهان حتى يومنا هذا. والدروس التي استخلصناها

منهما أصبحت جزءا من تاريخنا المشترك، وهي الأساس في مسعانا المشترك لمنع النزاعات العالمية بأي ثمن.

وسأركز في بياني على ثلاث مسائل: تعددية الأطراف، وإصلاح الأمم المتحدة وأهمية احترام المبادئ والقواعد الدولية.

تعددية الأطراف هي الرد الوحيد الموثوق به على التحديات التي نواجهها اليوم، مثل تغير المناخ والهجرة والجريمة عبر الوطنية والإرهاب. ولا يمكننا التصدي لتلك التحديات أحاديا أو ثنائيا؛ ونحتاج إلى معالجتها معا باستخدام المنظمات والمحافل الدولية التي أنشأناها لهذا الغرض، ومن خلال إيجاد أرضية مشتركة. ومع ذلك، فإننا نشهد توجها، بما في ذلك في مجلس الأمن، حيث يواجه النهج المتعدد الأطراف التحديات ومحاولات التقويض. وهو توجه يبعث على القلق. عندما يصاب النظام المتعدد الأطراف بالشلل، لا سيما في سياق السلم والأمن الدوليين، فإن الأبرياء هم من يعاني.

ويعجز مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات اللازمة في كثير من الأحيان. ويمكننا أن نرى أمثلة على ذلك العجز في كل من سوريا واليمن وميانمار. وفي حال عدم اتخاذ الإجراءات يصبح المواطنون العاديون ضحايا، بينما تسود ممارسات الإفلات من العقاب.

وتعدُّ الحالة في سوريا تذكرة مبينة بالأزمة الناشئة عن عدم الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال القانون الدولي – من اتفاقيات جنيف إلى ميثاق الأمم المتحدة وحتى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أُنتهكت جميع هذه المعايير في سوريا. وفي حالة كهذه، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق مجلس الأمن. وفي الحالات التي ترتكب فيها الفظائع الجماعية، عادة ما يؤدي عجز المجلس عن اتخاذ الإجراءات بسبب استخدام حق النقض إلى الالتفاف والتنصل، ما يؤدي بدوره إلى إضعاف موقفه وتقويض النظام المتعدد الأطراف. ولذلك السبب فإننا نؤيد المبادرة الفرنسية – المكسيكية. ومن واجبنا بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة ضمان فعالية النظام المتعدد الأطراف. وبذلك أنتقل إلى النقطة الثانية: إصلاح الأمم المتحدة.

تؤيد مملكة هولندا بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة في جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بغية تمكين المنظمة من التصدي للتحديات التي تواجه عالم اليوم الذي يشهد بدوره تغيرات متسارعة،. ولا شك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعتبر أداة أساسية في ذلك الصدد.

ويتمثل الهدف العام في تعزيز دور الأمم المتحدة، حيثما كان ذلك ممكنا، فضلا عن مواصلة تجديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة، وخاصة في إطار مجلس الأمن. ويجب على جميع الأعضاء تحمُّل مسؤولياتهم لأجل التصدي بصورة فعالة لتحديات السلم والأمن. ونحن على اقتناع بأن من مصلحة العالم بأسره جعل مجلس الأمن أكثر مرونة وفعالية في أداء مهامه، وأن يصبح تكوينه أكثر تعبيرا عن عالم اليوم.

وفيما يتعلق بإصلاح عمليات حفظ السلام، فإننا نؤيد بقوة مبادرات الأمين العام الرامية إلى تحسين كفاءة أداء الأمم المتحدة وفعاليتها في الميدان، من قبيل مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي تركز على تحسين الأداء. وقد تشمل تعددية الأطراف البناءة أيضا دعم المبادرات وأشكال التعاون الجديدة، على سبيل المثال، من خلال العمل بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وبالاستفادة من موارد تلك المنظمات وخبراتها وشرعيتها، يمكن للأمم المتحدة أن تعزز دورها في التصدي للأزمات في جميع مراحل دورة النزاع، من مرحلة منع نشوب النزاع إلى مرحلة الحفاظ على السلام بعد انتهاء النزاع.

وأنتقل الآن إلى النقطة الثالثة: صون المبادئ والنظم الدولية. فما برحت مملكة هولندا تدعو دائما إلى نظام دولي

قائم على القواعد وإلى التعاون المتعدد الأطراف، لا سيما في المسائل الأمنية وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويتسم ترسيخ سيادة القانون وضمان المساءلة وتعزيز وحماية القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يوحد بيننا جميعا، بأهمية بالغة بالنسبة لشرعية الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. ولن يتسنى تحقيق السلام الدائم بدون تحقيق العدالة. ويقتضي التعاون المتعدد الأطراف في مجال السلم والأمن الدوليين التعاون في جميع المجالات في إطار الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان في إطار مجلس حقوق الإنسان، لا سيما في مكافحة الفقر وتغير المناخ والمحاكم والقانون الدولي.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى عبارة وردت في البيان الذي أدلى به رئيس وزراء بلدي، السيد مارك روت، في المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة: إن علينا أن نؤمن بقوة المبدأ وليس بمبدأ القوة (انظر A/73/PV.9).

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي ستدلي به السيدة فاطمة كياري محمد، باسم الاتحاد الأفريقي.

بداية، يود وفد بلدنا أن يهنئ جمهورية الصين الشعبية على إدراج هذه المسألة الموضوعية البالغة الأهمية في المناقشة المفتوحة في إطار برنامج عملها.

واستمعنا باهتمام كبير أيضا للبيان الهام الذي أدلى به الأمين العام أنطونيو غوتيريش، فضلا عن تلك التي أدلت بها السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، والسيدة إينغا روندا كينغ، والقاضي عبد القوي أحمد يوسف.

أود أن أبدأ هذا البيان الذي أدلي به باسم جمهورية غينيا الاستوائية، بالتشديد على أنه يجب على العلاقات الدولية الحديثة بذل الجهود اللازمة لمواكبة التحولات الجارية في عالمنا المعاصر، باعتماد الاستراتيجيات التي تمكّننا من التكيف على التغيرات اليومية الجارية في المجتمع الدولي. وقد أصبح ذلك النظام الثنائي الذي ساد العالم في وقت سابق – والذي لم تغرب شمسه تماما بعد – غير قادر على التصدي للمشاكل العالمية اليوم. وعليه، برزت التعددية بوصفها سندا لذلك النظام وصرحا جديدا في النظام العالمي باعتبارها نظاما سياسيا دوليا مطالبا بالإضافة إلى قدرته على تنسيق السياسات الوطنية بين الدول، بالحفاظ على استمرار الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساواة والاحترام المتبادل بينها الدول والتوزيع العادل للمنافع المتأتية عن الجهد المشترك واحترام التنوع البيولوجي، بين جملة أمور أخرى.

وعليه، يجب أن يتمثل الهدف من المنظمات المتعددة الأطراف في تحقيق الاتفاقات العالمية بشأن المسائل الهامة التي تؤثر على أغلبية السكان في مختلف جوانب الشؤون الدولية، مثل تغير المناخ والتجارة والسلام، والأمن والتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة، وما إلى ذلك. ولذا، يجب علينا أن نسعى إلى تمكين منظومة الأمم المتحدة بأسرها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الحكومية الإقليمية ودون الإقليمية، وغيرها، من العمل بطريقة ديمقراطية وشفافة، كل في مجال اختصاصها.

وبهذا الإصلاح والتحول في الرؤية المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الأطراف، سيتم التصدي الفعال للكثير من التحديات التي يواجهها النظام الدولي الراهن الذي يواجه بحد ذاته تغيرات كبيرة ذات آثار هيكلية. وتشمل بعض تلك التغيرات: إعادة تشكيل القوات العسكرية ومهامها الحيوية، وإعادة ترتيب الاقتصاد العالمي، ونفوذ مختلف الدول على المؤسسات، بما في ذلك الأمم المتحدة، حيث لا يزال حق النقض يؤثر على جميع القرارات الهامة التي تتخذ في إطار المنظمة بالضرورة، والتي تقدم، من بين أمور أخرى، مزيدا من الأدلة على أن دور الأمم المتحدة

ووكالاتها وبرامجها قد أصبح محدودا، نظرا لخضوع القرارات المتخذة للمصالح الخاصة ببعض البلدان ذات الامتيازات الخاصة داخل المنظمة.

وبالتالي، فإن هناك حاجة ماسة إلى الإصلاح إن كان للأمم المتحدة أن تفي حقا وبشكل موضوعي وفعال بدورها بوصفها محورا لنظام العلاقات الدولية القائم على مبدأ التعددية القطبية. وينبغي تنفيذ عملية مماثلة في جميع المنظمات الدولية الأخرى التي ذكرتها، بغية تكييفها وجعلها أكثر شفافية، على نحو يكفل المساواة بين جميع أعضائها - ويعني ذلك إيجازا العمل على التحول الديمقراطي للمؤسسات المتعددة الأطراف.

ونوصي في ذلك الصدد بوضع خطة لإجراء تعديلات وإصلاحات عميقة لنظام تعددية الأطراف، وأن تكون مرجعية ذلك الأخذ في الاعتبار بالمشاكل الخطيرة التي تعصف بالمجتمع الدولي حاليا، ما يمكن من إقامة نظام دولي قوي ومتعدد الأطراف. وننوه مع الشعور ببالغ الأسف، أننا نشهد مؤخرا مزيدا من الأحادية المقنعة باسم تعددية الأطراف التي تمارسها العديد من الدول الكبرى التي طالما سعت إلى إدارة المسائل ذات الاهتمام الدولي على أساس مصالحها القومية الخاصة من خلال عملية بناء التحالفات، وهو ما يثير مزيدا من النزاعات الإقليمية والصراعات المسلحة إلى حد أسفر عن تقويض السلام العالمي وتهديده.

وقد تم التنويه آنفا إلى أنه ينبغي لتلك البلدان - المدركة لقدراتها العسكرية والتكنولوجية، أن تختار مسار السلام وأن تقيم تعايشها الدولي على أساس من الموضوعية والصداقة والسلم والمساواة، ويجب أن يكون ذلك هو الأساس الذي يستند إليه النظام المتعدد الأقطاب الذي نؤيده في جمهورية غينيا الاستوائية وفي الأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه أن هذا النهج يعود بالفائدة على المجتمع الدولي، لأن هذه اللفتة وحدها كفيلة بحلّ العديد من النزاعات، إما نتيجة للافتقار إلى إمدادات الأسلحة أو من خلال تحقيق العدالة.

وثمة تحد آخر يواجه تعددية الأطراف، وهو التباين الكبير في المصالح والمواقف ضمن النظام الدولي. إن تحديد شروط العمل في المنظمات المكرسة للموضوع قيد المناقشة قد أثبت أنه مهمة صعبة لحد ما، ولا سيما عندما نأخذ في الاعتبار ما هو على المحك. وهذا التعارض الشديد في المصالح يعني أن نجاح تلك المنظمات يقاس بقدرتها على التوصل إلى اتفاق، وليس بالأثر الحقيقي لقراراتها.

إن عالم القرن الحادي والعشرين، في نظر جمهورية غينيا الاستوائية، شديد الترابط والتعقيد إلى حدّ أن تعددية الأطراف المعاصرة تتطلب إطاراً جديداً للتعاون، يراعي، بالإضافة إلى توازن القوى الذي لا محيد عنه، تنوع التحديات والحاجة إلى إعادة تأكيد النموذج المعياري على أساس ديمقراطي. وما فتئ فخامة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، وانطلاقاً من إيمانه الراسخ بتعددية الأطراف والتعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، يركز في أفعاله على التضامن بروح تعددية الأقطاب، كما يتضح من جائزة اليونسكو - غينيا الاستوائية الدولية للبحوث في مجال علوم الحياة، ودعمنا للبلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية، والمساعدة في مجال الأمن الغذائي، ودعم البلدان التي وقعت ضحية للأوبئة، وهو ما يتضح أيضا من استضافة غينيا الاستوائية، في عدة مناسبات، لمنتديات دولية وإقليمية ولمنافسات رياضية دولية وإقليمية.

وتناصر جمهورية غينيا الاستوائية دائماً، وانطلاقاً من نفس الرؤية والنهج وبصفتها عضواً منتخباً من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، التوصل إلى توافق في الآراء والتفاوض لحل النزاعات سلميا والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل واحترام سيادة الدول واحترام الحقوق الإنسانية وحقوق الإنسان، وهي

تؤيد بقوة الجهود المتعددة الأطراف الجارية لتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية بين الدول المعنية مباشرة – الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا – بدعم من جمهورية الصين الشعبية.

في الختام، أودّ أن أقتبس مقولة المحلل السياسي الإكوادوري كاميلو سامبرانو هاوريغي، الذي قال:

”في نهاية المطاف، تتمثل النقطة المحورية لتعزيز تعددية الأطراف في توليد المزيد من الشرعية في عمليات صنع القرار، سواء أكان ذلك عبر الإجراءات أو بشكل أساسي بمعرفة المؤسسات المدعوة إلى صون السلم والأمن الدوليين“.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد هذه المناقشة بشأن تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. وإننا ممتنون للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على جودة إحاطته الإعلامية وأهمية تحليله. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، ممثلة رئيسة الجمعية العامة؛ والسيدة إينغا روندا كينغ، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والقاضي عبد القوي أحمد يوسف، رئيس محكمة العدل الدولية، على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأفريقي لاحقاً.

تأتي هذه المناقشة في وقت تشهد فيه البشرية تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وعلمية لافتة، وهي تشكل مصدراً للأمل لمجتمعاتنا ودوافع لتطلعاتنا المشتركة إلى عالم يسوده السلام والاستقرار والازدهار. ومع ذلك، يعرب بلدي عن قلقه أيضاً إزاء التآكل التدريجي للنظام متعدد الأطراف، الأمر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. فقد بات النظام المتعدد الأطراف، الذي وُلد من دروس الحرب العالمية الثانية، اليوم أبعد ما يكون عن الحماسة والأمل اللذين ولّدتهما الرؤية المستقبلية لأولئك الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن الأمر يتوقف على الدول الأعضاء في إحياء روح الميثاق، الذي يكرّس مبدأ تعددية الأطراف بوصفه نهجاً لا نظير له في سعينا المشترك إلى إيجاد حلول للتحديات المعاصرة.

وسنجد معاً، من خلال العمل المتضافر، حلولا دائمة للتصدي للتحديات الراهنة، بما في ذلك الفقر والبطالة بين الشباب وتغير المناخ والتطرف العنيف والإرهاب. ويصف النص التأسيسي للمنظمة الأممَ المتحدةَ بأنها مركز لتنسيق جهود الأمم من أجل ضمان السلام والاستقرار الدوليين وهي، في عالمنا اليوم، أداة لجعل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي أمرا ممكنا. ولذا، يدعو بلدي الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لأطر التعاون المتضافر والمنسق، الذي توضع فيه استراتيجيات توافقية لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة.

إن تعدد التحديات الحالية للسلام والأمن والتنمية المستدامة وتعقيدها يتطلب حشد الجهود وتآزر الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق. وفي هذا الصدد، يَبرُز الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وقعه في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوصفه مثالاً إيجابياً لتعددية الأطراف بين الأمم المتحدة وإحدى المنظمات الإقليمية، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد حوّل نموذج التعاون هذا الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من نهج مخصص إلى نهج مشترك أفضل تنظيماً وأكثر قابلية للتنبؤ به. ولذلك، تعرب كوت ديفوار عن ارتياحها للتقدم الرائع المحرز في تفعيل إطار العمل المشترك، ولا سيما في

تعزيز التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك المشاورات المنتظمة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويأمل بلدي أن يتبلور هذا التعاون، القائم على أساس الاحترام المتبادل والمزايا النسبية للمنظمتين، في مجالات منع نشوب النزاعات وبناء السلام تحديداً.

تود كوت ديفوار اغتنام هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها القوي لمبادرات الأمين العام الرامية إلى إصلاح ركائز السلام والأمن في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام. وما زلنا مقتنعين بأن هذه الإصلاحات الطموحة ستساعد على تعزيز دور ومركزية مؤسستنا المشتركة في إيجاد حلول دائمة للمشاكل الراهنة. في الختام، تود كوت ديفوار أن تؤكد مجدداً إيمانها بفضائل تعددية الأطراف والحوار الدائم والبناء كوسيلة لمنع نشوب النزاعات وحلها بالطرق السلمية.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا ممتنون للأمين العام ولرئيسة الجمعية العامة بالنيابة ولرئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولرئيس محكمة العدل الدولية على المعلومات المفيدة التي قدموها لنا اليوم. ونثني على التزامهم بتعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة. وبالمثل، فإننا نعرب عن تقديرنا لوفد الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء في منظمتنا.

لقد كان توطيد النظام المتعدد الأطراف، من خلال إنشاء الأمم المتحدة وتعزيزها، أحد الإنجازات العظيمة للمجتمع الدولي في القرن العشرين. وصون ذلك الإنجاز هو أحد التحديات الكبيرة التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين. إن النظام المتعدد الأطراف وتعددية الأطراف هي أمور لا غنى عنها لتحقيق الركائز الثلاث للأمم المتحدة: حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية، والتي تشكل العمود الفقري لمنظمتنا وهي مترابطة ويعزز كل منها الآخر. ويتيح النهج المتعدد الأطراف، وعلى وجه الخصوص مختلف أجزاء الأمم المتحدة، أفضل وسيلة لمعالجة التحديات المشتركة الرئيسية التي تواجهها البشرية اليوم وهي: تغير المناخ وأزمات اللاجئين والمهاجرين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتمثل هذه التحديات، في مجال السلام والأمن الدوليين، في التهديد النووي واستخدام أسلحة الدمار الشامل، سواء من جانب الدول أو الجهات من غير الدول، والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والخطاب المتطرف، من بين أمور أخرى.

وفي هذا الصدد، تنبع القوة الرئيسية لتعددية الأطراف من درجة التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترامها. وعلى النقيض من ذلك، فإن الخطر الرئيسي ينبع من عدم التمسك بالميثاق واحترامه. ويجب على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بتنفيذ الميثاق، وأن يدين في الوقت ذاته تعددية الأطراف الانتقائية، والتي تختار بعض البلدان من خلالها – وكأنها تختار من قائمة طعام – جوانب النظام الدولي التي ترغب في التمسك بها. ولا يمكن للمرء الدفاع عن حقوق الإنسان مع التنديد بالجهاز الرئيسي لمنظمتنا المعني بهذه المسألة. ولا يمكن الإشارة إلى اللاجئين والمهاجرين كمشكلة مع عدم المشاركة في أكبر جهد جماعي في تاريخنا لكفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ولا يمكن معالجة تغير المناخ إذا تم استبعاد الملوث الرئيسي من أهم اتفاق بشأن هذه المسألة في التاريخ.

وإذ أنتقل الآن إلى مسألة السلام والأمن، فإننا ندرك أن هناك الكثير من التحديات المعقدة التي يواجهها مجلس الأمن في الاضطلاع بولايته. بيد أننا نعتقد أن التهديدات التي تعرض للخطر حقا الجهود التي يبذلها المجلس ومنظمتنا لصون السلم والأمن الدوليين ترتبط بالقصور في تنفيذ الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واستخدام الإجراءات الانفرادية، ولا سيما من جانب الدول الكبرى.

وعلى نحو ما أكدته، فإن تلك الإجراءات الانفرادية قد أدت إلى حدوث فراغ حكومي وأضعفت قوات حفظ النظام والأمن. وعلاوة على ذلك، تفجرت الأزمات الإنسانية وانتشرت الجماعات الإرهابية والمقاتلون غير النظاميين، حيث وجدوا مناطق جديدة لارتكاب أعمال مزعزعة للاستقرار وجرائم ضد الإنسانية. وتحظى هذه الحالات، بدورها، الآن بنصيب الأسد في جدول أعمال المجلس. إن أي تدبير تتخذه دولة واحدة من جانب واحد على حساب دولة أخرى، باستخدام القوة أو التدابير القسرية الأخرى، هو خروج على إطار مجلس الأمن، وبالتالي فإنه غير قانوني ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ما قاله الأمين العام السابق بان كي – مون في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن الحالة في سورية:

(تكلم بالإنكليزية)

”تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين... وهذا ما أنادي به، أن كل شيء ينبغي معالجته ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة. إن استخدام القوة لا يكون قانونيا إلا في حالة ممارسة حق الدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، و/أو عندما يوافق مجلس الأمن على إجراء كهذا. وهذا هو المبدأ الثابت للأمم المتحدة“.

(تكلم بالإسبانية)

وترفض بوليفيا رفضا قاطعا فرض تدابير أحادية الجانب، حيث إنها تمثل انتهاكا صارخا لتعددية الأطراف وتهديدا خطيرا للنظام الدولي، لأنها تشكل تدابير غير قانونية توسع نطاق الولاية القضائية والتشريعات الداخلية لدولة ما ليشمل دولة أخرى، مما يشكل انتهاكا لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول.

وثمة تهديد آخر لتعددية الأطراف يرتبط أيضا بعدم تنفيذ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، يتمثل في استغلال المنظومة وضبابية الخطوط التي تفصل بين ولايات وصلاحيات هيئات الأمم المتحدة. وبغية مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية، يجب على مختلف الأجهزة والوكالات التابعة للمنظمة أن تبني أعمالها على مبدأي التكامل والتنسيق، وليس تداخل المهام أو ازدواجيتها. فقوة المنظمة تقاس بقوة أضعف أجهزتها.

وبالمثل، بغية تحسين عمله، ينبغي للمجلس أن يشجع اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، مع تعزيز الحوار والاستخدام الفعال للوساطة والوقاية والتوفيق والمساعي الحميدة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتعتقد بوليفيا أنه من أجل تعزيز مبدأ تعددية الأطراف، من الضروري أيضا العمل على إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. فيجب أن يكون المجلس أكثر فعالية وكفاءة وشمولا، وقبل كل شيء، ديمقراطية، مع ضمان شفافية إجراءاته وأساليب عمله وأن يشكل تكوينه وعدد أعضائه تعبيرا مشروعا عن البلدان الـ ١٩٣ التي يمثلها، وذلك بتجنب فرط التمثيل الإقليمي الذي يديم نوعا من الاستعمار المؤسسي الجديد وبإلغاء حق النقض الذي عفا عليه الزمن وأصبح غير مقبول في القرن الحادي والعشرين.

في الختام، نعتقد أنه من الضروري تهيئة مجالات للحوار، مثل التي لدينا اليوم، ونأمل أن نشهدها مرة أخرى في المستقبل، بهدف مناقشة وتبادل الآراء مع البلدان التي ربما تساورها شكوك في فوائد النظام المتعدد الأطراف.

السيد آمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نضم صوتنا إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى الهامة والحسنة التوقيت. ونتوجه بالشكر للأمين العام ورئيسة الجمعية العامة

بالنيابة ورئيسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية على إحاطاتهم الإعلامية.

كما نؤيد البيان الذي ستدلي به المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، السيدة فاطمة كياري محمد.

نواجه اليوم تحديات وأخطارا لم يسبق لها مثيل، تهدد السلام والأمن العالميين. ولم تكن الحاجة إلى تعددية الأطراف أكثر أهمية قط مما هي عليه الآن لضمان توفير استجابة جماعية. وبطبيعة الحال، تكمن الأمم المتحدة في صميم تعددية الأطراف الدولية. وما فتئت المنظمة تشكل منبرا أساسيا للنهوض بالأمن الجماعي وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء بما يتماشى مع روح ميثاقها. كما أنها منظمة تواجه العديد من التحديات. وقد سجلت نجاحات وإخفاقات. ويمكننا بالتأكيد استخلاص دروس من بعض ما حققته من إنجازات. كما ينبغي أن نتحلى بالشجاعة للاعتراف بما تعانيه من أوجه قصور، وأن نبذل كل جهد لمعالجتها.

وفي الوقت نفسه، نتفق جميعا على أن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي لا غنى عنها لدينا. وعلى الرغم من كل عيوبها، فإنها منظمة لا يمكننا العيش من دونها. والسؤال المطروح هو كيف نجعلها أكثر فعالية وأهمية وقدرة على أداء مهامها في التصدي للتحديات والتهديدات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. وما من شك في أن نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة قد ساعد في الحد من خطر الحرب. وقدم إسهامات هائلة في حفظ السلام على مدار أكثر من ٧٠ عاما.

ومع ذلك، فقد تغير المشهد الجغرافي السياسي العالمي بشكل كبير منذ إنشاء الأمم المتحدة. فتزايد عدد النزاعات داخل الدول والتهديدات التي يفرضها الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن غيرها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية التي ترتكبها جهات من غير الدول، تشكل جميعا مخاطر متزايدة باطراد تهدد السلام والأمن العالميين. ويؤثر انتشار الفقر وعدم المساواة وتفشي الأمراض الوبائية وآثار تغير المناخ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى تأثيرا كبيرا على الأمن وبقاء الجنس البشري.

وفي هذا المنعطف من تاريخ البشرية، فإننا بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. ولهذا السبب، فإننا بحاجة إلى منظمة قادرة على معالجة أوجه ضعفها. ويجب أن تكون قادرة على إحداث تغيير حقيقي ليس في مجال الأمن فحسب، بل أيضا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. ولهذا السبب، فإن إصلاح الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. ويجب أن تكون المنظمة وفية لديباجة الميثاق – من حيث كونها منظمة لشعوب الأمم المتحدة. ونؤيد تأييدا تاما البرنامج الإصلاحي للأمين العام لجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على تلبية احتياجاتنا وتطلعاتنا ”نحن الشعوب“ الذين أنشأوا المنظمة.

وينص الميثاق على عدد من الأدوات التي يمكن لمجلس الأمن استخدامها لمعالجة المشاكل العالمية، والفصل السادس من الميثاق واضح بشأن أولوية التسوية السلمية للمنازعات ويشدد على ضرورة اتخاذ تدابير لمنع النزاعات قبل نشوبها. وينص الفصل السابع على معايير اتخاذ إجراءات إزاء أي تهديد للسلام أو انتهاك للسلام أو عمل من أعمال العدوان. والفصل الثامن ينص على الترتيبات الإقليمية لتعزيز السلام. ومن المؤسف للغاية أننا ما زلنا غير قادرين على الاستفادة بشكل كامل من ما يوفره الميثاق للمساعدة في التصدي للتحديات التي نواجهها. وفي الواقع، يقوض ذلك مصداقية مجلس الأمن ذاته. إننا لا نحتاج إلى تذكير الممثلين بأنه الجهاز المسؤول بشكل أساسي عن صون السلام والأمن الدوليين. هناك من الأسباب ما يدعو إلى التشديد على ضرورة أن يبدأ الإصلاح من القمة بعضوية مجلس الأمن. وهنا، كما في أي مكان آخر في جهودنا

لجعل المنظمة مهيأة للتصدي لمشاكل القرن، يجب أن نظل مخلصين لمبادئ الميثاق – وهي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات.

إن الشواغل والوقائع العالمية اليوم تتطلب منا إعادة تأكيد التزامنا الكامل بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبتعددية الأطراف. كما تقتضي منا التحلي بالشجاعة والعزم للارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام إثيوبيا، بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة وبوصفها أكبر البلدان المساهمة بقوات، بالقيام بدورها بالكامل، كما فعلت طوال أكثر من ٦٠ عاما.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نرحب بمبادرة جمهورية الصين الشعبية بعقد هذه المناقشة المفتوحة. ونود أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الهامة، وكذلك ممثلة رئيسة الجمعية العامة ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس محكمة العدل الدولية.

إن بيرو، كبلد يلتزم بتعددية الأطراف والقانون الدولي ومبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تشدد على أهمية وضرورة تعزيز وتجديد منظومة الأمم المتحدة لتتصدى للتحديات الخطيرة التي يشكلها عالم اليوم للمجتمع الدولي.

إننا ننظر بقلق بالغ لانتشار الصراعات وظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين والتي تكمن أسبابها الجذرية في حالات كثيرة في ظواهر عالمية مثل أوجه عدم المساواة المتزايدة وآثار تغير المناخ والأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

نحن نعيش اليوم في عالم مترابط ومتشابك. ومن الواضح أن الفقر والضعف الذي تعاني منه قطاعات كبيرة من سكان العالم لهما تأثير مباشر متزايد على أمن ورفاه الجميع ويقوضان التعهد بتحرير الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تطورت الإنسانية بشكل كبير وتقدمت. لقد عملت هذه المنظمة من دون شك على بناء عالم أفضل. ومع ذلك، في كثير من الحالات، كان التقدم غير متساو وقد أظهر النظام الدولي حدوده في الاستجابة الفعالة للحقائق الجديدة والمتغيرة. وبعيدا عن إضعاف تعددية الأطراف، فإن عجز المجتمع الدولي عن معالجة هذه الحقائق يجب أن يقودنا إلى تعزيز التعاون الدولي المطلوب لتحقيق المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونود التأكيد على أهمية تلك المقاصد والمبادئ والمنظمة في حل المشاكل الخطيرة التي تواجهنا وفي دعم وتطوير نظام الأمن الجماعي والنظام الدولي القائم على القواعد، مما يمنع بالتالي ظهور تهديدات أكبر للسلام والأمن.

وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أنه من الضروري مواصلة البناء على المكتسبات السياسية والقانونية والمؤسسية للمنظمة. ومن بين التدابير الأخرى المضي قدما في إصلاح مجلس الأمن، من أجل تكييفه مع الواقع الراهن، وفقا لاقتراح مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، لجعله أكثر اتساقا وشفافية وخضوعا للمساءلة. ويعني أيضا تجديد التزامنا بالقانون الدولي وتطوره المستمر، والامتثال لأحكامه، بما في ذلك تلك الأحكام الصادرة عن المجلس، والمشاركة بشكل بنّاء في عمليات التفاوض والمتابعة ذات الصلة.

إن المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين يجب أن تُمارس مع الاحترام الكامل للقانون والعدالة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى ضرورة تعزيز تفاعل أكثر انتظاما بين ذلك الجهاز ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. ونشدد على مسؤولية المجلس عن الحفاظ على نظم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وضرورة أن يظل أعضاؤه متحدين في مواجهة تلك التهديدات.

كما نؤكد على ضرورة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس والالتزام بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة

الآمنة والمنظمة والنظامية. نحن نعتقد أن هذه الصكوك أساسية لمنع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية.

ونعتقد أنه ينبغي إصلاح المنظمة من أجل دعم الدول الأعضاء بطريقة أكثر اتساقا وفعالية تمشيا مع أولوياتها واحتياجاتها وظروفها الوطنية. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تأييدنا للإصلاحات التي دعا إليها الأمين العام والتركيز على المساواة بين الجنسين.

كما تعني تعددية الأطراف العمل بشكل استباقي وشامل مع الوكالات والكيانات المتخصصة مثل منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك مع المجتمع المدني ومجموعات النساء والشباب والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

تتمثل مهمتنا في مضاعفة جهودنا لتعزيز الأمم المتحدة في تحقيق المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاقها وعملها كحافز للتعاون والتحالفات على جميع المستويات، بغية ضمان أن يكون السلام والازدهار متاحا للجميع.

بهذا الترتيب للأفكار، أختتم بياني بالتذكير بالأمين العام السابق خافيير بيريز دي كويار عندما أشار إلى أن دور مؤسسة سياسية مثل الأمم المتحدة يكمن في رسم الخط الفاصل بين الجهود الرامية إلى بناء مستقبل أفضل والنزاع وتمكين الدول من البقاء على الجانب الصحيح من ذلك الخط.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالاعتذار عن غيابي في بداية هذه المناقشة المفتوحة، حيث غادرت القاعة لأشارك في مراسم إحياء الذكرى المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى. إنه أمر جيد جدا – وأشكر الصين عليه – أن نعقد هذه المناقشة في يوم قريب للغاية من تلك الذكرى السنوية، التي بدأت المسيرة نحو تعددية الأطراف بجدية حتى وإن كانت بعض الأسس قد وضعت في القرن الماضي.

بالطبع، شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية إنشاء الأمم المتحدة والمنظمة باعتبارها تتويجا لنظام حافظ علينا جميعنا آمنين ومزدهرين منذ عام ١٩٤٥.

أود في البداية أن أعرب عن مدى امتناننا للولايات المتحدة لمنحها مقرا للأمم المتحدة هنا في نيويورك ولمساهمتها، التي بدونها لم يكن بالإمكان تحقيق الكثير من المكاسب خلال السنوات السبعين السابقة. أود أن أتكلم عن ثلاثة مواضيع اليوم: التحديات الجماعية؛ والدور الخاص الذي يضطلع به مجلس الأمن؛ وما نحتاجه في رأينا الآن لتعزيز تعددية الأطراف.

ويتسم النقاش العام بشأن قضايا السياسة الخارجية في بلدي دائما تقريبا بالإشارة إلى ضرورة السعي لإيجاد حل عن طريق الأمم المتحدة، أيا كان الطيف السياسي الذي انطلق منه التعليق. وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيجد الأعضاء أن المملكة المتحدة مشاركة أكثر همة في شؤون الأمم المتحدة، وفي الشؤون العالمية بشكل أعم.

وقبل سبعين عاما، لم يكن بوسع أي أحد أن يتهم الآباء المؤسسين للأمم المتحدة بالافتقار إلى الطموح. لكن منذ تأسيس الأمم المتحدة، واجهت المنظمة فجوة لا يمكن ردمها بين الطموح وقدرتنا على الإنجاز. وقد تم تحقيق مكاسب هامة. لقد تكلم كوفي عنان عن دفع صخرة ثقيلة إلى قمة التل، بالرغم من أن بعض الأشياء بقيت بعيدة عن منالنا، وأننا بحاجة إلى أن نظل مستمرين. وما أود أن أشدد عليه هو أنه، بغض النظر عن نموذج البلد الاقتصادي أو الأمني، تبين الأدلة أن البلدان تنتعش بأفضل شكل إذا كانت مجتمعاتها منفتحة وتمارس التجارة المفتوحة، ولديها خطاب مُتَحَرّر وتجمعات حرّة ومعلومات مفتوحة. إن النظام الدولي القائم على القواعد الذي يصون الاستقرار يصب في مصلحة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة.

ولكن كما أشار كثيرون اليوم، فإننا نواجه انتشار التهديدات من جهات عديدة. واستمعنا لكثير من الإشارات

إلى تلك الجهات اليوم: وكان بعضها السبب في منازعات كبيرة في المجلس، ولكنها كلها مهمة لجميع الدول الأعضاء، سواء كانت الدولة عضوا في المجلس أو عضوا منتخبا في المجلس أو مرشحة للانتخاب للعضوية. وما من دولة يمكن أن تحمي شعبها بدون المشاركة بشكل إيجابي في الأزمات التي تؤثر على العالم. ولا يمكنني أن أرى تهديدا رئيسيا وحيدا يمكن لدولة واحدة أن تتغلب عليه بمفردها. وسواء تعلق الأمر بالهجرة، أو جرائم الفضاء الإلكتروني، أو العبودية الحديثة، أو التهديدات الإرهابية أو المرض أو تغير المناخ، فكل تلك التهديدات تهاجم الأمن والرخاء في الداخل وتتحدى الأمن الجماعي على الساحة العالمية. ولا يمكن التغلب عليها إلا بالعمل الجماعي.

ولكن العمل الجماعي الفعال لا يعني فقط العمل بتوافق الآراء. وغالبا ما تنطوي الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بحكم طابعها، على تحدي القانون الدولي والأعراف الدولية. وليس من المنطقي وجوب أن تكون الإجراءات لدعم السلام والأمن الدوليين بتوافق الآراء دائما: فذلك لن يكون كافيا. إنكم، سيدي الرئيس، تكلمتم عن ضرورة أن يتصرف مجلس الأمن متسما بالوحدة والحكمة والشجاعة. وتعلمنا حكمتنا الجماعية أن التقاعس عن العمل في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي، وأعمال الإبادة الجماعية وحالات استخدام الأسلحة المحظورة يؤدي إلى نتائج كارثية. ولذلك نخفق في الحفاظ السلام والأمن الدوليين. ولأننا نفتقر إلى الشجاعة للعمل بالحكمة التي نبديها، ينتهي بنا الأمر غير متحدين.

ومن رواندا وسريبرينيتسا إلى النزاعات الحالية في ميانمار وسوريا، فإننا نخفق في قضية تعددية الأطراف بعدم التصرف تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. لقد خوّلت لمجلس الأمن صلاحيات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل الوفاء بمهامه لصون السلم والأمن الدوليين. ولكن إذا حال عضو أو عضوان دون أن نستخدم هذه السلطات، فإن ذلك ليس تجسيدا مشروعا للميثاق، ولكنه إساءة لاستعمال لحق النقض.

ونحن نشاطر تماما آراء أعضاء مجلس الأمن الذين تكلموا عن أهمية الفصل السادس والفصل الثامن من الميثاق، المتعلقة بمجلس الأمن. وأود أن أضيف إلى ذلك المادة ٩٩ التي نرى أنها قليلة الاستخدام: وهي قدرة الأمين العام على أن ينبه مجلس الأمن إلى المسائل. ولكن أود أن أشدد على أنه، بموجب الفصل السادس، لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يثير نزاعا، وقد يقرر ما إذا كان يشكل احتكاكا دوليا ومن شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلام والأمن الدوليين. ولا يتطلب الميثاق أن يوافق مجلس الأمن بالفعل على أن مثل هذا التهديد قائم. ونرى أن بعض البلدان تحاول وقف وكبت مناقشة مجلس الأمن لهذه الحالات بموجب الفصل السادس – فعلى سبيل المثال، حينما تهاجم الحكومة شعبها أو تسيء معاملة جيرانها. وكلما زاد كبح إجراءات الفصل السادس، زادت احتمالات الحاجة في نهاية المطاف إلى اتخاذ إجراءات دراماتيكية بموجب الفصل السابع. وهذه مفارقة أعتقد أن مجلس الأمن سيحسن صنعا بالتفكير فيها.

وبالطبع، يجب أن يتكيف النظام الدولي المبني على القواعد كي يزدهر. كما يجب أن يتكيف إذا أراد البقاء. ووجه عدد من المتكلمين اليوم الانتباه إلى أهمية دعم الإصلاح. أود أن أعلن موافقة المملكة المتحدة على ذلك أيضا. وأود أن أقول إن ذلك يشمل إصلاح مجلس الأمن. ولكني أعتقد أننا يجب أن نضاعف جهودنا الرامية إلى الدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد. إننا بحاجة إلى المنظمات المتعددة الأطراف التي تفي بالغرض، ونحن بحاجة إلى إصلاح الهياكل البيروقراطية التي عفا عليها الزمن. وذلك أفضل سبيل للتأكد من عدم انهيار المؤسسات التي تخدمها. نحن بحاجة إلى إصلاح منظمة التجارة

العالمية، كي يتسنى لنا النجاح في تجنب الإغراءات الخطرة للنزعة الحمائية. ونحن بحاجة إلى إصلاح البنك الدولي بحيث تعكس إدارته التوازن المتغير للاقتصاد العالمي. ونحن بحاجة إلى تعزيز السلسلة الخفية التي تربط بين الديمقراطيات. ويجب أيضا أن نضمن في الوقت نفسه أننا أفضل في العمل بشكل متضافر حينما نواجه التهديدات الحقيقية والحالية.

وبالتالي، فإننا نعلق أهمية قصوى على تجديد وتعزيز الالتزام من جميع أعضاء المجلس، وكذلك جميع أعضاء الجمعية العامة بالمسؤولية والشراكة فيما بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. والأمر كله يتعلق بما يمكن أن نفعله معا إذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في ٢٠٢٠. إن أهداف التنمية المستدامة هي أسمى مظاهر ذلك الهدف. وتزداد أهميتها إذ نتلمس طريقنا مع التكنولوجيا الكاسحة الجديدة، من قبيل الذكاء الاصطناعي أو تكنولوجيا الفضاء الإلكتروني، الأمر الذي من شأنه تغيير طريقة تفاعل الحكومات فيما بينها ومع مواطنيها.

ولئن كانت المملكة المتحدة تؤيد بقوة أساس هذه المناقشة، فإننا ندرك أنه يجب أن نكون يقظين إزاء اتجاه هذا الموضوع إلى أن يصبح عملية إفتان متبادلة. وفي النزاعات ترتكب الفظائع وتُنتَهك القوانين الدولية. وينبغي ألا تكون زيادة استخدام تعددية الأطراف إطلاقا بمثابة لغة مشفرة للتفاوض على اتفاقات مع من انتهكوا قواعد نظامنا الدولي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن هناك عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة وثيقة الصلة بنا جميعا. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، وممثلة رئيسة الجمعية العامة ورئيسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، على إحاطاتهم الإعلامية.

وكما قال متكلمون كثيرون قبلي، إننا نحتفل هذا الشهر بالذكرى المئوية الأولى لنهاية ما عرف آنذاك بالحرب لوضع حد لجميع الحروب. وفقدت الهند مليون شخص من سكانها أثناء تلك الحرب. وكما نعرف جميعا الآن تبيّن أن الحرب لوضع حد لجميع الحروب لم تحقق ذلك. فقد تبعها مزيد من الحروب، مما أدى إلى مزيد من الدمار وأسفر عن المزيد من التغيرات الجيوسياسية.

ونجت تعددية الأطراف، بوصفها المبدأ التنظيمي للتعاون الدولي، من انهيار عصبة الأمم، التي أنشئت عقب انتهاء ما تسمى بالحرب لوضع حد لجميع الحروب.

وحددت التعديلات الدولية التي أُدخلت، في شكل الترتيب الذي لدينا الآن باضطلاع مجلس الأمن بدور رقابي في جهود المعالجة المتعددة الأطراف للمسائل المتصلة بالسلام العالمي، قبل أكثر من ٧٠ عاما وحافظت على بقائها. ويمكن القول إن تجربة الدول مع تعددية الأطراف قد زادت، مثلها مثل أوجه ترابط عالمنا وتواصله، ولكن إذا بحثنا بعمق، فإن من الواضح أن مجلس الأمن يواجه أزمات متعددة فيما يتعلق بالأداء والمصداقية والشرعية والأهمية. ومع ذلك، فإن إلقاء اللوم على تعددية الأطراف في الحالة المزرية للمجلس يماثل، باستخدام قياس رياضي لمدينة نيويورك، إلقاء اللوم على ماديسون سكوير غاردن، في إخفاق فريق كرة السلة نيكس التابع لنيويورك في منافسات الرابطة الوطنية لكرة السلة عاما بعد عام.

فالمنظمات الفطنة تسعى لإبدال الإجراءات الروتينية بالمبادرات، والاستمرارية بالمرونة، والقواعد بالنتائج. ومع ذلك، ظل المجلس مترسخا في الحوادث التاريخية التي أدت إلى ميلاده. وتنعكس تبعية المجلس للمسارات في إعراضه عن إصلاح عضويته وأساليب عمله. فعضوية المجلس اليوم تحيد عن توزيع القوة العالمية وهي غير قادرة على استيعاب الوقائع المعاصرة. وأيضا، أصبحت قطاعات كبيرة من سكان العالم مصابة بخيبة الأمل، وينتابهم شعور بظلم تاريخي بسبب تكوين المجلس الذي عفا عليه الزمن.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، وحتى فيما ينشر المجلس مجموعة كاملة من الهيئات الفرعية، فإن أعمال ذلك العالم تحت الأرضي للهيئات الفرعية أصبحت ذات طابع بيزنطي. فعلى سبيل المثال، بدلا من تمتع الأعضاء الخمسة بحق النقض (الفيتو) في الجلسات الرسمية، فإن جميع الأعضاء الـ١٥ منحوا حق النقض في العالم تحت الأرضي للجان الجزاءات. وفضلا عن ذلك، وفي عصر تتزايد مطالبة الجماهير العامة المستنيرة بالشفافية من المؤسسات العامة، تشكل لجان الجزاءات أفظع الأمثلة على الغموض وانعدام المساءلة. ويبدو أن تلك الهيئات للعالم تحت الأرضي تتصرف بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. بيد أنها لا تبلغنا بأنها، نظرا للتصويت السلبي الذي أدلى به أحد أعضائها الـ ١٥، قررت عدم معاقبة كيان أو فرد اقترحته إحدى الدول الأعضاء.

وحتى حين أصبحت مهمة تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما أكثر صعوبة، تبين أن المجلس لم يرق إلى المستوى المطلوب. فقد أخفق في الاضطلاع بالقيادة بشأن المسائل المتنازع عليها في فضاءات ليست خاضعة لسيطرة أية دولة ولكن جميع الدول تعتمد عليها من أجل أمنها وازدهارها – ألا وهي المشاعات العالمية. إن مجالات الحيز البحري، والفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني قنوات رئيسية لتدفق السلع ورأس المال والبيانات والناس والأفكار – وهي كلها عوامل رئيسية في ترابطنا. وهي جميعا تستصرخ إيجاد حلول متعددة الأطراف. إن المجلس، للأسف، بمثابة المفقود في القتال. ولذلك، فإن خليطا من المنتديات المحدودة الأطراف والمصغرة والمحافل الإقليمية الأخرى تصبح تدريجيا أماكن للملاءمة، تعمل على حياكة مدونات قواعد السلوك، والتحالفات المخصصة الراغبين، واتفاقات الشراكة بشأن قضايا السلام والأمن العالميين.

لقد آن الأوان لتجديد تعددية الأطراف التي يمارسها مجلس الأمن وتنشيطها وإصلاحها. وإلا، فإن الأرجح أن نشهد، بدلا من عالم ينعم بالسلام، نظاما عالميا مقطعا إلى أجزاء، حتى مع تمديد سيل الترتيبات المجزأة لزحف المجلس لتنفيذ تدابير جزئية للتعاون الدولي واحتفاء المجلس بالتقادم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): يمكن أن تبدو مناقشة مجلس الأمن بشأن أهمية تعددية الأطراف في صون السلام والأمن الدوليين وكأنها مناقشة أمر بديهي. وفي نهاية المطاف، فإن الأمم المتحدة بمثابة تجسيد لفكرة تعددية الأطراف ذاتها. ولكن هذه، فعلا، لحظة هامة لتجديد الالتزام، وهذه مناقشة هامة، على نحو ما سمعنا صباح هذا اليوم، ولذا نشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على عقدها.

إن بياني سيركز على مسألة مشروعية استخدام القوة، ولكن أود أيضا أن أكرر ما قاله المتكلمون عن أهمية مناقشة دور حق النقض (الفيتو) وفعالية عمل المجلس. وأود في ذلك الصدد أن أشير إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بجرائم الفظائع الجماعية.

وتمثل الأمم المتحدة التعبير النهائي عن سيادة القانون على الصعيد الدولي. إن أحد الجوانب الرئيسية للميثاق، وبالتالي

إحدى المهام الأساسية للمجلس الأمن، هو إنفاذ القواعد التي تنظم استخدام القوة. إن الميثاق، الذي كان وليد الرغبة في ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“، جعل استخدام القوة غير قانوني، مع استثناءين هما: الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ والإذن باستخدام القوة من جانب المجلس.

وفي الأعوام الأخيرة، شهدنا اتساعا للتفسير تبرر به بعض الإجراءات باعتبارها دفاعا عن النفس، بدون الكثير من المناقشة أو العواقب. وللأسف، شهدنا أيضا استعمال القوة من جانب واحد بدون الحصول على إذن مسبق من المجلس، ومحاولة توسيع نطاق تفسير القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وكانت تلك المناقشات غامضة إلى حد ما ومقتصرة على عدد قليل من الدول، ولكن كانت هناك أيضا عملية تهدف إلى تدوين القوانين والقواعد المتعلقة باستخدام القوة، وهي عملية مفتوحةوشاملة وشفافة، وعملية تجري في إطار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بهدف وضع تعريف ملزم قانونا لأحد أعمال العدوان، وكذلك تعريف إحدى جرائم العدوان. وكانت العملية، التي امتدت على مدى عدة سنوات، مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الأعضاء التي لم تصدق على نظام روما الأساسي. واتخذ قرار إجراء عملية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء بسبب الأهمية العامة للمسعى، وليس أقله لعمل المجلس. إن الدول المختلفة، بما في ذلك بعض الدول المجتمعة حول هذه الطاولة اليوم، أسهمت بفعالية في ذلك المسعى ودعمت الاتفاق التوافقي بشأن كلا التعريفين قبل مؤتمر استعراض نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي عقد في كمبالا في عام ٢٠١٠.

وكان لذلك التعريف، الذي استند بقوة إلى القانون الدولي القائم، عدد من السمات الهامة. فهو يضع عتبة عالية لتحديد أي عمل من أعمال العدون المرتكبة. فيتعين أن يشكل ذلك العمل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة بحكم طابعه وخطورته ونطاقه. وبعبارة أخرى، فإن انتهاك القواعد التي تنظم استخدام القوة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لا يشكل تلقائيا عملا من أعمال العدوان، ولذلك لن يؤدي إلى المسؤولية الجنائية الفردية. وعرفت جريمة العدوان، من ناحية أخرى، بأنها جريمة للقيادة. فلا يمكن تحميل المسؤولية الجنائية – عسكرية أو سياسية، على سبيل المثال – إلا للأفراد في المناصب القيادية.

وبعد الاتفاق على المسائل التعريفية المعقدة، توصلت الدول الأطراف أيضا إلى توافق في الآراء على شروط ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لولايتها القضائية على جريمة العدوان. وكان دور المجلس أحد الجوانب البالغة الأهمية في تلك المناقشة بسبب اختصاص المجلس بموجب المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة في أن يقرر ما إذا كان قد تم ارتكاب عمل من أعمال العدوان. ولم يطعن إطلاقا في أولوية دور المجلس في ذلك الصدد وهو محمي حماية كاملة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وبعد نجاح عملية التصديق واتخاذ القرار التوافقي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أصبح للمجلس منذ ١٧ تموز/يوليه، أداة إضافية تحت تصرفه لإنفاذ قواعد ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام القوة من خلال قدرته على أن يعرض على المحكمة الجنائية الدولية الحالات التي تنتهك فيها تلك القواعد انتهاكا واضحا. إننا ندرك، بطبيعة الحال، الدينامية السياسية الصعبة في المجلس وندرك علاقاته المتباينة مع المحكمة الجنائية الدولية، ولكن إذا كان المجلس جادا في دوره بوصفه الوصي على ميثاق الأمم المتحدة، فإن لديه الآن أداة إضافية متاحة لإنفاذ أي قرار بشأن مشروعية استخدام القوة.

ولا تكمن أهمية ذلك التطور في احتمال عرض عدد كبير من القضايا على المحكمة الجنائية الدولية. وإنما يكمن في قدرة كل دولة منفردة والمجلس بصورة جماعية على الاستفادة من تعريف متفق عليه دوليا لعمل العدوان عند الانخراط في العمليات المعقدة لصنع القرارات المتعلقة باستخدام القوة. وتشير

الاتجاهات الأخيرة بوضوح شديد إلى أن النزاعات المسلحة بين الدول، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، تشكل خطرا ماثلا اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وكما سمعنا في هذا الصباح، فإن طابع الحروب الحديثة يتغير بسرعة.

وتلقي مخاطر الحرب الإلكترونية بظلال تزداد قتامة، مما يجعلها تحديا ملحاً حقاً يدفعنا إلى مناقشة جوانب القانون الدولي المتعلقة بتلك الاتجاهات مناقشة شاملة. وتتيح التعاريف الواردة في نظام روما الأساسي أفضل إطار لإجراء مناقشة بشأن الضوابط المتعلقة بتهديدات الحرب الإلكترونية. ومما لا شك فيه هو أن النظام العالمي المترسخة جذوره في القانون الدولي وتعددية الأطراف يتعرض للهجوم اليوم. وتمثل المنظمة التجسيد الأسمى للإيمان بقوة القانون. ويرتهن استمرار أهميتها بقدرتنا على زيادة تعزيز القواعد المنصوص عليها في الميثاق، لمواجهة تحديات المستقبل والدفاع عن ذلك الإيمان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي ألميدا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بالصين على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. إننا نعيش في عالم مترابط وسريع التغيّر. وبالتالي، نحن بحاجة إلى قواعد متفق عليها بصورة جماعية وإلى مؤسسات فعالة على الصعيد العالمي من أجل ضمان الاستقرار والأمن واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الرخاء والتنمية. ويوفر نظام دولي قائم على القواعد ضمانة للجميع، لا عائقا. وهو يفيد بوصفه عاملا يساعد الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء على العيش في عالم أكثر أمنا وعدلا واستدامة. وليست الحمائية والانفرادية الجواب.

ويدلّ ظهور علاقات جديدة متعددة المستويات على أن الدبلوماسية يجب أن تكون عالمية وإقليمية ومحلية في نفس الوقت. وتمثل الأطر المتعددة الأطراف السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله محاولة إدارة هذا التعقيد. وفي ظل عالم متعدد الأقطاب، فإن تعددية الأطراف ليست الطريقة الأكثر عدلا وديمقراطية للتعامل مع الشؤون الدولية فحسب، بل إنها أيضا السبيل الواقعي الوحيد لتلبية المصالح الوطنية. وقد قمنا نحن الأوروبيين بدفع مصالحنا الوطنية قدماً على مدى السنوات الستين الماضية، ليس بالرغم من تعددية الأطراف، ولكن بفضلها. والاتحاد الأوروبي مثال على أن هذا النهج يفيد باعتباره عاملا مضاعفا للقوة. فما من دولة وحدها كبيرة وقوية بما يكفي للتصدي لتحديات عصرنا الهائلة. ونحن بحاجة إلى نظام فعال متعدد الأطراف يتمحور حول أمم متحدة قوية. ولن يكون البديل سيادة الدول القومية، بل الفوضى العارمة. فالبديل للنظام القائم على القواعد هو الفوضى. والبديل للنظام العالمي القائم على القواعد سيكون فوضى على الصعيد العالمي.

فمن المستحيل في ظل العولمة التصدي للتحديات بمعزل عن الآخرين. إذ يرتهن سلامنا وأمننا وتنميتنا البشرية حتما بآفاق السلام والأمن والتنمية البشرية في سائر أنحاء العالم. وقد تعلم الاتحاد الأوروبي، من جانبه، على مدى تاريخه أن الطريقة الوحيدة للعيش في أمان وازدهار وقوة هو الاستثمار في سلامة الجميع وأمنهم وازدهارهم. ونحن نعلم أن قوة جيراننا لا تشكل تهديدا أو تحديا، بل ضماناً للاستقرار، شريطة أن نعمل جميعا في إطار نظام دولي يقوم على التعاون والقواعد.

ونعلم أيضا أنه من أجل أن يكون الأمن مستداماً، فإن يجب أن يقوم على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدماج الاجتماعي وفهم الأثر العالمي والآثار السلبية المترتبة على التحديات العالمية مثل تغير المناخ. وتعلمنا أن السلام المستدام يتطلب دائما حلا سياسيا تفاوضيا متجذراً في إطار من الأُطر المتعددة الأطراف، يختلف من حالة إلى أخرى. كما يتطلب الاستناد إلى سيادة القانون والمساءلة. ولا تمثل العدالة الجنائية الدولية رادعا قويا ضد انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مستقبلا فحسب، ولكن الأهم من ذلك كله أنها تقوم بدور أساسي في جهودنا الرامية إلى تحقيق المساءلة والسلام المستدام. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه الثابت للمحكمة الجنائية الدولية وإيمانه القوي بشرعية المحكمة. ونعلم أيضا أن السلطة لا تكمن في يد الحكومات الوطنية وحدها، بل أيضا في مواصلة المناقشة مع الجماعات المعارضة في إطار حوارات ديمقراطية متجذرة في القواعد والمبادئ التي يؤمن بها الجميع.

وهناك عدد من السياقات التي نحتاج فيها إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل التصدي لتزايد التهديدات الجديدة ولإفادة المواطنين في جميع أنحاء العالم، مثل التجارة الحرة والعادلة والرقمنة وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة وإدارة المحيطات وخطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة أيضا باسم الاتفاق النووي الإيراني، على سبيل المثال لا الحصر. ونرى اليوم أيضا تزايد التهديدات والتحديات التي تواجه النظام المتعدد الأطراف، لكننا لا نرى أنها تمثل زوال تعددية الأطراف. بل ينبغي، على النقيض من ذلك، أن تُفسر على أنها نداء من أجل تحسين النظام المتعدد الأطراف مع وجود أمم متحدة أقوى في صميمه. والأمم المتحدة ليست مثالية، ولكن من دونها لكان العالم أسوأ حالا. إن ما نحتاج إليه هو تعزيز الأمم المتحدة بحيث تؤدي مهامها على نحو أكثر فعالية دعماً لجهودنا الرامية إلى تحقيق أهدافنا المشتركة. وفي هذا الصدد، يجب أن نعمل معا من أجل تحسين الآليات المتعددة الأطراف ودعم تنفيذ مجموعة الإصلاحات الطموحة التي يضطلع بها الأمين العام تنفيذاً فعالاً، مما سيجعل الأمم المتحدة مجهزة على نحو أفضل للتصدي للتحديات الحالية والناشئة. ونعتقد اليوم أن السبيل الوحيد لصون تعددية الأطراف هو إصلاحها وجعلها أكثر فعالية في بناء السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

ويمثل التعاون المتعدد الأطراف ركيزة سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، ويكمن تعزيز النظام العالمي القائم على القواعد والمتمحور حول الأمم المتحدة في صميم اهتماماتنا. وفي عصرنا، يجب على القوى العظمى المؤيدة للسلام أن تكون كذلك بالنسبة لتعددية الأطراف أيضاً. إن الاتحاد الأوروبي عنصر فاعل عالمي موثوق ورشيد وفعال يوفر الاستقرار والقابلية التنبؤ اللازمين للمجتمع الدولي من أجل المضي قدما. والاتحاد الأوروبي هو من دعاة تعددية الأطراف، وقد أصبح طرفا فاعلا عالميا، لا سيما من خلال تعزيز استقلاله الذاتي في مجالات مثل الدفاع والسيادة الاقتصادية، وكذلك من خلال التقيد بالقواعد التي اتفق عليها الجميع ومراعاة مصالح الجميع وشواغلهم. ورغم أن الإعراب عن الدعم لتعددية الأطراف أمر جدير بالترحيب، فإن أعمالنا هي التي يمكن أن تحدث تغييراً فعلياً. ومن يدعون الدفاع عن تعددية الأطراف يتحملون مسؤولية عن القيام بذلك باستمرار وليس بصورة انتقائية، مع التسليم بأن تعزيز نظام متعدد الأطراف تكون الأمم المتحدة في محوره والتقيد بالقانون الدولي وجهان لعملة واحدة.

وتحدد استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية المتمثلة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة رؤيتنا الاستراتيجية المشتركة. فنحن نؤيد النظام المتعدد الأطراف، ومستعدون لتوحيد القوى مع الشركاء الذين يؤمنون بأن التعاون الدولي يمكنه أن يوجد عالما

أفضل. والطريقة الأوروبية هي أيضا طريقة الأمم المتحدة. ولهذا فإننا نهدف إلى بناء شراكات قائمة على قدم المساواة، مما يعزز شبكة عالمية من المشاركات من أجل تعددية الأطراف تتجاوز حدود الدبلوماسية الثنائية التقليدية وتحدد أرضية مشتركة مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأفريقي. والتعاون الثلاثي المبتكر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مثال على هذا النهج.

في الختام، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة جهود الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والعمليات السياسية، دعما سياسيا وعمليا على السواء.

ونشارك أيضا جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة لزيادة فعالية عمليات حفظ السلام وتحقيق السلام الدائم والتنمية لسكان المناطق التي تُنشر فيها هذه البعثات، ومن ثم الإسهام في التنمية المستدامة. ونؤيد الجهود التي يبذلها المجلس لزيادة التركيز على مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقوة مبادرات الأمين العام لزيادة فعالية وكفاءة أداء الأمم المتحدة لمهامها في الميدان، لا سيما مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة التركيز على حماية المدنيين والأداء والمساءلة وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام.

ولا نزال شريكا أساسيا في ذلك المسعى، ليس من خلال دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل أيضا من خلال نشر بعثاتنا الخاصة في إطار سياستنا المشتركة للأمن والدفاع. ونواصل الدعوة إلى تحسين تحديد دور المنظمات الإقليمية في التدخلات التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تقوم – عند الاقتضاء – بتيسير النشر السريع، بالتكامل مع عمليات الأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة للبعثات والعمليات التي ينشرها الاتحاد الأوروبي للتدريب وبناء القدرات في إطار إصلاح قطاع الأمن أو عندما يتم نشر بعثاتنا لسد الفجوات في القدرات. وفي هذا الصدد، سنواصل دعم تطوير القدرات الأفريقية في مجال إحلال السلام، والتي تسهم بشكل متزايد في تحقيق السلام والأمن في القارة.

في الختام، نعتقد أن بسط الذراع بيد مفتوحة، وليس استخدام القبضة الحديدية لفرض إرادة الأقوياء، هو أفضل سبيل لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل والتحديات المشتركة. إن الاتحاد الأوروبي كان وسيظل قوة عالمية متعاونة، قوة تتمسك بالتزاماتها وتتقيد بالقواعد الدولية وشريكا ملتزما بالمبادئ يضع حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في صميم جدول أعماله ولا يتوقف أبدا عن السعي إلى تحقيق السلام والأمن والرخاء الاقتصادي للجميع. ومن هذا المنطلق، سنواصل العمل داخل الأمم المتحدة، وكذلك مع الأمم المتحدة وخارجها، من أجل ضمان قيام النظام الدولي مستقبلا على التعاون وليس المواجهة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة المهمة جدا.

يضعنا القرن الحادي والعشرين أمام تحديات هائلة، مثل النزاعات الإقليمية والعرقية والفقر وتغير المناخ والإرهاب وأمن الفضاء الإلكتروني وانتهاك حقوق الإنسان. وثمة قاسم مشترك بين جميع هذه التحديات، ألا وهو، أنه لا يمكن لأي منا حلها بمفرده. لقد أتاحت لنا العولمة والتجارة والابتكار التكنولوجي عالما مترابطا ومزدهرا، ولكنه عالم يعتمد على السلام والاستقرار.

وفي مواجهة هذه التحديات، يجب ألا نكون سلبيين. وترغب اليابان أن تكون استباقية في تعاونها الدولي من أجل تذليل العقبات التي تعترض طريقنا. وتقوم اليابان بدورها بوصفها مساهما استباقيا في إحلال السلام. وترى اليابان أنه لا يمكننا تحقيق أمن دولتنا وازدهارها من دون السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. ونبذل قصارى جهدنا لتعزيز

الأمن البشري وبناء السلام والحفاظ على السلام، فضلا عن أهداف التنمية المستدامة التي تستند إليها تلك الحالات.

وستواصل اليابان دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب لعناصر التمكين، مثل المهندسين والموظفين الطبيين من البلدان المساهمة بقوات، من خلال مشاريع الشراكة الثلاثية. كما سنواصل عملنا في لجنة بناء السلام للمساعدة على تعزيز الاستقرار والحيلولة دون العودة إلى النزاع.

وبوصفنا دولة تجارية وبحرية رئيسية، تسعى اليابان إلى تحقيق السلام والاستقرار في أعالي البحار وفي المجال الجوي فوقها. فمسارات التجارة العالمية تمر عبر هذه المياه وفوقها. ونشدد على أهمية البحار المفتوحة وسيادة القانون بوصفها أسس السلام والازدهار. ونحن نتمسك بقانون البحار الدولي، الذي يستند في المقام الأول إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفه صكا لا غنى عنه لضمان الحقوق والمصالح البحرية، وكذلك للاضطلاع بالأنشطة البحرية بسلاسة. وسنواصل بذل كل جهد لتشجيع جعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ منطقة حرة ومفتوحة، والحفاظ عليها كذلك.

لا يمكن المغالاة في وصف أهمية الأمم المتحدة، بوصفها منتدى لحل المشاكل بشكل جماعي. وتدعم اليابان بقوة جهود الإصلاح التي بدأها الأمين العام أنطونيو غوتيريش. فالأمين العام يهدف إلى تحسين إدارة الأمم المتحدة وجهازها الإنمائي وهيكلها للسلام والأمن، وستشارك اليابان مشاركة بناءة في هذه الجهود.

وبطبيعة الحال، فإن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل من دون إصلاح مجلس الأمن. فقد شهد العالم تغيرات هائل منذ عام ١٩٤٥، ولكن تشكيل المجلس لم يواكب ذلك. ويجب إصلاح المجلس ليجسد حقائق القرن الحادي والعشرين حتى يتمكن من معالجة مشاكل القرن الحادي والعشرين. وكما قال رئيس الوزراء آبي خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر،

> ”في ضوء عدم إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن، أصبحت أهمية الأمم المتحدة في عالم القرن الحادي والعشرين موضع شك بالفعل“ (A/73/PV.7، صفحة ٥٥).

في الختام، أود إعادة التأكيد على التزام اليابان بالمشاركة المتعددة الأطراف وسيادة القانون والتسوية السلمية للمنازعات. إن المشاكل الراهنة يمكن حلها ما دمنا مستعدين للعمل معا لحلها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الصين على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع الدولي.

في القرن الحادي والعشرين، واهم من يظن أن الدول بوسعها حل المشاكل ذات الطابع العالمي بمفردها أو في عزلة، أو حتى تحقيق تحولات كبيرة على الصعيد الإقليمي أو الوطني. وسبب ذلك هو الترابط الاقتصادي والثقافي بل وحتى التكنولوجي الذي نعيش في ظله. ولا يصح القول بأن المنظمات الدولية لا تؤدي وظائفها إلا عندما تكون الظروف الخارجية والعلاقات الدولية مواتية. فقد أنشئت المحافل المتعددة الأطراف بحيث يمكن للدول إقامة علاقات صداقة وتعاون ومناقشة المشاكل وإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة على أساس المساواة القانونية بين الدول والاحترام المتبادل.

وتضفي المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، الشرعية على سلوك الدول باعتبارها من أشخاص القانون الدولي، أو تحجب هذه الشرعية. فهي تنشئ الأعراف

وتوطد القواعد وتصوغ المبادئ. وهي لا تلغي علاقات القوة بين الدول، ولكنها تحول هذه العلاقات من خلال إنشاء الخط الفاصل بين الحضارة وقانون الغاب والفوضى.

والدول التي تدافع عن تعددية الأطراف، شأنها في ذلك شأن المكسيك، إنما تفعل ذلك كمسألة مبدأ. فالمكسيك دولة محبة للسلام والقانون الدولي، ولكننا نفعل ذلك لأن الحوكمة العالمية الفعالة والمتينة في صميم مصالحنا الوطنية. وهذا هو السبب في أن المواجهة بين السيادة أو أولوية النزعة القومية وتعددية الأطراف معضلة كاذبة. فنحن كدول نمارس ونؤكد سيادتنا من خلال تعددية الأطراف.

ويشمل الهيكل المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين تقريبا كل جانب من جوانب الأنشطة البشرية، ويحقق نتائج على أرض الواقع. وعلى غرار أي شيء من صنع الإنسان، فإن تعددية الأطراف قابلة للتحسين. فبالإمكان زيادة كفاءتها ويمكنها أن تحقق نتائج أكثر فعالية ويمكنها أن تعمل بطريقة أكثر اتساقا وتنسيقا. بيد أن الآلية المتعددة الأطراف هي أفضل ترتيب متاح لدينا نحن، الدول. وينبغي ألا تُعتبر الهجمات على تعددية الأطراف، ولا سيما على الأمم المتحدة، أمرا صحيحا أو نذيرا باختفاء المنظمة. ويجب ألا نسمح لها بتوليد مشاعر عدم الثقة.

إن مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها واضحة جدا، وهي تستهدف تحقيق الخير للبشرية. وينبغي أن يكون الدفاع عن الأمم المتحدة بسيطا. وفي مواجهة الانتقادات والهجمات، يجب أن نحلل دائما دوافعها الدفينة؛ وتحديد ما إذا كانت مدفوعة بالمصالح الفضلى للبشرية أم أنها تستهدف إلحاق الضرر؛ وتحديد ما إذا كانت تهدف إلى البناء لصالح الجميع أم التدمير. ومتى تم القيام بذلك، ستتضح الصورة لدينا بعض الشيء لأن الأمم المتحدة، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، قابلة للتحسين في عملياتها، ولكن ليس في غاياتها أو مقاصدها، لأنها تستند إلى قيم عالمية وجوهرية.

إننا نشيد بالتقدم الذي أحرز فيما يخص إصلاح الأمم المتحدة، من أجل جعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية واتساقا في أعمالها في المجالات التنفيذية والمؤسسية والمالية. ولذلك، نرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ونؤكد من جديد دعمنا لعملية الإصلاح التي يرأسها.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية العليا عن الحفاظ على كل من تعددية الأطراف والمعايير المتعددة الأطراف المتفق عليها بشأن حفظ الأمن الدولي. ونحن بحاجة إلى تعزيز هذه الهيئة من خلال عملية إصلاح شاملة تتماشى مع قيم القرن الحادي والعشرين، مما يجعلها تمثيلية وديمقراطية وتتسم بالشفافية والكفاءة والفعالية، وتقدم أكبر فائدة للجميع، وليس فقط لقلة قليلة من الدول التي تسعى للحصول على العضوية الدائمة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أن اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، هو أكثر الاقتراحات ديمقراطية وقابلية للتحقيق وواقعية وشمولا للجميع، من أجل تعزيز تعددية الأطراف بشكل حقيقي. وبالمثل، يجب أن نواصل عملنا لمعالجة أساليب عمل المنظمة، لا سيما أساليب عمل مجلس الأمن. ويتعارض استخدام حق النقض لإعاقة تدابير مجلس الأمن ضد الجرائم الفظيعة، مع تعددية الأطراف. إنه تعبير عن النهج الانفرادي الذي يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتشكل المبادرة الفرنسية – المكسيكية الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض في حالات ارتكاب فظائع جماعية، خطوة في اتجاه تعزيز تعددية الأطراف.

إننا نعيش في عالم يتسم بتعددية الأطراف، ولذلك، تكرر المكسيك الإعراب عن قلقها فيما يتعلق بالاستخدام المفرط لما يسمى قاعدة توافق الآراء، حيث أنه من الأمور المضللة الدفع بأن تلك القاعدة تعادل الإجماع أو شكل من أشكال حق النقض بدلا من الطموح الحقيقي. ويؤدي توافق الآراء المفترض إلى تقويض قدرة المنتديات المتعددة الأطراف على العمل بفعالية

وإلى إبطاء تحقيق تقدم إلى أدنى حد، مما يؤدي إلى إدامة الوضع الراهن وجعل إحراز التقدم الذي تحتاج إليه البشرية أكثر من ذي قبل، صعب التحقيق. إن السلام المستدام – وهو المفهوم النمطي الجديد للمنظمة – جعل ربط دعامتي السلام والأمن، مع دعامة التنمية المستدامة، حقيقة واقعة. ويشكل ذلك الربط الفعال، الذي يمكننا من التركيز على المنع وبناء مجتمعات ذات نسيج اجتماعي سليم، سبيلا جديدا للعمل للأمم المتحدة يتطلب بنية جديدة أكثر قوة واستهدافا، يجب أن نعززه ونقوم بتحسينه على نحو يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن تعددية الأطراف المعاصرة تعطي الأولوية لمصلحة الفرد، وليس مجرد تجنب الأعمال العدائية العسكرية، كما كان ذلك شاغلنا الرئيسي في عام ١٩٤٥. إن الجانب الجديد للتعددية شامل للجميع، حيث توجد النساء والفتيات في صلبها، لأنه يجب أن يتمتعن بفرص متكافئة. وستقاس فعالية العمل المتعدد الأطراف بقدرتنا على تحسين حياة مجتمعاتنا، عن طريق العمل في اتجاه تحقيق الغايات الـ ١٦٩ لأهداف التنمية المستدامة. وتم إثراء الوجه الجديد للتعددية بمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام، التي وجدت وسائل لدعم القضايا ذات الاهتمام التي لها تأثير على المستوى المحلي وضمان مشاركة المواطنين في فضاءات نقاش متعددة الأطراف.

في الختام، لا يمكن التشكيك في تعددية الأطراف لمجرد أن بلدًا واحدًا أو أكثر ينتهك ميثاق الأمم المتحدة بتهديده باستخدام القوة أو مخالفته قرارات الأغلبية أو قراره الانسحاب من الاتفاقيات الدولية وتفضيله اتخاذ إجراءات بمعزل عن الآخرين. وستصبح تعددية الأطراف حبرا على ورق، إذا تخلى جميع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، عن الأهداف والمبادئ التي وافقت عليها البشرية على مدى القرون الماضية من أجل الخير والازدهار المشتركين، أو إذا قررنا التخلي عن البحث عن حلول مشتركة للتحديات المشتركة، أو إذا اعتبرنا أن الالتزام الانتقائي والمشروط بالاتفاقات التي وضعها المجتمع الدولي، على نحو يصب في المصالح الفردية، أمر طبيعي.

ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل المتعدد الأطراف، وثقتنا بالأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أعرب عن شكري للرئاسة الصينية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، والتعبير عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن دعمنا للأمين العام غوتيريش ودعوته في المناقشة العامة لهذا العام إلى ”الالتزام بنظام قائم على القواعد، مع وجود الأمم المتحدة في مركزه“ .

إن التزام سلوفينيا بالنظام المتعدد الأطراف، القائم على القيم المشتركة، وسيادة القانون، واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، لا يزال قوياً كما كان دائماً. وإننا نشهد اليوم تغيرات سريعة جوهرية وعميقة. لقد أمضى المجتمع الدولي السنوات السبعين الماضية في بناء نظام قائم على القواعد، يهدف إلى ضمان المعاملة المتساوية للجميع وبناء عالم أفضل للدول والأفراد. وللأسف، يبدو أن اتجاهات اليوم تسير في اتجاه تآكل هذا النظام. إننا نواجه العديد من التحديات والتهديدات الجديدة التي هي أكثر تعقيدا ومتعددة الجوانب وتتضاعف بسرعة، وتتراوح بين التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جانب الأطراف الفاعلة من غير الدول والتدهور البيئي، فضلا عن عدم الإستقرار الإقتصادي والمالي المحتمل. ونظرا للاعتماد المتبادل غير المسبوق، لا يمكن لأية دولة واحدة أن تتوفر لديها الإجابات على كل شيء ومن أجل الجميع.

وتعتقد سلوفينيا اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن إيجاد الحلول وتحقيق التقدم إلا من خلال التعاون الدولي الذي يفيد الجميع. وينبغي ألا تعني مصلحة شخص ما خسارة لشخص آخر.

وفيما يتعلق بكيفية تعزيز دور الأمم المتحدة، يتعين أولا أن يتم ذلك بالإصرار على نظام ديمقراطي دولي يستند إلى القواعد، وباحترام ميثاق الأمم المتحدة، عن طريق دعم الحوكمة الرشيدة، وتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، وباحترام سيادة القانون على جميع المستويات، بما في ذلك الأحكام القضائية، واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في كل حالة. إننا نتمسك بإيماننا بأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها ينبغي أن تشكل الأولوية القصوى لكل دولة ومنظمة.

ثانيا، إن الأمم المتحدة مجهزة بشكل فريد للاضطلاع بمهمتها على الصعيد العالمي وعلى أرض الواقع، وذلك حيث تكون الأمم المتحدة الأقرب والأكثر ارتباطا بالناس. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع شركاء موثوقين في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهي موجودة في البيئة المعنية وبالتالي فهي أفضل الشركاء عند التعامل مع المواقف.

وفيما يخص المسألة الثالثة الواردة في ورقة المفاهيم (S/2018/982، المرفق) سيدي الرئيس، فإن سلوفينيا تتفق تماما مع الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى إيجاد حلول جماعية للتهديدات الوجودية التي تتعرض لها الشعوب وكوكب الأرض. وكما نعلم جميعا، فإن هذه الهيئة تتحمل المسؤولية الأكبر عن صون السلم والأمن الدوليين، ونريدها أن تكون فعالة وأن تعالج جميع الحالات التي تشكل قلقا أو تهديدا خطيرين. لقد تحمل أعضاء المجلس هذه المسؤولية وهم من يحتاجون إلى حماية هذه الآلية الجماعية أكثر من غيرهم. إن تعقيد تحديات اليوم يتطلب منا أن نعمل معا بشكل أوثق وأن نكون استباقيين وأن نعالج المشاكل في وقت مبكر. ونعتقد أن منع نشوب النزاعات، يمثل أولوية قصوى، وينبغي محاولة ذلك قبل أن يجد المجتمع الدولي نفسه مضطرا لإدارة أية أزمة أو حلها. ويمكن من خلال الدبلوماسية الوقائية الفعالة، بما في ذلك الوساطة، تجنب إدارة الأزمات وحلها تماما. وبناء على ذلك، تشارك سلوفينيا من يدعون إلى التنفيذ الكامل للإصلاحات المقترحة، بما في ذلك إصلاح إدارة المنظمة. فالمنظمة التي تتمتع بالاستقرار المالي والمدار بشكل سليم يمكن أن تكون قوية وموثوقة وفعالة، وتتمكن من الاضطلاع بجميع الولايات الموكلة إليها.

أخيرا، لن تتم مواجهة التهديدات التي نجابهها اليوم من خلال إضعاف تعددية الأطراف، بل على العكس تماما هو الصحيح. فتلك التهديدات هي دعوة لليقظة، ومن أجل تعاون دولي أقوى مع وجود أمم متحدة قوية في المركز. ونحن ببساطة لا نرى أي طريقة أخرى للقيام بهذه المهمة التي تأخذ في الاعتبار احتياجات الجميع.

ولذلك السبب تود سلوفينيا أن تعرب مرة أخرى عن تأييدها القوي لنهج تعددية الأطراف. إننا لا نعتقد أنه الخيار الوحيد، ولكننا متأكدون من أنه الأفضل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن ١٢٠ من الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أعرب عن امتناننا لوفد جمهورية الصين الشعبية على عقده هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام، لا سيما في ضوء الحالة الدولية الراهنة ومفترق الطرق الذي يجتازه نهج تعددية الأطراف على ما يبدو. وبالمثل، فإننا نقدر الروح المهنية التي أدار بها وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وهي دولة عضو في حركتنا، أنشطة هذه الهيئة خلال الشهر الماضي.

إن حركة عدم الانحياز ملتزمة بتعزيز نهج تعددية الأطراف وتعيد التأكيد على أن الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي لا تزال أدوات لا غنى عنها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن الحركة تعتبر الأمم المتحدة، الهيئة العالمية الوحيدة ذات العضوية العالمية والشرعية التي لا جدال فيها، المحفل المركزي المتعدد الأطراف لمعالجة المسائل العالمية والتحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه الدول في الوقت الراهن، بما فيها التحديات المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والسلم والأمن، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتعاون، وبناء التوافق في الآراء بين الدول.

وفي ذلك السياق، تكرر الدول الأعضاء في الحركة الإعراب عن قلقها إزاء تنامي نزوع بعض الدول إلى اللجوء إلى فرض تدابير انفرادية تقوض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ككل، وتعيد التأكيد على معارضتها لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولاستخدام الضغوط والتدابير القسرية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسات الوطنية.

إن الترويج للمنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والدفاع عنها، بوصفها المجالات المناسبة لحل المشاكل التي تؤثر على البشرية من خلال الحوار والتعاون، يشكلان جزءا من المبادئ التوجيهية للحركة. وكما جاء في الورقة المفاهيمية (S/2018/982، المرفق) التي أعدت لهذه المناقشة المفتوحة، فإننا نرى أنه لا بد أن يعالج المجتمع الدولي بأسره وعلى قدم المساواة، شكل جماعي وبطريقة عادلة، جميع التحديات التي نواجهها اليوم في عالم يزداد ترابطا. والتزامنا بتلك الجهود التزام كبير جدا لدرجة أننا نقوم حاليا بالترويج لاعتماد مشروع قرار للجمعية العامة لتحديد يوم دولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

ونعرب عن قلقنا، من ناحية أخرى، إزاء الضحايا والمدنيين الأبرياء المحاصرين في الحالات التي تنطوي على استعمال القوة أو فرض الجزاءات، بما فيها تلك التي يأذن بها مجلس الأمن. وندعو جميع الدول، تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، إلى تعزيز مبدأ عدم استخدام القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية كوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي، وليس التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن استخدام القوة المسلحة إلا للمصلحة المشتركة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق منظمتنا.

ونحث مجلس الأمن، في ذلك الصدد، على الاستفادة بصورة أكبر من محكمة العدل الدولية – الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة – التي اضطلعت بدور رئيسي تحديدا في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات كمصدر للفتاوى وتفسيرات القواعد ذات الصلة من القانون الدولي في المسائل الخلافية، بغية ضمان تقيد الدول في أعمالها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وختاما، تعيد الحركة تأكيد عزمها اليوم، وفاء منها بالتزامها بتعزيز دورها بوصفها قوة مناهضة للحرب ومحبة للسلام، على العمل من أجل بناء عالم يسوده السلام والازدهار وإقامة نظام عالمي منصف وعادل. كما نجدد تصميمنا على العمل من أجل عالم متعدد الأقطاب، من خلال تعزيز الأمم المتحدة والعمليات المتعددة الأطراف، التي لا غنى عنها في جهودنا الرامية إلى تعزيز مصالح بلداننا والبشرية جمعاء.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، التي تأتي في وقت مناسب للغاية.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لم تكن الحاجة إلى تعددية الأطراف أشد مما هي عليه الآن. ومع ذلك، فإن النظام المتعدد الأطراف يتعرض لانتقادات قوية ويتم التشكيك في فعاليته بشكل متزايد لا من قبل الحكومات فحسب، بل من قبل الشعوب وبصورة متزايدة. وقد أدى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية إلى تقويض الاتفاق العام مع القواعد والمبادئ المشتركة. ويُعتبر نهج تعددية الأطراف غير قادر على إيجاد حلول للمشاكل العالمية الأكثر إلحاحا، ومن ثم، فهو بعيد عن حياة الناس اليومية. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تعتبر المؤسسات المتعددة الأطراف بعيدة وغير فعالة، وبالتالي، لا جدوى منها.

ويمكن لانعدام الفعالية وعدم الجدوى – سواء كانت متصورة أو حقيقية – أن تعميق الهوة بين المؤسسات المتعددة الأطراف والشعوب التي تخدمها. وتمثل تلك المشاكل كافة تحديا غير مسبوق للنظام المتعدد الأطراف القائم. ومن الواضح أن هناك مسألة ثقة، كما أكد الأمين العام هذا الصباح – ثقة الشعوب في ما نفعله هنا، ولكن كذلك الثقة فيما بيننا. وينبغي أن تكون الاستجابة هي الإصلاح وتجديد الالتزام.

ويجب علينا إصلاح طريقة عمل منظومتنا المتعددة الأطراف من أجل جعلها أكثر فعالية وجدوى في حياة الناس في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا أن نجدد التزامنا الثابت بتجديد نهج تعددية الأطراف بوصفه السبيل الوحيد الذي يمكن به للمجتمع الدولي مضافرة جهوده لإيجاد حلول فعالة للمشاكل المشتركة والتحديات العالمية التي لا يمكن معالجتها من قبل مجموعة من الدول، ناهيك عن دولة بمفردها. فهي تتطلب مجموعة موحدة من القواعد وشبكة عالمية من الارتباطات والشراكات القائمة على المساواة.

وتؤمن إيطاليا إيمانا راسخا بالنظام القانوني الدولي القائم على القواعد. فالأمم المتحدة، في جوهرها، محفل رئيسي يمكننا أن نعمل فيه معا، نحن الشعوب، من أجل وضع إطار معياري مشترك. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون ركيزة لنظام دولي يكفل السلام والعدالة والمساواة والازدهار إلا إذا تم تعزيزها. إن عمليات الإصلاح الجارية ذات أهمية حاسمة للجهود الرامية إلى تحسين فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق الأهداف التي أشرت إليها. وتعيد إيطاليا تأكيد دعمها الثابت لمساعي الأمين العام، ولا سيما جهوده في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام.

و نؤيد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام تأييدا قويا. إن لكل واحد منا دورا ينبغي أن يؤديه، كما تفعل إيطاليا باعتبارها أكبر بلد مساهم بقوات من بين البلدان الغربية في بعثات حفظ السلام. وتقف إيطاليا على أهبة الاستعداد للقيام بدورها لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة بعد إصلاحها العمل بمنطق المسؤولية المشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. فجوهر النهج الفعال لتعددية الأطراف هو القدرة على التوصل إلى التوافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن – حتى بشأن أصعب المسائل الشائكة – من خلال حوار حقيقي ومفتوح وشامل. لقد تكلم الأمين العام هذا الصباح عن شبكة لتعددية الأطراف. وإيطاليا تؤمن بذلك المفهوم إيمانا قويا.

وأود أن أذكر ثلاثة أمثلة حديثة على التزامنا بالحوار المفتوح وتشجيعنا لاتباع نهج متعدد الأطراف.

ففي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، استضفنا المؤتمر الوزاري الإيطالي – الأفريقي في روما، للمرة الثانية. ومن بين النتائج الرئيسية للمؤتمر تجديد التزامنا بتعاون استراتيجي وبشراكة شاملة مع أفريقيا في سياق إطار معزز للتعاون المتعدد الأطراف يشمل منظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وكذلك الأمم المتحدة، بطبيعة الحال.

وستستضيف إيطاليا يوم الاثنين والثلاثاء المقبلين مؤتمرا دوليا في باليرمو بشأن ليبيا، يجتمع فيه جميع أصحاب المصلحة

المعنيين للعمل معا مع الممثلين الليبيين من أجل تجديد دعم المجتمع الدولي الكامل لقيادة الأمم المتحدة في العملية السياسية. ومؤتمر باليرمو حدث من أجل ليبيا ومع ليبيا.

وفي نهاية هذا الشهر، سنستضيف في روما، للمرة الرابعة، حوار البحر الأبيض المتوسط، الذي سيشمل ثلاثة أيام من المناقشات الرفيعة المستوى بشأن جميع المسائل السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والشعبية ذات الاهتمام المشترك في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بهدف تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في منطقة بالغة الأهمية للسلام والاستقرار في العالم.

وللمجلس دور ومسؤولية حاسمين في تعزيز نهج تعددية الأطراف. ويحتاج المجلس أيضا إلى إصلاحات ليصبح حقا جهازا تمثيليا يخضع للمساءلة ويتسم بالديمقراطية والشفافية والفعالية. لقد آن الأوان لإعطاء فرصة ملموسة لجميع الدول الأعضاء لشغل مقعد في مجلس الأمن، لا سيما لتلك المجموعات من الدول والمناطق في العالم الممثلة تمثيلا ناقصا الآن. وتحقيقا لهذه النتيجة، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لإيجاد حل توافقي يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن. المفهوم الأساسي هنا هو توسيع الدائرة الصغيرة من لأصحاب الامتيازات، ولكن إعطاء الجميع المزيد من الفرص للإسهام في إيجاد حلول للحفاظ على السلام والأمن.

وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بمناشدتنا كافة، نحن الدبلوماسيين – الأطراف في نهج تعددية الأطراف، النساء والرجال وراء الكواليس – أن نكون أكثر التزاما بالحوار وتفهم الرأي الآخر، وفي نهاية المطاف، أن نجدد الالتزام على نحو شديد للغاية بالدبلوماسية ذاتها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر – كلي أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر غواتيمالا وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وعلى الورقة المفاهيمية (S/2018/982، المرفق) التي قدمتموها. ونشكر أيضا الأمين العام على بيانه وإحاطته الإعلامية هذا الصباح.

ومن الضروري التذكير بأن المنظمة أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وبأن الذين ينسون تاريخهم سيكررون أخطاءه لا مناص. وتجاهل تعددية الأطراف يعادل العودة إلى عهد ما قبل مؤتمر فيينا في عام ١٨١٥. فقبل قرن تحديدا، تم التوقيع على هدنة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، التي كما ذكرت سفيرة الهند أنهت الحرب التي كان من المفترض أن تنهي جميع الحروب. وعلى الرغم من أن عصبة الأمم المتحدة لم تتمكن من تجنب الحرب، فإن ذلك لم يكن مبررا لكي تقوم الدول، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بتفادي خيار الإبقاء على السلام من خلال تعددية الأطراف، إيمانا منها بأن الحل لجميع الحروب يعتمد بالضرورة على العمل الجماعي للمجتمع الدولي.

إن المشهد المعاصر ليس معقدا فحسب، ولكن العالم اليوم يواجه استقطاب الأفكار، وتصادم المصالح الجغرافية السياسية، وفرض المصالح وما يترتب عن ذلك من انهيار للثقة فيما بين الدول والثقافات. وكثيرا ما يفشل التعايش السلمي وتُنتهك حقوق الإنسان بسبب الصراع المتواصل من أجل فرض النفوذ أو الهيمنة الصارخة. وعندما كان بمقدورنا، في التاريخ الحديث، التوصل إلى توافقات أساسية في الآراء استدامت التحالفات والمؤسسات المثمرة التي عززت الأمن الجماعي، فإن ذلك قد تحقق على أساس حسن النية والحقيقة المعروفة. واليوم، على العكس من ذلك، تتسم المحددات الرئيسية للعلاقات الدولية التي تهدد السلام بالريبة والعمل الانفرادي النسبي والحقيقة النسبية أو البديلة، التي تقوم على أساس تحريف الحقائق بعد وقوعها.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الحوكمة العالمية، فإن الأشخاص المنظمين في إطار الدول يطالبهم القانون الدولي

بتحقيق السلم والأمن الدوليين، ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عن مسؤوليته الأساسية أو يقف متفرجا عندما تتعرض شعوب بأكملها للخطر أو تعاني من عنف الحرب. ولهذا السبب يجب أن نعكس مسار الاتجاهات السلبية التي تفرق بيننا ونعزز بدلا منها الثقة المتبادلة على أساس نظام دولي يقوم على احترام القواعد المشتركة القائمة على العقل والعدالة والمنفعة المتبادلة، بغية تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في ضمان الصالح العام واستدامة الكوكب.

و الدفاع عن نهج تعددية الأطراف بوصفه خيارا لمعالجة وحل المشاكل العالمية يجب أن ندعو إليه وفقا لمبدأ حسن النية في الوفاء بالالتزامات الدولية، لأن فرض معايير انفرادية يتعارض مع نظام دولي قائم على القواعد يطمح إلى التمتع بالسلام المستدام، لا من وجهة نظر غياب النزاع فحسب، بل أيضا بوصفه تعبيرا عن الإرادة السياسية لتحقيق التعايش السلمي والمفيد.

فالنظام الدولي القائم على منظومة القواعد والممارسات المعترف بها عموما يتطلب من الدول أن تتعاون فيما بينها، بدلا من أن تستعدي بعضها البعض أو تتنافس على النفوذ. ولذلك من الضروري إعادة إرساء الثقة المتبادلة فيما بينها، فضلا عن ثقة المجتمع الدولي في مجلس الأمن. إن مصيرنا المشترك وبقاء الجنس البشري يتطلبان توافقا أساسيا في الآراء بشأن المبادئ الجوهرية، فضلا عن احترام حقوق الإنسان على النحو الواجب، والاحترام المتبادل فيما بين الأمم، والتقدم الاقتصادي في جو من الحرية، وكلها عناصر تعزز تقدم الأمم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التعاون الدولي شرط مسبق لا غنى عنه ويتطلب التقيد على نحو صارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي يتم الالتزام بها بحرية ولكن يجب الامتثال لها عندما تتم الموافقة عليها.

وعلاوة على الجانب النظري، فإن تعددية الأطراف ممارسة وعملا، ولها تأثير واضح على كل فرد من سكان الكوكب. ومن أنبل مهام المنظمة حفظ السلام، الذي يتشرف بلدي بدعمه. إن حفظ السلام شراكة استراتيجية إيجابية فيما بين دول تتشاطر هدفا مشتركا، ولئن كانت لديها أوجه تفاوت كبيرة. وبالمثل، فإن منع نشوب النزاعات عن طريق مفهوم السلام المستدام مفهوم آخر يشجع على إيجاد عالم أفضل. ولهذا السبب، على الرغم من عيوب المبادرات المتعددة الأطراف، فإن الأمم المتحدة تظل المحفل العالمي الوحيد الذي يلتقي فيه العالم وتسود فيه أعز آمال الشعوب، ليس فقط الشعوب التي تضررت من الصراع، بل على وجه خاص الشعوب من بيننا التي تتوق إلى تحقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إن غواتيمالا تقدر تقديرا عميقا تعددية الأطراف وتعتز بالسلام. ونحن شهود على أنه في الفترات الصعبة من تاريخنا، مكنتنا يد المودة من المجتمع الدولي من المضي قدما على طريق الديمقراطية والإدماج الاجتماعي. ولهذا السبب نرى أنه لن نتمكن من خلال أعمال العدائية أو الإملاءات من تحقيق عالم أكثر عدلا وأمنا، ولكن من خلال التعاون والعمل الجماعي بغية منع نشوب النزاعات وتوطيد الأمن الدولي. تلك المنفعة العامة، كما سمتها سفيرة المملكة المتحدة، والمعروفة باسم الأمم المتحدة، يجب أن تكون في خدمة البشرية، ولهذا السبب ندعوها إلى الاضطلاع بمهامها من خلال التضامن والتشاور الجماعي، على أساس أكبر قدر ممكن من توافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بخالص الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكركم والأمين العام على إسهامكما القيم، وأؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن تعددية الأطراف نهج جماعي لمعالجة التحديات العالمية على نحو جماعي، والسعي إلى تحقيق الأهداف والمصالحة الدولية المشتركة بصورة تعاونية، عن طريق التمسك بالقانون الدولي رسميا وتطبيقه على جميع الأمم بشكل متساو. والنهج الحقيقي لتعددية الأطراف يقوم على الإدماج بدلا من الإقصاء؛ والتعاون بدلا من المواجهة؛ والمساواة بدلا من عدم المساواة؛ وسيادة القانون بدلا من سيادة القوة؛ والسعي إلى تحقيق الصالح العام والأهداف الطويلة الأجل لجميع الدول، وليس الأهداف القصيرة النظر لدولة واحدة فقط؛ وحل الخلافات بصورة سلمية وعادلة، وليس عن طريق العنف والظلم .

ولحل المشاكل العالمية، فإن نهج تعددية الأطراف ليس خيارا من الخيارات فحسب؛ بل هو الخيار الوحيد. وهو أحد الخيارات، لكنه ليس اختياريا. وعندما تتحدى نهج تعددية الأطراف الأعمال الانفرادية غير المشروعة، يجب أن نحافظ عليه، ونتصدى للتهديدات التي يتعرض لها ونعزز أهميته وفعاليته. وهذا الأمر لا مناص منه لبناء نظام دولي القائم على القواعد. فالقانون الدولي والمؤسسات الدولية الفعالة ذات العضوية العالمية، مثل الأمم المتحدة، هي العناصر الأساسية لتعددية الأطراف. ولذلك، ومن أجل المحافظة على نهج تعددية الأطراف وتعزيزه، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ إجراء حازما.

هذه هي الكيفية التي يمكننا من خلالها أن نجعل الأمم المتحدة ذات أهمية لجميع الناس.

إننا نؤيد بالكامل اقتراح حركة عدم الانحياز الداعي إلى تخصيص يوم دولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. فنحن بحاجة إلى مثل هذا المحفل السنوي لمناقشة التحديات الناشئة لتعددية الأطراف، وآخرها مبدأ الانسحاب من الصكوك والمؤسسات الدولية من جانب أحد أعضاء المجلس. وقد أدى ذلك، في جملة أمور، إلى الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان واليونسكو واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة العمل الشاملة المشتركة.

وخطة العمل الشاملة هذه كانت نتيجة لمفاوضات مكثفة لإيجاد حل سلمي لأزمة مفتعلة. وقد أيدها بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي قامت الولايات المتحدة بصياغته. وانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جزاءات أحادية قبل أربعة أيام هو انتهاك صارخ للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتحدٍ للقانون الدولي. ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة – العضو الدائم في المجلس، الذي يتمتع بحق النقض – تعاقب الدول في جميع أنحاء العالم لا على انتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بل على الالتزام به. وينبغي إلا يسمح العالم للولايات المتحدة بالاستمرار في سياستها الانفرادية المتغطرسة والأنانية، التي تركز على مواصلة إعادة صياغة النظام العالمي لكي يستند إلى القوة عوضا عن القانون.

إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تتجنب وبصورة مخزية تنفيذ الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية مؤخرا ويطالب بالإجماع برفع جزاءات الولايات المتحدة فورا. إن إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة وامتثال إيران لالتزاماتها، الذي أكده ١٢ تقريرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو إسهامنا في تعددية الأطراف. وهذا الأمر كان موضع الثناء عالميا. وإيران مستمرة في تنفيذ التزاماتها بما يتناسب مع الفوائد التي تحصل عليها.

وينبغي للمجتمع العالمي أن يدين ويرفض بشدة عقوبات الولايات المتحدة، لا بالقول فحسب، بل بالفعل أيضا. وسيكون ذلك بمثابة دعم عملي للقانون الدولي وتعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة برينك (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الصين على عقد هذه المناقشة اليوم.

هذه فترة صعبة للتعاون العالمي. فالمنافسة الجيوسياسية، المدفوعة بالتغيير السريع والمتسارع، فضلا عن القومية المتصاعدة، تشكل تحديات قوية للمبادئ الأساسية لتعددية الأطراف. وأستراليا تدرك أن الدول الكبرى لها دور هام في تشكيل النظام الدولي. وترى أن العالم يكون أكثر أمانا وازدهارا عندما تدار الاختلافات وتواجه التحديات بالقواعد المتفق عليها، وليس بممارسة السلطة وحدها.

ويؤكد الكتاب الأبيض للسياسة الخارجية لأستراليا لعام ٢٠١٧ أن هناك بضع قضايا أكثر أهمية من استمرار نجاح نظام دولي قائم على القواعد. وبالتالي، فإن دور الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. والنظام القائم على القواعد يوفر الأساس لأمننا ورخائنا المشتركين، بما في ذلك منطقتنا في المحيطين الهندي والهادئ. إنه يفيدنا جميعا، من أصغر الدول إلى أكبرها. وهو يؤدي دورا هاما في إدارة التحديات الأمنية، مثل انتشار الأسلحة والإرهاب.

وتؤمن أستراليا إيمانا راسخا بأن الأمن والرخاء العالميين يمكن خدمتهما على الوجه الأمثل عندما تتصرف البلدان وفقا للقواعد والمعايير الدولية؛ وعندما تيسر الأسواق المفتوحة التدفق الحر للتجارة ورؤوس الأموال والأفكار؛ وعندما تحترم حقوق حرية الملاحة والتحليق؛ وعندما تحل المنازعات سلميا، دون تهديد باستخدام القوة أو استخدامها.

وكدولة جزرية تقع عند التقاء المحيطين الهندي والهادئ، تولي أستراليا أهمية خاصة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومعاهدة الحدود البحرية المتفق عليها بين أستراليا وتيمور - ليشتي في عام ٢٠١٨ دليل على الطريقة التي تعزز بها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الاستقرار وتتيح للبلدان تسوية المنازعات بالوسائل السلمية دون إكراه. إنها مثال عملي على النظام القائم على القواعد. ومن أمثلته الأخرى النظام التجاري القائم على القواعد في إطار منظمة التجارة العالمية، والذي يعزز بقوة ازدهار جميع الأعضاء، وكذلك القواعد والمؤسسات التي تعزز الاستجابات للتحديات العالمية مثل تغير المناخ أو الأمن الصحي.

كما يوفر النظام القائم على القواعد إطارا لجهودنا الرامية إلى دعم حقوق الإنسان العالمية. وكما أن السلام والتنمية يعزز كل منهما الآخر، فإن احترام حقوق الإنسان هو أساس السلم والأمن. والواقع أن أحد أكبر التحديات التي تواجه النظام القائم على القواعد تمثله الدول التي تشكك في عالمية حقوق الإنسان. وأستراليا ملتزمة بنظام قوي متعدد الأطراف لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بالإصلاحات التي تعزز مصداقية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وفعاليته. ونحتاج إلى عمليات أقوى لكفالة احترام أعضاء مجلس حقوق الإنسان لأعلى معايير حقوق الإنسان.

كما تؤيد أستراليا خطة الإصلاح للأمين العام غوتيريش. ونعتبرها وسيلة رئيسية لزيادة وتعزيز فعالية الأمم المتحدة، ومعها تعددية الأطراف، لتشجيع صون السلام وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرحب باتخاذ الجمعية العامة لقرارات بشأن ركائز الإصلاح يعزز بعضها بعضا، بما في ذلك بشأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. بيد أن هناك الكثير مما يجب عمله.

وختاما، فإن حماية وتعزيز النظام القائم على القواعد يفيدنا جميعا، وهو مسؤولية مشتركة. ويجب أن نعمل معا لضمان أن تكون المؤسسات المتعددة الأطراف هي الأقدر على المشاركة بفعالية في العالم المعاصر.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة الصين على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة للغاية.

في عام ١٩٤٥، عندما خرج العالم من أتون أكثر الحروب تدميرا في التاريخ المسجل، كان من الواضح أنه إذا كان لأهوال الماضي ألا تتكرر مرة أخرى، فإن السلوك الدولي يجب ألا تحكمه أهواء قلة من الدول القوية، بل مجموعة من القواعد الواجبة التطبيق عالميا والمتجذرة في الاقتناع الراسخ بأنه مهما كانت قوتنا كبيرة، ينبغي أن نحرم أنفسنا من الترخيص للقيام بما نشاء وأن نعمل معا بشكل تعاوني حتى تصبح جهودنا أكبر من مجموع الأجزاء المكونة لها.

إن جوهر تعددية الأطراف يتجسد في إنشاء الأمم المتحدة. وخلال العقود السبعة الماضية، ظلت الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها لتعزيز أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية. فمن بلورة حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتطبيقه في الكفاح ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي؛ ومن المثل الأعلى للكرامة وقيمة الفرد إلى التطوير التدريجي للأدوات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية، تركت الأمم المتحدة أثرا لا يمحى عمليا في جميع مناحي الحياة الدولية. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة الحفاظ على السلام، هي تأكيدات حديثة لذلك النهج الجماعي من أجل الصالح العام ومصيرنا المشترك.

واليوم، كما لا يخفى علينا جميعا، فإن تعددية الأطراف تتعرض للهجوم. مدفوعة بقوى الليبرالية والحمائية، فإن الشوفينية (الغلو في الوطنية) تكتسب صعودا على العقل، والتعصب على القبول والتعصب الأعمى على الإنسانية. والبعض ينظر إلى بناء توافق الآراء والحلول التوفيقية لا كفضائل للقوة بل علامات ضعف. والسعي الحصري إلى تحقيق الأهداف الوطنية الضيقة يروج له باعتباره المحدد الوحيد للشؤون العالمية. والمعايير القانونية القائمة منذ أمد طويل تتآكل. وقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها الملزمة تنتهك دون عقاب؛ وكثيرا ما تتعرض القوة للتهديد. وهذه التوجهات ليست رجعية فحسب؛ بل إنها تعرض النظام الدولي القائم على القواعد لأخطار جديدة.

وفي وقت تزداد فيه التحديات تعقيدا وتعاضدا، يجب أن نتصرف بتدبر وبصورة بناءة بتطوير استجابتنا لتلك الأخطار الجديدة. وفي نهاية المطاف، عندما لا تعترف التحولات الزلزالية نتاج العولمة والحراك البشري والتقدم التكنولوجي والإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ، بأي حدود طبيعية أو حواجز جغرافية، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مقسما إلى صوامع المصالح الضيقة والأولويات المتباينة، ولكن يحدوه الأمل في أن تكون لها الغلبة على التحديات المشتركة؟

وإذا لم يتحقق الأمن للبعض منا، فسنظل جميعا عُرضة لانعدام الأمن في عالمنا المترابط هذا. وعليه، فلا بد من التعاون الدولي. ونشعر بالارتياح لعبارات التأييد المتكررة لتعددية الأطراف من قادة العالم خلال المناقشة العامة للدورة الحالية. ويجب علينا أن نبني على ذلك الزخم الآن. وإن أفضل مقياس لالتزامنا بتعددية الأطراف هو تعزيز دور الأمم المتحدة، ما دامت هذه المنظمة لن تكون أقل ولا أفضل مما تريد لها الدول الأعضاء فيها.

ولا يزال النظام القائم على القواعد الذي تُعدّ الأمم المتحدة محورا له عنصرا أساسيا وملزما من عناصر السياسة الخارجية لبلدي. وترى باكستان أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تستند إلى المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، توفر الإطار اللازم لتعزيز العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء. ولا تزال أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة تكتسي القدر نفسه من الأهمية لأجل تحقيق تلك الغاية.

ولا تعني تعددية الأطراف اتخاذ القرارات التي تعكس تنوع الآراء والمواقف إزاء مسألة محددة فحسب، بل تعني أيضا تحلي هيئات صنع القرار نفسها بالروح الديمقراطية لعصرنا، وأن تمثل تطلعات جميع الدول الأعضاء – الصغيرة والمتوسطة والكبيرة منها على حد سواء. وقد ظلت تلك المثل العليا بمثابة حجر

الأساس لمنظور باكستان للإصلاح الشامل لمجلس الأمن، وستظل موجهة لجهودنا في المستقبل.

ولم يكن واضعو ميثاق الأمم المتحدة مجرد مثاليين فحسب في سعيهم إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وما دامت لم تتحول السيوف إلى محاريث أو أدوات سلمية بعد، فليس ثمة أداة أفضل من الأمم المتحدة لتحقيق أهداف النهوض بالحضارة الحديثة إلى مستويات أرقى جديدة، وضمان الحياة الكريمة لجميع الناس، فضلا عن المساعدة على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلا وسلاما.

وأود أن أختتم بعبارة الأب المؤسس لبلدي، القائد الأعظم محمد علي جناح، الذي يعزى إليه قوله الشهير ”ليس ثمة ما ينتقص أبدا من التزام باكستان بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة“.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد سانتوس مرافار (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): ليست هناك بدائل صالحة لتعددية الأطراف. ويمثل الدفاع عنها وتعزيزها، كما صرّح رئيس حكومة إسبانيا السيد سانشيز بيريث – استيخون أمام الجمعية العامة (انظر A/73/PV.11) هدفا لبلدنا وشركائنا في الاتحاد الأوروبي، الذي نؤيد بيانه.

وتشتد الحاجة الآن أكثر من ذي قبل إلى تجديد الالتزام الجماعي بتعددية الأطراف والقانون الدولي. وسأتناول في بياني ثلاثة جوانب رئيسية: أولا، مسؤولية الدول، ثانيا، أهمية المعايير الدولية، وثالثا، وحدة الركائز التي تقوم عليها التعددية وأهمية المنظمة.

أولا، تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية لا فكاك عنها في مواجهة التحديات المشتركة التي تحدد جدول أعمالنا. ويعدُّ تغير المناخ وتزايد عدم المساواة الاقتصادية واستمرار عدم المساواة بين الجنسين، وتدفقات الهجرة والتوترات الجيوسياسية والإرهاب وغيره من أشكال العنف، من بين أمور أخرى، شواغل مشتركة على نطاق واسع. وليس باستطاعة أي من الدول التهرب من التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو إزاء المجتمع الدولي. وليست هناك أية حلول جزئية أو أحادية الجانب. وبالمثل فإن الاتفاقات العالمية هي الأدوات الملائمة الوحيدة في مواجهة التحديات العالمية هذه.

ثانيا، يشكّل الوفاء بالمعاهدات وقيم المعايير الدولية الأساس الذي يستند إليه الأمن القانوني واستقرار العلاقات الدولية. وفي ذلك الصدد، تؤكد إسبانيا مجددا التزامها بقواعد حماية النظام القانوني، وخاصة حماية الهيئات القضائية الدولية. ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب أمرا بالغ الأهمية. ولا شك أن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة رئيسية من مؤسسات المجتمع الدولي، ونحتفل الآن بالذكرى السنوية العشرين لإبرام المعاهدة المنشئة لها – نظام روما الأساسي. وتواصل المحكمة بما تتمتع به من شرعية كاملة التحقيق في أبشع الجرائم وإثبات المسؤولية عنها والمعاقبة عليها. وندعو مرة أخرى إلى تحقيق عالميتها. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه يجب احترام استقلالها التام في أداء المهام المنوطة بها.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة، وهي نقطة ثالثة نرى أهميتها. فلا يمكن تعزيز الأمن والرخاء والقيم التي تقوم عليها حقوق الإنسان بشكل منفصل عن بعضها بعضا. ومثلما أوضح رئيس الحكومة الإسبانية في قاعة الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، فلا سبيل إلى تحقيق التنمية الاجتماعية أو احترام الكرامة الإنسانية بدون توفر السلام والأمن.

وتشكّل الانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حد ذاتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويجب بالتالي أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الأجهزة التي أناط بها الميثاق تلك المسؤولية، وخاصة مجلس الأمن.

ويقينا، فإن تعزيز التعددية في القرن الحادي والعشرين يتطلب إصلاح مجلس الأمن من حيث الانفتاح وحتى توافق الآراء، فضلا عن تحليه برؤية سياسية واسعة الأفق. وما تزال إسبانيا تدعو، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، إلى أن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية.

ويجوز لي إيجاز كل ما قلته في فكرة واحدة – تتطلب الحالة الدولية اليوم بذل جهود أكبر مما كان عليه الحال قبل ٧٣ عاما، لبناء أمم متحدة قوية. ويكتسي دورها أهمية محورية بوصفها محفلا للحوار وإطارا واسعا للتعاون، فضلا عن كونها جهة فاعلة حاسمة في النظام العالمي. ونعرب في ذلك الصدد، عن تأييدنا الكامل للإصلاح الذي يضطلع به الأمين العام غوتيريش.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الصين على مبادرتها بعقد مناقشة مفتوحة بشأن تعددية الأطراف. وقد حان الوقت لتقييم هذه المسألة التي تقتضي إيلاءها الاهتمام الكامل. بل يجب علينا أن نسأل أنفسنا كيف يتسنى لنا ترسيخ تعددية الأطراف في الوقت الذي تتم فيه مناهضتها؟ وهل نحن مؤمنون حقا بتعددية الأطراف؟ وبشكل أكثر تحديدا، هل لدينا فهم مشترك لما تعنيه تعددية الأطراف؟ ليست الإجابة عن هذه الأسئلة سهلة أبدا، بيد أن هناك أرضية مشتركة لا جدال فيها. ويتعين علينا نحن الدول الأعضاء وغيرنا، أن نلقي نظرة فاحصة على الأُطر المتاحة لنا، والتي تعدّ الأمم المتحدة ركيزة قوية لها باعتبارها منارة ومهدا للعمل المتعدد الأطراف.

وعلى النحو المشار إليه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، فقد تكبدت البشرية ثمنا باهظا ليس أقل من حربين عالميتين للتوصل إلى صك يحول دون حدوث كارثة أخرى تهدد بفنائها. وليس هناك تجسيد للنجاح والإيمان بتعددية الأطراف نفسها أكثر من اسم منظمتنا: الأمم المتحدة التي تعني الوحدة الواضحة بين الدول بما يتجاوز مجرد الانتماء والعضوية، لأجل العمل معا لصالح العالم بأسره.

ولا شك أن ميثاق الأمم المتحدة أداة ثمينة حقا، ولكن هل نعمل على تنفيذه كاملا بكل سلطته؟ وهل نحترم المعنى التام لمبادئه وأهدافه؟ ومن الواضح أنه وبعد مضي ما يزيد على ٧٠ عاما على وجود الأمم المتحدة، فهي ما تزال بحاجة إلى تكييف هياكلها ولأن تصبح أكثر فعالية وكفاءة واحتراما.

وهناك خطوات ينبغي اتخاذها. وفي ذلك الصدد، فإن إصلاح الأمم المتحدة يشكل جزءا لا يتجزأ من تعزيز تعددية الأطراف. وقد ظلت الكثير من المسائل الهامة عالقة لفترة طويلة جدا. وسوف يؤدي تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن وزيادة عضوية المجلس واستعراض أساليب عمله، إلى تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها ومصداقيتها، ثم إلى تعددية الأطراف في نهاية المطاف.

ويشكّل العمل الوثيق مع المنظمات الإقليمية أحد المسارات الرئيسية التي ينبغي تعزيزها. ونحيي في ذلك السياق التعاون والتنسيق الحاليين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ونحث على تعزيزه بقوة.

كما تكمن معالجة المسائل التي لا تزال مطروحة في النظر إلى الأمم المتحدة من خلال منظور الكفاءة في حل النزاعات الإقليمية. مقابل كل نجاح هائل حققته الأمم المتحدة، كما هو الحال في ناميبيا وتيمور – ليشتي، كم عدد الإخفاقات التي يلقى بالمسؤولية عنها بلا مبرر على عاتق الأمم المتحدة. من الواضح أن بعض المسائل، كقضية فلسطين، تخيم على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها، لكن ذلك الفشل لا يمكن النظر إليه إلا بوصفه فشلا لتعددية الأطراف. إن النزاعات الإقليمية القديمة والجديدة اختبارات حاسمة مستمرة تخيم على الأمم المتحدة وعلى تعددية الأطراف. ولكن ألسنا جميعا نتحمل نفس القدر من المسؤولية عن هذه الإخفاقات؟ وإذا كنا نلتزم بنص

وروح الميثاق، سيكون على بعض الأعضاء، لا سيما هنا في المجلس، واجبات محددة لا يمكنهم تجاهلها.

إن تعددية الأطراف تعني أيضا حماية حياة كل البشر على الأرض وضرورة تعزيز رفاههم. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما تشمله – أي مسؤوليتنا المشتركة وتضامننا وفكرة عدم ترك أحد خلف الركب والقضاء على الفقر – هي أيضا اختبارات لتعددية الأطراف ومن أجلها.

لا يمكن لأحد تأمين رفاهه إذا تجاهل رفاه الآخرين. لا يمكن لأحد أن يكون في أمان إن لم يكن الجميع آمنين. إن قضايا تغير المناخ والهجرة والإرهاب قضايا عالمية وتتطلب إجراءات عالمية ومنسقة. لذلك، فهذه دعوة قوية للعمل والحلول متعددي الأطراف، اللذين يجب أن يفكر في إطارهما الكبير والصغير والقوي وغير القوي ويعمل معا ويتصرف معا في ظل احترام متبادل وتقاسم للمسؤوليات.

أتمنى أن نتمكن من استخلاص بعض التفاؤل من أولئك الذين كانوا إلهاما لميثاق الأمم المتحدة بينما لم تكن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بعد. كل قيمهم ومبادئهم وأهدافهم وآلياتهم هيأت زخما ملهما، أعاقته للأسف لاحقا الرؤى الضيقة.

بالنسبة لنا، فإن تعددية الأطراف والروح الوطنية ليستا متعارضتين ولا ينبغي أن يكونا. لا يمكن لعالمنا، هذه القرية العالمية، تحمل الحرمان والاستبعاد. وإذا أجبرنا على قبول ذلك، سينتهي بنا الحال في قلاع محاصرة حيث لا يعيش المحاصرين ومن يحاصرهم في سكينة وإنما في مواجهات مريبة. الأعاصير لا تعرف الحدود؛ ولا أشعة الشمس تعرف الحدود. ثمة سبيل واحد للتخفيف من حدة الأضرار التي يسببها الإعصار وإعادة بناء ما دمر ولكي تسطع أشعة الشمس على الجميع – وهو تحديدا من خلال تعددية الأطراف.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه مناشدة لكم، سيدي الرئيس، للتوصل إلى نتيجة من هذه المناقشة المفتوحة تكون في صالح السجلات والتاريخ.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ بلدكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. إن موضوع المناقشة حسن التوقيت حقا وبالغ الأهمية في ضوء تزايد التحديات الجغرافية السياسية التي تواجهنا.

لقد فرض علينا النظام المتعدد الأطراف كنتيجة للحرب. قبل ٧٧ عاما، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٤١، اجتمع ممثلو أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، اليونان، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة ويوغوسلافيا في قصر سانت جيمس، لندن. وأعلنوا أن،

> ”الأساس الحقيقي الوحيد للسلام الدائم هو التعاون الطوعي للشعوب الحرة في عالم، تخلص من خطر العدوان، يتمتع فيه الجميع بالأمن الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نعتزم العمل معا، ومع الشعوب الحرة الأخرى، في أوقات الحرب أو السلام، لتحقيق هذه الغاية“.

وفي عام ١٩٤٥، قامت ٥٠ دولة، بما فيها جنوب أفريقيا، بتأسيس الأمم المتحدة واتفقت بشكل جماعي على ميثاق الأمم المتحدة. إن التطلعات المنصوص عليها في الميثاق أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. التهديدات المتزايدة للتعددية تقوض المبادئ التي أيدناها قبل أكثر من ٧٠ عاما، عندما أنشئت المنظمة. لقد تطورت التعقيدات التي تنطوي عليها النزاعات، ونحن كدول نزداد ترابطا. وهذا يعني أننا جميعا متضررون بشكل ما من النزاعات التي ربما اعتقدنا أنها باتت بعيدة عنا. إن العالم مكان مختلف كثيرا عما كان عليه عندما أنشئت الأمم المتحدة والحاجة إلى النهج المتعددة الأطراف للتصدي للتحديات المشتركة أكثر ضرورة وأهمية اليوم.

لقد استفادت، جنوب أفريقيا، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، من دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تمكنت، من خلال المنظمة، من تعبئة المجتمع الدولي للمساعدة على عزل ودحر نظام الفصل العنصري. كانت الأمم المتحدة منارة الأمل التي أسهمت في تحويل بلدنا. ونحن لا نبرح نشعر بالامتنان لذلك.

قبل شهرين، خلال مؤتمر قمة نيلسون مانديلا للسلام للجمعية العامة، جدد قادتنا التزامهم بالسلام العالمي، تكريما وإحياء للقيم التي دافع عنها قادة مثل نيلسون مانديلا، من خلال وضع الكرامة الإنسانية في صميم أعمالنا. حيث وجهوا نداء قويا للحفاظ على تعددية الأطراف، اعترافا بالتحديات والتهديدات الجديدة التي تواجه دولنا. يمكن للتهديدات الناشئة للسلام والأمن أن تهدد أي بلد، مهما كان مستقرا ومزدهرا، وثمة حاجة إلى استجابة عالمية منسقة للتغلب على تلك التهديدات. ومن خلال الإعلان السياسي الذي اعتمد في مؤتمر القمة (القرار ٧٣/١)، التزم قادتنا بمضاعفة جهودهم الرامية إلى بناء مجتمع جامع يعمه العدل والسلام والازدهار. ومن الأهمية بمكان أن نحترم ونصون ونعزز وننفذ الاتفاقات المتعددة الأطراف المبنية على ركائز التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن.

نحن ندرك أن مجلس الأمن يظل الجهاز المتعدد الأطراف الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. غير أن المجلس واجه تحديات منع فيها من التصرف بسبب عقبات هيكلية تقوض، في بعض الأحيان، قدرته على تعزيز منع نشوب النزاعات وحماية الفئات الأكثر ضعفا. ولذلك من الضروري استمرار وحدة المجلس وثباته في إعمال التزامه متعدد الأطراف بتحقيق السلام والفوائد الملموسة لصالح الفئات الضعيفة على أرض الواقع. ينبغي ألا تقوض المصالح الذاتية الضيقة، التي هي نقيض تعددية الأطراف، الولاية الأساسية للمجلس. وبدلا من ذلك، ينبغي الاستفادة من قوة الوحدة وتنوع المنظورات في إيجاد حلول مجدية واستباقية وحقيقية للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

ومن الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن العمل بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا أمر أساسي في ضوء الخطوات الكبيرة التي سجلت في العلاقة المتنامية باستمرار بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة – ولا سيما بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – دعما لمبادرات السلام النابعة من الداخل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نكفل تعزيز العلاقة وأنها تعود بالنفع المتبادل على التطلعات للأمن الجماعي، وكذلك لإسكات دوي المدافع في القارة الأفريقية، على النحو الوارد في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نتصرف بعزم في إصلاح المجلس لكفالة أنه يعكس الحقائق الجغرافية الحالية وأنه يمثل شعوب العالم اليوم تمثلا كاملا. وفي ذلك السياق، ينبغي تصحيح الظلم التاريخي الواقع على ٢,١ بليون نسمة في أفريقيا. وبالمثل، فإن تحسين أساليب عمل المجلس من شأنه أن يعزز فعالية عمل هذا الجهاز الهام.

ولا مبالغة في التأكيد على الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية من خلال إيلاء أولوية لمنع نشوب النزاعات. وعليه، فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع سوف تمكننا من تحسين معالجة المسائل المتعلقة بالإرهاب والهجرة، من بين مسائل أخرى. غير أن عدم نشوب نزاعات علنية ليس غاية في حد ذاته، فبناء السلام والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع أمور أساسية. ولذلك فإن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أساسي، إذ أنها تهدف إلى معالجة الفقر والتنمية ووضع الأسس اللازمة لتحقيق السلام المستدام.

في الختام، نود أن نعيد التأكيد على المشاعر الكامنة وراء الإعلان السياسي الذي اعتمد في مؤتمر قمة نيلسون مانديلا للسلام، التي تلخص جوهر تعددية الأطراف.

”ومن الواضح أن السلام الدائم لا يتحقق بمجرد غياب النزاع المسلح، بل يتحقق من خلال عملية حوار وانخراط تشاركية فاعلة مستمرة تتسم بالديناميكية وشمول الجميع وتحل جميع القضايا المعلقة بروح من الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون والرؤية الطويلة المدى“. (القرار ٧٣/١، الفقرة ٢٠)

ولذلك، فهي تؤيد ما تؤمن جنوب أفريقيا به بقوة – وهو أن الطريق الوحيد إلى السلام العادل والدائم يكون من خلال تعددية الأطراف، وهو ما يتضح من إنجازات الأمم المتحدة. وعلى غرار كثيرين آخرين، فالطريقة الأفريقية هي طريقة متعددة الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول موضوع تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. فهي حقاً مسألة تهم السلام والأمن الدوليين.

وما كان هذا النقاش ليأتي في وقت أفضل. فهو يجري في سياق دولي وإقليمي متزايد التعقيد والصعوبة، على الأقل بالنسبة لمنطقتنا، مع عودة ظهور النزاعات التي اعتقدنا أننا قد انتهينا منها؛ وأبعاد جديدة للإرهاب والتطرف؛ وجرائم الفضاء الإلكتروني؛ والفقر المدقع في عالم تسوده العولمة؛ والانقسام العرقي في عالم يشهد نمواً هائلاً في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وتغير المناخ، الذي تمثل بعض جوانبه خطراً وجودياً على العديد من البلدان؛ وإضعاف نظام نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وازدياد النزعة القومية، وما إلى ذلك.

ومع كل هذه التحديات، من الواضح أننا حقاً في مفترق طرق نحو مصيرنا، حيث تبرز جميع الخيارات، حتى أكثرها تطرفاً، بشكل صارخ. إننا بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعددية الأطراف التي تجسّدها الأمم المتحدة، والتي هي ليست خياراً ولا بديلاً بل هي سبيلنا الوحيد إلى الخلاص.

وكما تؤكد بوضوح الورقة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2018/982، المرفق)، فالطريق إلى السلام والاستقرار طويل وشاق. ونحن جميعاً نعلم ذلك. دعونا نترجم الطموح المشترك والإرادة القوية اللذين أُعرب عنهما اليوم في هذا المحفل إلى واقع للحفاظ على المكاسب التي كافحنا لأجلها كفاحاً طويلاً ومريراً، ولنعزز تعددية الأطراف ولنكفل أن يعلو صوت الأمم المتحدة على أصوات الأمم. كيف يمكننا تحسين صون تعددية الأطراف في ضوء التحديات الراهنة؟ لقد أثيرت هذه المسألة بصورة مشروعة في الورقة المفاهيمية وهي تطرح أسئلة على ثلاثة مستويات.

أولاً، يتم دائماً التشديد على الدور المركزي للأمم المتحدة بوصفه تذكيراً بأن النظام الذي أنشأه أسلاف بعض الموجودين بيننا، والذي انضممنا إليه فيما بعد، لا يزال في صميم الحوكمة العالمية. ويعزز نطاق عملها، القائم على التشاور والحوار والمفاوضات، منظوراً يسعى إلى الاستفادة من توافق الآراء من أجل تحقيق الشراكات الجماعية والمستدامة والواقعية. ومن مصلحتنا جميعاً صون هذه الإنجازات والبناء عليها، لأننا أصبنا نجاحات وسنصيب مزيداً منها.

ثانياً، إن الركائز الثلاث للإصلاح الذي يضطلع به الأمين العام، ولا سيما ركيزة السلام والأمن، تستجيب عن حق للحاجة إلى إجراء استعراض كلي لأداء المنظمة. وقد أيدت تونس بقوة عملية الإصلاح اللازمة تلك. يجب على منظمتنا إعادة التفكير بحزم في ثقافة عملها وأساليبه. ونحن نعتقد أننا نسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق طموحاتنا.

ثالثاً، من المسلَّم به عموماً أن الجدوى من نظام أمن جماعي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية الشعوب – اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وما إلى ذلك. ويجب ألا يغيب عن البال أن أحد مقاصد

منظمتنا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، هو اللجوء إلى المؤسسات الدولية من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. إن أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي، دون شك، الحافز الرئيسي للسلام الدائم. فلا يمكن أن ينظر للتنمية، في الواقع، على نحو مستدام من دون التعددية، وهذا يصحّ أيضاً على السلام الدائم.

ومن الواضح أن العمل الجماعي للمجتمع الدولي يجب أن يكون متجذراً في الاستجابات الإقليمية. وإذا لزم الأمر، فلا بد من تعميق ديناميات المفاوضات المتوسطة والصغيرة النطاق وإعادة ابتكارها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. يجب أن تكون الأمم المتحدة الرائد في هذا الصدد. ونرحب بحقيقة وجود حوار سنوي، على المستوى الأفريقي، بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠١٧. إن وجود فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن يمثّل صورة لتنشيط صكوك التعاون بين المنظمتين. وقد جاء هذا الإجراء في وقته المناسب فيما بدأ الاتحاد الأفريقي بعملية الإصلاح الخاصة به لإعادة تركيز منظمتنا الإقليمية على الأولويات الرئيسية التي تؤثر على القارة بأسرها وعلى مؤسساتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير تونس لعقد المؤتمر السنوي الثاني الذي يجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاجتماع الذي عقد مؤخراً في أيلول/سبتمبر لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن. من شأن هذه الأعمال زيادة تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وإدارتها، وذلك بطبيعة الحال استناداً إلى ركائزها الثلاث.

إن الخط الفاصل بين السلام الإقليمي والسلام الدولي وبين الأمن الإقليمي والأمن الدولي لم يعد مهماً، لأنها جميعاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض. وهذا هو السبب في أننا ما زلنا نعتقد أن السلام في الشرق الأدنى والشرق الأوسط عامل حاسم في السلام الدولي. يجب الاستفادة من إنجازات الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها في المنطقة، لأنها تجسّد الشرعية الدولية وتُعبر عنها.

ولا تزال تونس تعتقد أن السبيل الوحيد الممكن والمستدام لمعالجة التحديات التي تواجه السلام والأمن هو الحوار الجامع. وقد جعلنا ذلك شعارنا على الصعيد الدولي، لا سيما بعد انضمامنا إلى الأمم المتحدة، عندما دعونا إلى هذا النهج في حل النزاعات، بما في ذلك النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ونواصل الدعوة إليه اليوم بما أنه السبيل الوحيد لإيجاد حل سلمي للنزاعات، بما في ذلك الأزمة الليبية.

إن تونس ديمقراطية ناشئة، ومعترف بها لنهجها القائم على توافق الآراء، الأمر الذي مكنها من تعزيز قدرتها على التغلب على الصعوبات ومواجهة التحديات. وبوصفها مرشحة أفريقيا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١، ستعمل تونس باسم المجتمع الدولي وتحترم التزاماتها بإدماج أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الترابط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية المستدامة. غير أن نجاحنا يتوقف على مدى وجود تعددية الأطراف في نفوذنا الجماعي وآلياته للعمل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

في وقت يمكن للعديد من البنود المدرجة في جدول أعمالنا أن تفرق بيننا، علينا أن نتذكّر ما يوحّدنا. إن المؤسسة المركزية لنظامنا المتعدد الأطراف، وهي الأمم المتحدة، قد بنيت على أساس الاقتناع بأنه يجب إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويظلّ ميثاق الأمم المتحدة القاسم المشترك ونقطة البداية في حوارنا الجاري. وهو يضع تصوّراً للعلاقات الودية

فيما بين الدول وللتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية. وهو يُلزم جميع الدول الأعضاء بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

لقد حققنا إنجازات هامة خلال العقود السبعة الماضية. وهذا يتضح، على سبيل المثال، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي لم تتناقص على مر السنين. ولذلك لا يزال وجود نظام متعدد الأطراف قوي مهماً أكثر من أي وقت مضى.

وعلى غرار كل علاقة جيدة، تحتاج تعددية الأطراف إلى المشاركة المستمرة لجميع الدول. إن سويسرا، بوصفها دولة اتحادية، معتادةٌ على بناء الجسور بين مختلف المنظورات السياسية والثقافات واللغات. لذلك فمن طبيعتنا الكفاح بنشاط لتعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. تستضيف جنيف مقر الأمم المتحدة الثاني، الذي يشكّل محور النظام المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، درجت العادة على أن تقدّم سويسرا المساعي الحميدة للأطراف المتنازعة والمنابر لمحادثات السلام الدولية. إن إطلاق خطة الأمين العام لنزع السلاح في جنيف ليس من قبيل الصدفة.

تبنى البيوت على الأعمدة، في حين أن النظم المتعددة الأطراف تُبنى على المؤسسات. ومن الأهمية بمكان ألا ندير ظهورنا إلى المؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشأناها معاً، من مجلس حقوق الإنسان إلى منظمة التجارة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية. إن دعم المؤسسات القوية يعني أيضاً ضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود وقادرة على الاستجابة للأزمات الحالية.

ومن الضروري أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تهيئة ظروف أفضل على أرض الواقع. ونحن مقتنعون بأن إصلاحات الأمين العام ستساعد الأمم المتحدة على العمل بطريقة أكثر تكاملا على نطاق الركائز الثلاث – وهي السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وهذه الإصلاحات ستمكن الأمم المتحدة من التصدي للتحديات الراهنة والعمل بمزيد من الفعالية، ولا سيما فيما يتعلق باستدامة السلام.

وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة من بياني، وهي دور مجلس الأمن. إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. ويتيح له الفصل السادس من الميثاق، على وجه الخصوص، أدوات هامة لكفالة التسوية السلمية للمنازعات، وللإسهام أيضا في منع نشوب النزاعات. إن سويسرا، بوصفها منسق المجموعة الأقاليمية للمساءلة والاتساق والشفافية، وأحد رؤساء تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات، ومقرهما في نيويورك وجنيف، ملتزمة بمواصلة دعم المجلس في الاستخدام الفعال لهذه الأدوات.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدوري أن أبدأ بياني بالإشادة بالوفد الصيني على مبادرته بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، وبشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم المفيدة.

منذ ثلاثة وسبعين عاما، اجتمع مؤسسو الأمم المتحدة للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على التزامهم القوي بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وحماية حقوق الإنسان وكرامته، واحترام القانون الدولي، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة. غير أن الواقع اليوم بعيد كل البعد عما توخاه مؤسسو الأمم المتحدة. ولا تمثل النزاعات المسلحة الطويلة الأمد والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، ومشاكل عبر الحدود المعقدة مثل الإرهاب والاتجار بالبشر سوى القليل من التحديات التي نواجهها اليوم.

وفي خضم بطء التقدم المحرز في جهود المجتمع الدولي الرامية للتصدي لهذه التحديات، ينظر إلى تعددية الأطراف والأمم المتحدة بمزيد من الشكوك والريبة. ويتساءل المنتقدون عما إذا كان الطابع المعقد لتحديات اليوم، إلى جانب الاستقطاب وعدم المساواة فيما بين الدول وداخلها، قد هزمت المنظمة وإرادتنا الجماعية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاقها.

وفي الواقع، تتعرض تعددية الأطراف للانتقاد. بيد أن أيا من هذه الانتقادات لا يعني أنه ينبغي لنا أن نعود إلى وقت ما قبل وجود الأمم المتحدة. بل على العكس، يجب أن تقف الأمم المتحدة في وجه التحديات. وليس المطلوب أن تكون الأمم المتحدة مثالية، بل أن تكون أكثر جدوى. ولهذا السبب كرسنا أنفسنا على مدى السنتين الماضيتين لتجميع حكمتنا بهدف إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها. وإذ نكرر التأكيد على دعمنا الكامل للمبادرات الإصلاحية للأمين العام، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط التي أعتقد أنها هامة في جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف وجعل قرارات الأمم المتحدة أكثر أهمية.

أولا، يجب على الأمم المتحدة الاستفادة على نحو أفضل من صلاحيتها للدعوة إلى الاجتماعات. فالأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي لديها على السواء الشرعية والقدرات للجمع بين المعرفة وموارد المجتمع الدولي معا للتصدي للتحديات العالمية. وتكتسي صلاحية الأمم المتحدة للدعوة إلى عقد اجتماعات أهمية أكبر اليوم مع زيادة دور الجهات الفاعلة من غير الدول ووضوحها. وبداية من تعبئة الموارد المالية إلى البحث عن حلول جماعية للتحديات المعقدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من صلاحيتها للدعوة إلى عقد الاجتماعات للجمع بين الجهات الفاعلة المعنية. والسبب في الدعم الكبير لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام هو هدفها الرئيسي المتمثل في الجمع بين جميع الشركاء والجهات المعنية دعما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى نحو ما ذكر الأمين العام غوتيريش بحق، فإن الموارد موجودة بالفعل. والسؤال المطروح هو كيفية الوصل النقاط لإكمال الصورة.

ثانيا، يجب أن نحدد نجاحات تعددية الأطراف ونعززها وأن نستفيد مما قد ثبتت فعاليته. فقد أثبتت تعددية الأطراف مرارا وتكرارا قدرتها على تحقيق نجاحات لم يسبق لها مثيل، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي الآونة الأخيرة، ساعدت تعددية الأطراف على إعادة شبه الجزيرة الكورية مرة أخرى إلى الطريق المؤدي إلى السلام. وقد اضطلعت وحدة الصف في مجلس الأمن على وجه الخصوص بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد. وبينما نواصل العمل من أجل نزع السلاح النووي الكامل وتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، فإننا نعول على أن يبقى المجلس متحدا في دعم عملية المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي، مع التنفيذ الصادق للقرارات ذات الصلة.

وفي جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة، لا بد لنا من الاستفادة من حكمة ونستون تشرشل، المعروف بقوله ”المتشائم يرى الصعوبة في كل فرصة؛ والمتفائل يرى الفرصة في كل صعوبة“.

إن جمهورية كوريا بلد يمثل وجوده شهادة حية على أهمية الأمم المتحدة وكفاءتها. فلولا مساعدة الأمم المتحدة منذ تأسيسها وحتى الحرب الكورية وفي إعادة الإعمار بعد الحرب، لما كانت جمهورية كوريا موجودة اليوم. ولذلك فإننا ملتزمون بأداء دور أكبر في إعادة بناء الثقة بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة، استنادا إلى تجربتنا الفريدة في تحقيق التصنيع والتحول الديمقراطي في على نحو متزامن. وتحقيقا لهذه الغاية، سنركز في الأساس على الأدوار الثلاثة التالية.

وأول دور يمكننا أن نؤديه هو دور الميسر. ففي عملية تحويل نفسها من مجتمع زراعي منكوب بالحرب إلى قوة صناعية وديمقراطية نابضة بالحياة في غضون نصف قرن، اكتسبت جمهورية كوريا سمعة جيدة وحظيت بثقة المجتمع الدولي. ولذلك فهي في موقع فريد يمكنها من القيام بدور الجسر في تيسير التواصل والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك الدور الذي نقوم به كأحد رؤساء مجموعة الأصدقاء المعنية بعمليات السلام، إلى جانب النرويج وإثيوبيا. ونحن ملتزمون بالاضطلاع بدور الميسر أو المحاور في مجالات أخرى أيضا، حيثما نرى أنه ضروري أو مناسب، من أجل المساعدة في دفع العملية المتعددة الأطراف إلى الأمام.

أما الدور الثاني الذي يمكننا أن نؤديه فهو دور الداعم. فبعد التغلب على جميع التحديات والقيود المرتبطة بتلقينا للمعونة ثم الانضمام إلى صفوف البلدان المانحة الكاملة، فإن جمهورية كوريا تقدر وتفهم، أكثر من أي دولة أخرى، الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في رحلتها نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وسنستخدم خبرتنا بوصفها رصيدا قيما في دعم البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقالية، فضلا عن الدول الهشة، في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ولن تقتصر هذه الجهود على تبادل خبراتنا على الصعيد الثنائي فحسب، بل إنها تمتد إلى المحافل المتعددة الأطراف، كما فعلنا في إسهامنا في تنشيط دور لجنة بناء السلام بصفتنا رئيسا لها في العام الماضي.

ويتمثل الدور الثالث الذي يمكننا أن نؤديه في دور المبادر. فبوجود العديد من النجاحات والإخفاقات في سعيها من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، تعلمت جمهورية كوريا عددا من الدروس الثمينة. ولذلك من الأفضل أن يكون هناك منظور متوازن بشأن العديد من القضايا والتحديات العالمية الناشئة اليوم. وستواصل جمهورية كوريا القيام بدور بناء واستباقي بصورة أكبر، والشروع في خطط جديدة والنهوض بها من أجل تعزيز السلام والأمن العالميين، وذلك بدءا من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وحتى بناء السلام والحفاظ على السلام، ووصولا إلى التكنولوجيا الجديدة.

وعلى نحو ما ذكرنا به ذات مرة الأمين العام الأسبق داغ همرشولد، فإن الأمم المتحدة لم تنشأ لتقود الإنسانية إلى الجنة، بل لتنقذنا من الجحيم. ومما لا شك فيه أن التحدي الأكبر هو زيادة الحاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. وستظل جمهورية كوريا ملتزمة التزاما راسخا بالعمل بشكل وثيق مع جميع الجهات المعنية داخل الأمم المتحدة وخارجها تحقيقا لهذه الغاية، وهي تقوم بدور يليق ببلد له هذه المكانة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الصينية للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة باعتبارها مسألة هامة ومواضيعية أكثر من أي وقت مضى في ظل التحديات العالمية الراهنة. وتؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

لقد أصبحت التحديات الدولية في القرن الحادي والعشرين أكثر تعقيدا وتعددا للأبعاد وعبورا للحدود الوطنية. وللتغلب على هذه القضايا المترابطة والمتشابكة، هناك حاجة لاستجابة متسقة وشاملة من جانب المجتمع الدولي. ويجب ألا نثبت أن العمل الجماعي الدولي هام فحسب بل يصب أيضا في مصلحتنا جميعا. وإستونيا ملتزمة بتعزيز احترام القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. وبالنسبة لنا، فإن القانون الدولي مسألة وجودية. ومن الأهمية بمكان أن نحقق الاستفادة التامة من جميع الأدوات وأن نتحمل المسؤولية الكاملة في منع

نشوب النزاعات وإنهائها. ومن أجل إنجاح المنظومة بأكملها، يتعين كل بلد أن يؤدي دوره.

وفي ذلك الصدد، نؤيد بقوة جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وفعالية وحداثة لكي تصبح أكثر قدرة على التصدي للتحديات الراهنة. ويجب أن يكون بذل الجهود لزيادة الشفافية والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة جزءا من طموحاتنا. إن المساعدة على إحراز تقدم جيد في المجالات الرئيسية الثلاثة لبرنامج الإصلاح الذي أعده الأمين العام أفضل طريقة يمكننا من خلالها جميعا أن نسهم على نحو ملموس في تعزيز نظام دولي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد.

وبالرغم من أننا شهدنا في الآونة الأخيرة انقساماً وخلافات متنامية بشأن عدد من المواضيع، فإن من الواضح أن المجتمع الدولي يحتاج من مجلس الأمن إلى دعم وتعزيز القانون الدولي من خلال الاستجابة بشكل حاسم للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونحن بحاجة إلى مواصلة جهودنا لتعزيز شرعية قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وإذا أردنا أن يحقق المجلس غرضه المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، فإن ممارساته تحتاج إلى تحديث بحيث لا يعرقلها استخدام حق النقض، لا سيما في حالة الجرائم الوحشية.

وتتسم النزاعات الحديثة التي تهدد السلم والأمن الدوليين بالاستخدام الأوسع نطاقا للتكنولوجيا الجديدة. إن الاستعداد للاستجابة على نحو ملائم لتلك الأنواع من التحديات الجديدة أمر مهم إذا أردنا أن نكفل أهمية هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة في بيئة دولية متطورة بشكل مستمر. وتؤكد إستونيا بقوة إنه يجب منع ارتكاب تلك الجرائم والتحقيق فيها ومحاكمتها، بغض النظر عن الطريقة التي ترتكب بها، سواء باستخدام القوة الحركية أو الوسائل التكنولوجية. ويجب تطبيق القانون الدولي حينما تستخدم وسائل إلكترونية لتهديد السلام والأمن الدوليين. ونرى أن مجلس الأمن يستطيع بل يجب أن يستخدم جميع السلطات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذه الحالات.

وفي الختام، وكما يقول المثل، إن الإصغاء الجيد قوي كقوة التكلم بشكل جيد وهو أمر أساسي لإجراء محادثة حقيقية. وينبغي لنا أن نتعلم من تلك الكلمات الحكيمة بغية السعي إلى تعميق التعاون والتفاعل، داخل مجلس الأمن، وكذلك مع عموم أعضاء الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. وإستونيا على استعداد للمشاركة في تلك الشراكة من أجل تحسين تعزيز القانون الدولي وصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على المبادرة بعقد هذه المناقشة، وكذلك على التركيز الخاص على مسألة تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين في مواجهة ظهور تحديات وتهديدات جديدة. ونحن ممتنون كذلك للإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام؛ والسفيرة آل ثاني بالنيابة عن رئيسة الجمعية العامة؛ وسعادة السيدة إينغا روندا كينغ، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ورئيس محكمة العدل الدولية.

إن الأرجنتين تؤمن إيمانا راسخا بقيمة تعددية الأطراف والدور الأساسي الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في صون السلام والأمن الدوليين من أجل إقامة نظام عالمي مستقر وشامل وقائم على ركائز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والحفاظ على هذا النظام. إن النظام العالمي الذي نطمح في إقامته يبدأ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي قامت عليها المنظمة قبل أكثر من ٧٠ عاما وهي الآن أكثر قابلية للتطبيق من أي وقت مضى.

إن حماية النظام الدولي القائم على القواعد كانت وما زالت مسؤولية مشتركة، وصون السلم والأمن الدوليين مهدد بشكل متزايد بتحديات خطيرة جديدة مثل الجريمة المنظمة وجرائم الفضاء الإلكتروني والإرهاب، وهو ما يتطلب استجابات تتسم بالفعالية والكفاءة على أساس الحوار وتوافق الآراء والتعاون وتعددية الأطراف لا تستطيع أي دولة في المجتمع الدولي توفيرها بمفردها. وفي ذلك الصدد، فإن دور القيادة اليوم أساسي أكثر من أي وقت مضى لحماية وصون النظام الدولي الذي استطعنا إقامته على مدى العقود الماضية، من أجل تحقيق مجتمعات سلمية وشاملة ومنصفة ومستدامة.

ومن ركائز تعددية الأطراف في النظام الدولي منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، يمثل دعم الأمم المتحدة في السعي إلى إيجاد حلول سلمية، وفقا للقانون الدولي والمعايير التي وضعتها المنظمة، إسهاما قيما في إقامة عالم أكثر عدلا. وفي ذلك السياق، نؤكد على سلطة الجمعية العامة، وهي أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا وديمقراطية، في تقديم توصيات لصون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك بمنح ولاية للأمين العام للوساطة أو ممارسة مساعيه الحميدة مع الأطراف في أي نزاع.

وفي ذلك الصدد، يرى بلدي أن من الأهمية بمكان التأكيد على أن إمكانيات أي جهد للوساطة أو مهمة للمساعي الحميدة أو غيرهما من وسائل التسوية السلمية لتحقيق أهدافها وغاياتها تتوقف على الامتثال بحسن نية للالتزامات التي تقع على عاتق الأطراف لاتخاذ تلك الإجراءات. وحينما تدعو أجهزة الأمم المتحدة الأطراف المعنية إلى التفاوض، يجب عليها أن تفعل ذلك بحسن نية، وأن تمتنع عن الأعمال التي يمكن أن تعرقل التزامها بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. كما يتعين على الدول غير الأطراف في النزاع أن تسهم في حله على نحو سلمي وتمتنع عن الانخراط في أي سلوك يمكن أن يعرقل تسوية النزاع. ويشكل كل ذلك جزءا من الالتزام الحقيقي بتعددية الأطراف.

كما نود أن نسلط الضوء على أهمية المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. كما ثبت أن تطور تعددية الأطراف على الصعيد الإقليمي فعال للغاية في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية.

وفي إطار الميثاق، تضطلع محكمة العدل الدولية بدور محوري بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يعتبر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الصعيد الدولي أحد أهم إنجازات تعددية الأطراف ويؤدي دوراً مركزياً في مكافحة الإفلات من العقاب. وبالتالي يشكل عنصرا أساسيا في سيادة القانون على الصعيد الدولي، ولذا فإننا ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليه، ونؤكد من جديد سيادة القانون والعدالة على القوة في العلاقات الدولية.

كما تشيد الأرجنتين بالجهود التي تبذلها المنظمة لتطوير القدرات وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز العمل المتعدد الأطراف القائم على سيادة القانون. ويقدر بلدي استخدام التعاون بين بلدان الجنوب كأداة فعالة وقوية لبناء القدرات وتبادل الخبرات المكتسبة في التسوية السلمية للنزاعات وتعزيز تحقيق العدالة.

ختاما، نعتقد أن تنفيذ المسؤولية المشتركة عن تعزيز تعددية الأطراف يجب أن يشمل إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية وفعالية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم بدون شك في تعزيز النظام المتعدد الأطراف ودور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أنه يجب علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى حل يستند إلى توافق الآراء مع أعلى درجات الدعم السياسي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب المجلس بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مناقشة اليوم المفتوحة.

أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع البالغ الأهمية المتمثل في تعزيز تعددية الأطراف. إن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الأعلى لتعددية الأطراف، حيث تتفاعل الدول كبيرها وصغيرها مع بعضها البعض على أساس المساواة في السيادة.

ولذلك من الملائم والحسن التوقيت أن نناقش موضوع تعددية الأطراف في مجلس الأمن. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، يقع على كاهل أعضاء المجلس مسؤولية مهمة تتمثل في كونهم الأوصياء على تعددية الأطراف والقيّمين على النظام القائم على القواعد والمتعدد الأطراف. وعلى وجه الخصوص، يقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن واجب تعزيز، لا إضعاف، تعددية الأطراف بالأقوال والأفعال.

وفي العقود السبعة الماضية، ظلت الأمم المتحدة ركنا هاما من أركان الهيكل المتعدد الأطراف عن طريق توفير منتدى للحوار والتعاون. والأهم من ذلك، أنها توفر إطارا من القواعد والمعايير التي تنظم سلوك الدول. وقدد حقق ذلك الإطار القائم على القواعد الذي بنيناه بشق الأنفس، السلام والأمن والتنمية المستدامة لجميع شعوبنا.

ومع ذلك، لا شك أن تعددية الأطراف تقف اليوم على مفترق طرق. ففي الواقع، هناك شعور واضح بأن تعددية الأطراف واقعة تحت حصار، كما يتضح من العدد الكبير من المتكلمين لدينا اليوم. وتكلم الأمين العام في الملاحظات التي أبداها أمام الجمعية العامة في الدورة الافتتاحية للأسبوع الرفيع المستوى، عن وجود أزمة ثقة بتعددية الأطراف (انظر A/73/PV.6). وتكلم عن اضطراب لنقص الثقة، وبخاصة فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية. إن انعدام الثقة والاستقطاب اللذين نشهدهما فيما بين أعضاء المجلس ليسا بجديدين. بيد أنهما يأتيان في وقت يتوقع العالم من أعضاء المجلس العمل معا بشكل وثيق من أجل حل المشاكل العالمية والمشاكل العابرة للحدود الوطنية.

كما أثر انعدام الثقة فيما بين الأطراف الرئيسية على النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي تمثل فيه منظمة التجارة العالمية عنصرا هاما. ونحن، في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نشعر بالقلق العميق حيال شبح الحرب التجارية المطولة التي قد تضر بالآفاق الاقتصادية العالمية. وبينما يتعين علينا تكييف وإصلاح النظام التجاري العالمي، لا يمكن أن تكون الأعمال الانفرادية حلاً. فالأعمال الانفرادية لا تؤدي إلا إلى تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي عزز الرخاء العالمي على مدى عقود من الزمن. وفي نهاية المطاف، سنكون جميعا أسوأ حالا لو تضرر أو انهار النظام التجاري الحالي المتعدد الأطراف والقائم على القواعد.

وما فتئت الرابطة تعمل بفعالية على تعزيز الحوار المتعلق بالأمن السياسي والتكامل الاقتصادي والروابط بين الناس. إن المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا تكمّل وتعزز عمل الأمم المتحدة في مجالات من قبيل السلام والأمن والتنمية المستدامة. ومع ذلك، إذا أريد للمنظمات الإقليمية أن تكون ناجحة، فإن عليها أن تعمل في عالم ينظمه نظام متعدد الأطراف وقائم على قواعد. وعندما يكون النظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة نابضين بالحياة وسليمين، فإن المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا يمكن أن تنمو وتزدهر.

وعلى مدى أكثر من ٥٠ عاما، طبقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مبادئ النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ومن خلال الحوار والتوافق في الآراء، أنشأت الرابطة إطارا لإدارة خلافاتنا وساعدت على بناء السلام والثقة المتبادلة في منطقتنا.

ويشهد نجاح الرابطة على حقيقة أننا بحاجة إلى المزيد من تعددية الأطراف، وليس أقل، من أجل التغلب على التحديات التي تواجهنا اليوم.

وإذا أُريد لتعددية الأطراف أن تغدو فعالة، فيتعين علينا إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها. وتحقيقا لتلك الغاية، ما برح أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا يؤيدون بقوة الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر ملاءمة للغرض المنشود منها. وتؤدي بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا دورا فعالا وبناءً في الركائز الثلاث لعملية إصلاح الأمم المتحدة. وكنا المنطقة الأولى التي أيدت بصورة شاملة مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. والدول الأعضاء في الرابطة هي الآن من بين أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وتظل الأمم المتحدة حاملة راية تعددية الأطراف. ويقع على عاتقنا جميعا هنا واجب ومسؤولية عن الدفاع عما قمنا ببنائه معا. والأهم من ذلك، علينا واجب تكييف وإصلاح النظام المتعدد الأطراف من أجل بناء مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، أود أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة.

إنها فعلا مبادرة جديرة بالثناء حيث عقد وفد بلدكم هذه المناقشة في وقت يتعرض فيه النظام الدولي المتعدد الأطراف لتهديدات خطيرة وغير مسبوقة. وفي ذلك الصدد، فإن تصاعد مد النزعات القومية والاتجاهات الإقصائية، والنمط الناشئ من الإجراءات الانفرادية، فضلا عن تفاقم الانشقاقات في العلاقات الدولية كانت لها بالفعل آثار خطيرة على تنفيذ المعايير القائمة والممارسات الراسخة في القانون الدولي. علاوة على ذلك، فإن تراجع الالتزام تجاه الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، بما في ذلك حينما يتعلق الأمر بالوفاء بالالتزامات المالية، لمؤشر قوي على الاضطراب الحالي الذي يشهده النظام الدولي المتعدد الأطراف.

وفي مواجهة تلك الأزمة، يجب على المجتمع الدولي أن يعرب عن شواغله ويؤكد مجددا على التزامه بوجود نظام قائم على القواعد، الأمر الذي لا يزال يمثل أفضل وأسلم طريقة لتعزيز التعاون ومعالجة المسائل العالمية الخاصة بالسلام والأمن. ولن نتمكن من التصدي جماعيا للتحديات العالمية التي نواجهها حاليا إلا من خلال مؤسسات قوية متعددة الأطراف، وبتجاوز جميع أنواع الاختلافات فيما بين مجتمعاتنا، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد للجميع.

إن الاتحاد الأفريقي، الذي يلتزم التزاما عميقا بالتعددية واحترام القانون الدولي، لن يدخر أي جهد للتغلب على الأزمة الراهنة والحفاظ على النظام المتعدد الأطراف. وما برحت أفريقيا تدعم دائما القواعد الدولية القائمة، والعمليات الحقيقية لتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي من أجل تعزيز العلاقات الودية بين الدول الأعضاء والتسوية السلمية للمنازعات والنزاعات. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط الرئيسية التالية.

أولا، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به المنظمة في تنسيق الاستجابات الدولية للتحديات العالمية الأكثر إلحاحا. وشهدت الأعوام الـ ٧٠ عاما الماضية منذ إنشاء الأمم المتحدة تحقيق مكاسب كبيرة ينبغي الاعتراف بها والدفاع عنها. ونحن بحاجة إلى التأكيد مجددا على سلامة ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز التزامنا الجماعي بالامتثال لأحكامه، ولا سيما حينما يتعلق الأمر باستخدام القوة في العلاقات الدولية.

ثانيا، يتعين علينا أن نقر بالحاجة الملحة إلى الإصلاح. وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الأفريقي بالإصلاحات الجارية التي بدأها الأمين العام لتعزيز أداء الأمم المتحدة في مجالات العمل المرئية بصورة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل قصارى الجهد للانتهاء من عملية إصلاح مجلس الأمن المتوقفة منذ فترة طويلة لكي يتم تجسيد الحقائق الجغرافية السياسية لعالمنا الحاضر بشكل أفضل، وتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن التمثيل السليم للقارة بأكملها في مجلس يكرس حوالي ٧٠ في المائة من أعماله لها، أمر أساسي لضمان مشروعية قرارات المجلس.

ثالثا، يتضح أيضا التزام الاتحاد الأفريقي بتعددية الأطراف من شراكته الاستراتيجية المتنامية مع الأمم المتحدة. وأرحب بالتقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك الانتهاء من إطاري عمل تاريخيين لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة. كما شرعنا في العمل على تقوية تلك الشراكة بوضع ترتيبات أوسع نطاقا تتألف من جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمة التعاون الإسلامي. وما من شك في أن تعددية الأطراف تتعلق أيضا ببناء الشراكات الاستراتيجية على أساس الاحترام المتبادل والتضامن والالتزام بمبدأ الميزة النسبية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام الاتحاد الأفريقي بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف وبالعمل على نحو بناء مع شركائه من أجل التصدي للأخطار الحالية التي تهدد السلام والأمن، تمشيا مع سياسته الطويلة الأمد المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والوساطة، والنهوض بعمليات دعم السلام. ومن المأمول أن ترسم عملية الإصلاح الجارية لاتحادنا الأفريقي المسار الذي سيمكننا من تجاوز حالة ضعفنا وتعزيز الآليات والأدوات التي تتسم بالكفاءة والفعالية لتنفيذ خطتنا الطموحة لتحقيق السلام والازدهار في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد هنغاريا الموقف الذي أعرب عنه المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات الأخرى بصفتي الوطنية. ونود أولا أن نشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

ووفقا لقول مأثور قديم في هنغاريا، فإن من تدعى وفاته زورا سيعيش طويلا. ويستمر النظام المتعدد الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد اللذان أنشئا بعد الحرب العالمية الثانية، وعملنا هنا في الأمم المتحدة دليل على ذلك. ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يخفي كون النظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة نفسها يتعرضان للضغط من التحديات الناشئة أو المتكررة وهما بحاجة إلى التكيف. ولا مفر من إجراء إصلاحات في الأمم المتحدة. وتتفق هنغاريا مع الرأي القائل إن للتغييرات التحويلية التي تمر بها المنظمة إمكانية أن تجعلها أكثر قدرة على الاضطلاع بولايتها، وبالتالي الإسهام في النهوض بتعددية الأطراف.

ويسرنا أن نرى أن بعض أجزاء خطة الأمين العام الطموحة للإصلاح دخلت بالفعل في مرحلة التنفيذ، ونأمل أن تعقبها العناصر المتبقية قريبا. ونظرا لأننا في مجلس الأمن، يجب ألا ننسى أن إصلاح هذه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة قد طال انتظاره أيضا. ولا يمكن أن يكون تحديث الأمم المتحدة كاملا بدون تكييف الهيئة التنفيذية الرئيسية للأمم المتحدة على تحديات القرن الحادي والعشرين. وإلى جانب التزام القيادة الجديدة للمنظمة، فإن على الدول الأعضاء نفسها أن تكون على استعداد للتغيير في الأمم المتحدة. وبوسع تعزيز التعاون فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن التعاون مع رؤساء الهيئات الفرعية أن يضطلع بدور هام حقا في تعزيز تعددية الأطراف. إننا، بصفتنا سفراء للأمم المتحدة، نود

أن نتكلم عن تعددية الأطراف والدبلوماسية المتعددة الأطراف، ولكن علينا أيضا أن نكون أفضل في ممارستهما، في الحوار وفي الاستماع حقا لبعضنا البعض. كما ينبغي أن نكسر أطواق التقوقع في طريقة تفكيرنا ونتعلم أن نزيد الثقة ونزيد التعاون فيما بيننا.

ويجب أن نعالج الأسباب الجذرية المتعددة الأبعاد للنزاع من خلال المنع والوساطة، وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال هنغاريا ملتزمة بالدبلوماسية الوقائية، فضلا عن بناء الثقة وتحقيق المصالحة. وأعتقد أن تعددية الأطراف تتعلق فعلا بالإدماج وتوفير مقعد على الطاولة للجميع للمشاركة والمتابعة وتسوية المنازعات معا وليتعلم كل واحد من الآخر أثناء المضي قدما. ولا بد من الإقرار بإسهام النساء في إرساء تعددية الأطراف وتعزيزها. وكانت بعض ممثلات المرأة الرائدات حاضرات لدى إنشاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة حتى اليوم إلى تحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين هنا في الأمم المتحدة وخارجها. ونشيد بالأمين العام على قيادته في تحقيق المساواة بين الجنسين في شغل المناصب العليا في الأمم المتحدة.

إن هنغاريا مؤيد ملتزم لأداء مجلس حقوق الإنسان على نحو فعال. ولكن، بسبب الإفراط في التسييس والنهج الانتقائي، وطابع الاستقطاب في شغل المناصب وعبء العمل الذي تصعب السيطرة عليه، أصبح مجلس حقوق الإنسان بشكل متزايد أقل قدرة على الاضطلاع بمهامه. وفي معرض الكلام عن تعزيز تعددية الأطراف، لا بد أن نتطرق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وما فتئت هنغاريا ملتزمة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من البداية ذاتها. وركز استعراضنا الوطني الطوعي الأول بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتوفير الطاقة، واستدامة المدن والاستهلاك والإنتاج المتحليين بالمسؤولية وتوازن النظم الإيكولوجية. إن الحكومة الهنغارية ملتزمة التزاما قويا بالتصدي لآثار تغير المناخ، وأيدنا بدء النفاذ المبكر لاتفاق باريس بكوننا من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاق.

وتدعم هنغاريا بقوة مكافحة الإرهاب. ونرى أنه ينبغي الاستفادة بشكل أكبر من دور الأمم المتحدة وتعددية الأطراف في ذلك الصدد وتعزيز هذا الدور. ونؤمن بضرورة التقيد العالمي بمبدأ سيادة القانون وتنفيذ هذا المبدأ على كلا الصعيدين الوطني والدولي والالتزام بنظام دولي يستند إلى سيادة القانون والقانون الدولي، وهو، بالترافق مع مبادئ العدالة، أمر ضروري من أجل التعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول. ولذلك احتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي في وقت سابق هذا العام. لقد صمد نظام روما الأساسي أمام اختبار الزمن، بعد أن أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، التي لم تسهم في إخضاع مرتكبي أخطر الجرائم للمساءلة فحسب بل تسهم أيضا في تقديم المساعدة لضحايا تلك الجرائم.

وفي عالم اليوم المترابط والمتسم بالعولمة، لا توجد أية بدائل حقيقية للحلول المتعددة الأطراف. وستبقى تعددية الأطراف على قيد الحياة، ولكن ربما مع مؤسسات دولية متعددة الأطراف جديدة أو متجددة أو مخترعة، مما يدفع بنا إلى خارج مناطق أماننا. وقد يكون ذلك مفيدا إذا كنا، بالوقوف بحزم مع مبادئنا، نتحلى بالمرونة الكافية لاغتنام الفرص التي يتيحها تغيير المشهد.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر الرئاسة الصينية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الموضوع الحسن التوقيت والمواكب للظروف الراهنة المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. وتؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن التحديات التي تواجه العالم في الوقت الراهن وزيادة عدم الاستقرار تستدعي ضرورة تعزيز النظام القانوني الدولي وبعث الثقة بتعددية الأطراف والائتمان بالأمم المتحدة. وتمثل الأمم المتحدة ركيزة بالغة الأهمية لتعددية الأطراف وتشكل مقاصد ميثاقها ومبادئه الإطار المعياري الأساسي في العلاقات الدولية. وليس هناك أي بديل للقواعد المتفق عليها بصورة مشتركة ولتطبيقها العالمي. ومن واجبنا المشترك تشجيع ودعم النظام المتعدد الأطراف بعد إصلاحه وتنشيطه وتعزيزه. وتشيد أذربيجان بالتزام الأمين العام القوي بالإصلاح وتؤيد تأييدا تاما عزمه على الإسهام بشكل حقيقي في منع الحروب والحفاظ على السلام وجعل الأمم المتحدة أكثر تكاملا وفعالية وكفاءة.

وأولا وقبل كل شيء، على جميع الدول أن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها الدولية، ولا سيما الالتزامات المتصلة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا. ومن الصعوبة بمكان تحقيق الهدف المتمثل في كفالة بناء عالم ينعم بالسلام والعدالة والازدهار إذا تم التجاهل السافر للقيم والقواعد والمبادئ الأساسية المعترف بها عالميا بغية تبرير أعمال العدوان وغيرها من الأعمال غير القانونية.

والمبدأ الراسخ المتمثل في عدم جواز استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي، وما يترتب على ذلك من التزام بعدم الاعتراف بالحالات الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، يجب أن يُطبق وأن ينفذ عالميا دون قيد أو شرط.

وغني عن القول إن تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، فضلا عن المساءلة، يكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد. ولا يمكن أن يشكل التجاهل الواضح لقرارات مجلس الأمن التي تتضمن مطالب ملزمة ممارسة مقبولة في إطار اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

كما أن تنفيذ المعاهدات الدولية بإخلاص هو أحد الشروط الأساسية للنظام العالمي لمواءمة العلاقات الدولية والجهود الفردية والجماعية من أجل التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن والاستقرار. وقد أُحرز في السنوات الأخيرة تقدم هام في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة عبر طائفة كاملة من المجالات – من صون السلام والأمن الدوليين وتقديم المساعدة الإنسانية إلى التنمية وحماية حقوق الإنسان.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة. ومع أن المنظمات الإقليمية تكون عادة في وضع يتيح لها فهم ومعالجة أسباب النزاعات المسلحة والأزمات وعواقبها، فإنها ليست جميعا قادرة على ضمان امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها القانونية. وفي بعض الحالات، يُسيء منتهكو القانون الدولي استعمال الترتيبات الإقليمية بشكل واضح ويستغلونها كدرع لتوطيد المكاسب العسكرية وتقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول للنزاعات الإقليمية وغيرها من المشكلات الأمنية.

وتضطلع الأمم المتحدة، التي أنشئت من أجل منع نشوب الحروب والمعاناة البشرية من خلال إلزام جميع أعضائها عبر نظام يقوم على قواعد مشتركة، بدور مركزي يضمن تقيد جميع المشاركين في معالجة الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن بتطبيق مقاصد المنظمة ومبادئها تطبيقاً موحداً. ودعم دور الأمم المتحدة هذا والحفاظ على أمنها الجماعي وآلياتها السياسية والإنسانية أمر بالغ الأهمية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

إن الاستجابات العالمية المتسقة والجهود المشتركة، التي تكون الأمم المتحدة في صميمها، هي أكثر السبل فعالية لمعالجة النزاعات ومكافحة تغير المناخ والإرهاب العالمي وإدارة التشريد القسري وتدفقات الهجرة وتحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة للجميع وإعمال حقوق الإنسان للجميع.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على اختيارها إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن. لقد أذهلني عدد الدول الأعضاء التي ترغب في الإسهام في هذه المناقشة – فمن الواضح أننا جميعا نريد التصدي لها بصورة مجدية.

ونرى أنه من الأهمية بمكان أولا أن نُذكر أنفسنا بمدى أهمية تعددية الأطراف وبما تعنيه لكوكبنا وشعوبنا. وتدفعنا تعددية الأطراف في كندا بطبيعة الحال إلى التفكير أولا في عمل ذوي الخوذ الزرق، الذين يعملون من أجل حماية المدنيين. وتسرنا حقيقة أن عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في العقد الأول من هذا القرن يقل عن عددهم في أي عقد من عقود القرن العشرين. ويتبادر إلى ذهننا الأشخاص الذين يتلقون المساعدة من برنامج الأغذية العالمي كل سنة والذين يتجاوز عددهم ٨٠ مليون شخص في أكثر من ٨٠ بلدا. ونشير أيضا إلى العمل الذي تضطلع به منظمة الطيران المدني الدولي بشأن الطيران المدني والعمل الذي تضطلع به المنظمة البحرية الدولية بخصوص الطرق البحرية وعمل منظمة التجارة العالمية من أجل تطوير تجارة شاملة للجميع وعمل منظمة الصحة العالمية في المساعدة على القضاء على الجدري، ونأمل أيضاً القضاء على شلل الأطفال في المستقبل القريب. ولئن كان النظام يعوزه الكمال، فإن معظمنا يؤمنون بأنه أساسي في معالجة تحديات الحاضر والمستقبل. ولهذا السبب، فإننا لا نود الإبقاء عليه فحسب، بل وتحسينه أيضا.

(تكلم بالإنكليزية)

سيظل هذا الهيكل المتعدد الأطراف دائما عملاً قيد التنفيذ. ولن يأتي يوم نقول فيه: ”هو ذا. لقد اكتمل إنجازه. وإنه بلغ حد الكمال تماما“. وهذا هو طابع هذه المهمة الشاقة. فما فتئ العالم منذ نشأته يتغير. ويتمثل الفرق القائم على صعيد السنوات الـ ٢٥ إلى الـ ٥٠ الأخيرة في أن سرعة التغير زادت وتيرتها وأن مؤسساتنا المتعددة الأطراف – شأنها شأن العديد من المؤسسات الأخرى في العالم – تجد صعوبة في التكيف بالسرعة الكافية، وهو أمر غير مستغرب. والشيء الواضح هو أن ثمة حاجة ملحة إلى بناء عالم أكثر استدامة وشمولاً للجميع. ومن الواضح أيضا أن المؤسسات المتعددة الأطراف أساسية لتحقيق ذلك. ولنعد لبرهة إلى ما هو أساسي. إن ميثاق الأمم المتحدة يلزمنا بالعمل من أجل المصالح الفضلى للبشرية جمعاء، إذ يؤكد مجدداً

> ”إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

ويرسخ الميثاق أعمالنا في مجموعة من الالتزامات التي تقبل بها الدول الأعضاء عند انضمامها والتي يُتوقع منها الوفاء بها بعد ذلك. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن التحدي الذي يواجه تعددية الأطراف يكمن أساسا في ما إذا كنا سنختار الوفاء بالتزاماتنا؛ وفي ما إذا كان كلّ منّا سيتحمل نصيبه العادل؛ وفي ما إذا كنا سننفذ الاتفاقات العالمية التي اتفقنا عليها – بشأن تغير المناخ والهجرة واللاجئين – وأهداف التنمية المستدامة.

في كثير من الأحيان، يتم الربط بين تعددية الأطراف والبيروقراطية غير الفعالة، المنفصلة عن واقع الناس الذين تهدف إلى مساعدتهم. ولا يمكننا حجب هذه الانتقادات عن الأنظار. بل علينا معالجة ضمور الثقة، داخل الأمم المتحدة وفي السياق المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا على حدّ سواء، من خلال المشاركة والاستماع، فضلا عن الاتصاف بالشمول والانفتاح على الحلول التوفيقية. ولا بد لنا من الالتزام بإصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتنا بحيث تصبح أكثر شفافية وشمولا وفعالية وخضوعا للمساءلة.

ولا تتعلق تعددية الأطراف باتخاذ المواقف أو تقديم المواعظ. ولا باعتماد القرارات نفسها عاما تِلو الآخر. بل بالاستماع

بعضنا إلى البعض والتعلم من بعضنا بعضا وإيجاد الحلول معا وإنجاز المهام لصالح شعوبنا وكوكبنا. وكندا ملتزمة بالمساعدة في بناء عالم أفضل يكون فيه النظام الدولي القائم على القواعد شاملاً للجميع ومستداماً، ويتقاسم الجميع منافعه. وهذا سبب من الأسباب التي تسعى من أجلها كندا إلى الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

ويمكننا معا أن نجدد وننشط المؤسسات التي أمضينا أكثر من سبعة عقود في تشييدها. وقد أسهمت إسهاماً كبيرا في تنميتنا وأمننا العالميين. إن الأساس قائم، وهو على قدر من المتانة، ولكن علينا ألا نعتبره مُسلمة من المسلمات. ولذلك، علينا بكل تأكيد العمل معاً بمزيد من الجد لجعل هذه المؤسسات قادرة على تحقيق الغرض المنشود. ولنتفق، كما قال زميلي من هنغاريا لتوه، على أنه ربما يتعين علينا القبول بالخروج من شرنقتنا للقيام بذلك. فلنعمل على إيجاد فرص للعمل معا بحسن نية وفي إطار شراكة تهدف إلى إيجاد عالم أكثر أمانا وعدلا وأمناً واستدامة، عالماً لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قيل بالفعل الكثير، ولكن في البداية أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تأييدي التام لما قاله الأمين العام صباح اليوم في بداية الجلسة. فقد حدد إطاراً تاريخياً لمناقشتنا وسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي نواجهها، ولا سيما تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة. وأود أن أتوخى الإيجاز وأتطرق إلى أربع نقاط مقتضبة.

وتتعلق النقطة الأولى التي سأتناولها بالانتقائية. لقد أثنى الجميع اليوم على تعددية الأطراف وأكدوا أنهم يؤيدون نظاماً دولياً قائماً على القواعد.

وفي الوقت نفسه، فإننا نعلم جميعا أن هناك فرادى الدول التي تقول، ''أشعر بأنني مقيدة بقرار معين اتخذه مجلس الأمن، وأنا بكل بساطة لا ألتزم به، بل أتجاهله''. أو هناك دولة أخرى قد تقول، ''أشعر أنني مقيدة بحكم من محكمة تحكيم دولية، وأنا بكل بساطة أتجاهله''. أو هناك بلدا آخر يقول: ''هناك مذكرة دولية، لكني أشعر بالتضييق فأتجاهلها ببساطة''. وإذا كان الجميع في هذه القاعة يفعلون ذلك، فتلك نهاية نهج تعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد، وسنعود، كما كتب روبرت كاجان، إلى نظام الغاب. بالطبع هناك العديد من القرارات والاتفاقيات الدولية التي قد لا نحبها كثيرا، لكن علينا أن نعتبرها نظر استثمارا طويل الأجل. إننا نستفيد جميعًا من نظام دولي قائم على القواعد. وستدافع ألمانيا دائمًا عن النظام القائم على القواعد. ونحن نعتقد أن القواعد الدولية تؤدي إلى الموثوقية والقابلية للتنبؤ والقبول. ونؤمن بأن لدينا مصلحة جماعية في دعم النظام الدولي القائم على القواعد والحفاظ على الشرعية في أعين أصحاب المصلحة لدينا، أي شعوبنا.

و النقطة الثانية التي أود تناولها هي المساءلة. إذا اتفقنا على نظام قائم على القواعد، فإننا نحتاج إلى ضمان الامتثال للقواعد. ويجب إزالة أوجه عدم اليقين في القانون الدولي ومعاقبة الانتهاكات. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الرئاسة الصينية على دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للمناقشة اليوم لإلقاء الضوء على هذه النقطة. نحن نحتفل بذكرى نهاية الحرب العالمية الأولى. إن ألمانيا مسؤولة عن بعض من أسوأ الجرائم وانتهاكات القانون الدولي التي ترتكب. ونحن مسؤولون أيضا عما حدث خلال الحرب العالمية الثانية، وعن محرقة اليهود. وبالنسبة لنا، وأعتقد بالنسبة للبشرية، كان من المهم للغاية، إجراء محاكمات نورمبرغ. كما نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تكون لدينا المحكمة الجنائية الدولية وأن نتمسك بأحكام المحكمة.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى نقطتي الثالثة، التي تتعلق بحقوق الإنسان. إن كرامة الإنسان وقيمته هما أساس ميثاق الأمم المتحدة. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للإعلان

العالمي لحقوق الإنسان. ونحن بحاجة إلى أخذ مسؤولياتنا على محمل الجد، ونحن نشهد معاناة هائلة اليوم، ونرى أطفالا قتلوا ونساء اغتصبن، ونحن نرى الناس يموتون من الجوع، ويتم قصف المدنيين. ونرى الناس مهمشين بسبب عرقهم أو لونهم، ولا يمكننا قبول ذلك، ويجب أن يظل محور اهتمامنا. كما يجب أن نركز على الفرد.

وترتبط نقطتي الرابعة بحاجتنا إلى الإصلاح. وأريد أن أكرر ما قاله زميلي الكندي للتو عن أن تعددية الأطراف عمل متواصل دوما. نعم، علينا الحفاظ على القواعد الحالية. لكن علينا أيضًا تطويرها بشكل أكبر. ونحن نواجه تحديات جديدة يتعين علينا مواجهتها، فالعالم يتغير. وعلينا أيضا إصلاح الأمم المتحدة وهيئاتها وأساليب عملها. إننا نؤيد بالكامل ونثني على الأمين العام للإصلاحات التي قام بها حتى الآن. ونعتقد أيضا أن هناك حاجة ملحة لإصلاح مجلس الأمن من أجل الحفاظ على شرعيته.

وستنضم ألمانيا إلى مجلس الأمن ابتداءً من ١ كانون الثاني/ يناير. وبالنسبة لنا، سيكون المبدأ الرئيسي هو مراقبة النظام الدولي القائم على القواعد. إن مجلس الأمن مسؤول عن الحفاظ على السلام والأمن. ونريد أن نركز على جانب الوقاية، لمنع التهديدات للسلم والأمن من الظهور. لذلك، نرغب في التركيز على العوامل المحفزة والدوافع وراء النزاعات وحقوق الإنسان وتغير المناخ والعنف الجنسي ضد المرأة. وعند القيام بذلك، نتطلع إلى العمل مع شركائنا الإقليميين وعبر الأقاليم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر الكرسي الرسولي رئاسة جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع تعددية الأطراف الهام، ودور الأمم المتحدة.

لقد اكتسب هذا الموضوع طابعا ملحا اليوم حيث يعاني المجتمع الدولي مما وصفه الأمين العام بأنه آفة انعدام الثقة. حيث يفقد الناس الثقة في المؤسسات السياسية داخل بلدانهم. والسياسات الخارجية الأحادية التي تدعمها القوة الاقتصادية والعسكرية تقوض الثقة بين الدول. وهناك ضعف في الثقة المتعددة الأطراف، على سبيل المثال، يظهر ذلك من خلال درجة الشلل التي أصابت جدول أعمال نزع السلاح، فضلاً عن التطورات المقلقة الأخرى في الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف.

ويعتقد الكرسي الرسولي أن تعددية الأطراف لا يمكن أن ترتكز على شعور زائف بالأمن، مثل تهديد التدمير أو الإبادة المتبادلة، أو ببساطة الحفاظ على توازن القوى. فالنهج السليم لتعددية الأطراف المفيد عالميا يقوم على العدالة والتنمية البشرية المتكاملة واحترام حقوق الإنسان الأساسية ورعاية كوكبنا ومشاركة الجميع في الحياة العامة والثقة بين الشعوب ودعم المؤسسات التي تعزز السلام والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والتضامن والحوار. وفي هذا الصدد، شكل الحوار الرفيع المستوى الذي أجري مؤخرا لرؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، خطوة هامة في اتجاه تجديد التزام الأمم المتحدة بتعددية الأطراف، ليس فقط فيما يتعلق بعناصرها المتعددة. ولكن أيضًا للنهج المتعدد الأوجه الذي تتبعه لمعالجة تحديات عصرنا. وذلك تأكيد للدور الحاسم الذي يمكن للأمم المتحدة وينبغي أن تضطلع به من أجل إعادة بناء الثقة بين أعضائها.

وعند النظر في تعددية الأطراف، أمامنا منظوران متعارضان: الأول يستند إلى الاقتناع بأنه يمكن حل الصراعات من خلال رغبة أكيدة وعريضة القاعدة للتفاوض بفعالية في إطار سبل القانون وعقلانيته؛ بينما يؤكد المنظور الثاني بأن القوة، في مواجهة التهديدات للسلام والأمن، هي أكثر فعالية ونجاعة.

ومع ذلك، فإن هذا المنظور يقوض التعاون الدولي بشكل خطير بدلاً من تعزيزه، مما يؤدي بلا شك إلى حدوث تداعيات سلبية على تعددية الأطراف. لذلك، يجب أن تكون إحدى النتائج التي تبرز من هذه المناقشة المفتوحة رسالة واضحة تؤيد قوة القانون وليس قانون القوة.

ويستدعي الترابط بين الدول ومخاطر التدمير المتبادل تأكيدا متجددا على تعددية الأطراف، التي تتطلب، بدلا من إعطاء أهمية مفرطة للقوة أو ممارسة إنفاذ انتقائي للمعاهدات، من جميع الدول والأفراد أن ينفذوا بشكل حاسم القوانين والإجراءات التي تم وضعها للتخفيف من التهديدات والقضاء عليها. وإدراكا لخطورة الحالة الراهنة، التي يجب فيها اختيار القانون بدلا من القوة، يجب أن يتصرف كل عضو في المجتمع الدولي بشعور عميق بالمسؤولية.

وإلى جانب ضمان تحقيق السلام والأمن، تتجلى الدعوة النبيلة للأمم المتحدة بوصفها المؤسسة المتعددة الأطراف البارزة، في تعزيز التنمية المتكاملة والدفاع عن حقوق الإنسان. وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التزم المجتمع الدولي بإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتعهد بعدم تخلف أحد عن الركب. وقام بذلك على أساس نهج يعترف بمحورية الإنسان. ومع ذلك، لا يمكن فرض التنمية البشرية المتكاملة والممارسة الكاملة لكرامة الإنسان، بل يجب السماح لهما بالازدهار لكل فرد وكل دولة في علاقتهما بالآخرين. ويجب أن نؤكد القناعة المشتركة بأن كل شيء متشابك وأن الرعاية الحقيقية لحياتنا وعلاقتنا مع الطبيعة يجب أن تنعكس في الأخوة والإنصاف بين الأمم. ولا يمكننا إعادة بناء الثقة المفقودة، إلا إذا بدأنا في السير معا للتضامن مع إخواننا وأخواتنا الأقل حظا، وبالتالي المساعدة على تحريرهم من الفقر القمعي وتمكينهم من تحديد مصيرهم.

ويجب أن تستمد هذه الرؤية المشتركة قوتها من الفهم المتجدد لتعددية الأطراف، القائم على فكرة المجتمع الدولي كأسرة من الأمم ملتزمة بالسعي إلى تحقيق ما فيه الخير للجميع.

فهي تقتضي ممارسة التضامن من قبل الحكومات والمنظمات الدولية وكل الرجال والنساء. ويتمثل أساسها القوي في المسؤولية الجماعية والمشتركة من أجل الصالح العام وتنمية أولئك الأكثر فقرا بحيث يمكن لكل إنسان أن يشعر حقيقة بأنه عضو في الأسرة العالمية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا ممتنون للصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إننا نعتقد أنه من الضروري الحفاظ على تعددية الأطراف وتعزيزها، ولا سيما من خلال تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة وتعزيز التعاون الدولي، في مواجهة التحديات والتهديدات العالمية. وتعيد كوبا تأكيد التزامها الراسخ، في هذا الصدد، بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تشكل أساس تعددية الأطراف وأساس النظام الدولي الذي بنيناه في إطار المنظمة. يجب أن تظل مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة – أي المساواة في السيادة بين الدول، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في الشؤون المتعلقة بولايتها القضائية الداخلية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والتسوية السلمية للمنازعات – هي القاعدة الأساسية للقانون الدولي، وينبغي أن توجه تصرفات الدول والعلاقات الدولية في جميع الأوقات.

وتمثل المحاولات الرامية إلى فرض سياسات محلية، وسن وتطبيق قوانين خارج الحدود الإقليمية، مثل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لزهاء ٦٠ سنة بما يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

و ٢٧ قرارا من قرارات الجمعية العامة، والتلاعب والتسييس المبتذل والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية العالمية، بما في ذلك حقوق الإنسان، من قبل حكومة الولايات المتحدة وضغطها وأعمالها الانتقامية وجزاءاتها وابتزازها المالي للأمم المتحدة، اعتداء على تعددية الأطراف وتشكل تحديات وتهديدات هائلة للقواعد السلمية التي تحكم التعايش بين الدول. إن تجاهل الالتزامات والواجبات الدولية المتفق عليها سابقا، مثل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقات الدولية ذات الآثار الهائلة على معالجة الظواهر العالمية مثل تغير المناخ، على سبيل المثال، لا يظهر إلا ازدراء شديدا للقواعد الدولية ويعرض التوازن والرفاه والأمن على كوكبنا للخطر.

نحن نرفض بأشد العبارات ما أدلت به الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في هذه القاعة هذا الصباح ضد حكومة وشعب كوبا. فحكومة الولايات المتحدة لا تملك أي سلطة أخلاقية لانتقاد كوبا أو أي كيان آخر، في مجال حقوق الإنسان. ونشير إلى أن كوبا دولة طرف في ٤٤ صكا من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بينما الولايات المتحدة دولة طرف في ١٨ فقط. فهي لا تحترم الحق في الحياة أو السلام أو التنمية أو الأمن أو الأمن . الغذائي، ولا هي تعترف بحقوق الطفل وهي تنتهك بشكل صارخ حقوق مواطنيها الإنسانية، ولا سيما الأمريكيين من أصل أفريقي وذوي الأصول الأمريكية اللاتينية والأقليات واللاجئين والمهاجرين، الذين تسجنهم في أقفاص، بمن فيهم الأطفال. وقد نفذت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء واختطاف وتعذيب، بما في ذلك في السجن التابع للمحطة البحرية في خليج غوانتانامو، التي تحتل أراضي بلدنا بصورة غير قانونية. وكلنا نعلم أن حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. فقد استخدمت أسلحة نووية ضد سكان مدنيين. وأقامت ديكتاتوريات عسكرية في أمريكا اللاتينية ونظمت انقلابات عسكرية دموية وتدخلت بلا وازع في العمليات انتخابية والشؤون الداخلية في معظم دول العالم. وبالتأكيد، لا يمثل أي من ذلك احتراما للتعددية.

وفي بيئة عالمية تتسم بتزايد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والحروب غير التقليدية، والانتهاكات الجسيمة لسيادة الدول، وسياسات الهيمنة من خلال استخدام القوة، والمحاولات الرامية إلى إعادة فرض نظام أحادي القطب وانتهاكات القانون الدولي، والخرق المشؤوم والتعسفي للمعاهدات الدولية، وانتشار الجزاءات الأحادية والحروب التجارية، تتمثل الاستجابة الوحيدة الممكنة في الحفاظ على تعددية الأطراف وإعادة تأكيدها، استنادا إلى الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن إصلاح الأمم المتحدة الرامي إلى تحقيق منظمة ديمقراطية حقا وقائمة على المشاركة – مع مجلس أمن يتسم بالشفافية والديمقراطية وتنشيط الجمعية العامة – أمر حتمي. وتعيد كوبا تأكيد التزامها الراسخ بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء صوب إقامة نظام دولي ديمقراطي وعادل يلبي مطالب تحقيق السلام والتنمية والعدالة للشعوب في جميع أنحاء العالم، ويضمن صون وتعزيز تعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كايينامورا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئة الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، البالغة الأهمية بالنسبة لمعظم الوفود. نشير إلى البيان الذي أدلى به مستشار الدولة ووزير خارجية الصين أثناء المناقشة العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر (انظر A/73/PV.12) عندما شدد على أهمية وضرورة تعددية الأطراف. ومن ثم، فلا عجب، سيدي الرئيس، في أنكم اخترتم عقد هذه المناقشة خلال الأيام الأولى من رئاستكم، ويشارك وفد بلدي الآخرين في الإعراب عن شواغلهم دفاعا عن تعددية

الأطراف. ومجلس الأمن هو المكان المناسب تماما لنقوم بذلك. وكذلك نشكر الأمين العام على بيانه والتزامه بكفالة أن تواصل الأمم المتحدة أداء دورها المحوري في تيسير التعددية. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم في مناقشة اليوم.

إن الحوكمة العالمية تتسم بالترابط السياسي والأمني. ولا يمكن التصدي بفعالية لمعظم التحديات المعاصرة – سواء تمثلت في الإرهاب أو تغير المناخ أو الهجرة أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من بين العديد غيرها – من دون التعاون المتعدد الأطراف. لقد برهن لنا إنشاء وتطور الأمم المتحدة على مر السنين أن تعددية الأطراف تشكل عنصرا أساسيا لعالم ينعم بالسلام. ولم يخطئ واضعو ميثاق الأمم المتحدة عندما استهلوا تلك الوثيقة العظيمة بالتذكير بأهوال ومعاناة وويلات الحرب، التي للأسف ننساها بسهولة. وهم لم يتصوروا المدى الذي سيبلغه تطور النظام الدولي، ومع ذلك لم يكن يتعين عليهم أن يتصوروا ذلك. فقد أقنعتهم تجربتهم المريرة أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية من الدمار.

وقد كانوا على حق. تلك هي الروح الحقيقية للمنظمة. إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تعزز تلك الرؤية وممارسة تعددية الأطراف عن طريق تشجيع الدول على السعي إلى التعاون بدلا من العزلة والتسوية السلمية للنزاعات بدلا من الحرب والرؤية المشتركة التي تنتسب إليها الدول الأعضاء على قدم المساواة. غير أن العالم مكان دينامي، والتاريخ في حالة حركة دائمة.

وثمة تحديات جديدة نشأت على مر السنين تقتضي منا التكيف معها. وتحضرني كلمات الكاتب النيجيري الكبير شينوا أشيبي:

> ”يقول الطائر إينيكي إنه منذ أن تعلم الإنسان الصيد دون أن يخطئ الهدف، فقد تعلم التحليق دون أن يَحُط.“

ونحن أيضا، دول العالم، يجب أن نتعلم التكيف مع التحديات الناشئة والتصدي لها.

ولا نقول بأي حال من الأحوال إن تعددية الأطراف قد بلغت حد الكمال. والسؤال إذن هو كيف نجعل تعددية الأطراف تعمل من أجلنا في سياقنا. وفي هذا الصدد، سأطرح ثلاث نقاط موجزة. أولا، بينما نسعى جميعا إلى تحقيق مصالحنا الوطنية، وفي جوهرها، نحتاج إلى البناء على حقيقة أن الناس الذين نخدمهم لديهم تطلعات مشتركة. فهم يريدون العيش في عالم مسالم ومستدام وكريم. دعونا نبني على هذه التطلعات المشتركة عوضا عن التركيز على الأهداف القصيرة النظر. وفي هذا الصدد، تدعو رواندا إلى استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وعلى سبيل المثال، فإن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للشراكة المعززة في مجال السلم والأمن، الذي جرى توقيعه مؤخرا، مثال جيد للتعاون الفعال. والاتحاد الأفريقي ينبع من إيماننا بأن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تثبت كيف أن تعددية الأطراف لا تزال ذات أهمية وفائدة للناس في جميع أنحاء العالم.

ثانيا، علينا أن نمضي قدما في إصلاح المنظمة، التي هي ملك لنا جميعا. والأمين العام يحتاج إلى دعمنا المستمر. لقد أوضحت أفريقيا موقفها بشأن المسائل الرئيسية مثل إصلاح المجلس. وبالنظر إلى مقدار الوقت الذي طرحت فيه نفس الحجج، من المعقول بالتأكيد أن نتناولها بشكل قاطع. فمجلس الأمن هو أحد أجهزة الأمم المتحدة التي تسهم كثيرا في السلام والأمن العالميين. ويحتاج إلى توسيع نطاق تمثيله وتمديد سلطة النقض إلى دول أعضاء أخرى. فالتحديات الأمنية تتضاعف من حيث العدد والتعقيد؛ وهي تحتاج إلى عملية صنع قرار شاملة للجميع.

ثالثا، من الأهمية الحيوية أن تواصل الأمم المتحدة دعمها للترتيبات والآليات الإقليمية للسلام والأمن التي أحرزت

مكاسب في مجال الوساطة في الصراع واستعادة السلام. وعلى سبيل المثال، فإن آليات تسوية النزاعات مثل عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان، والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنهاء الأزمة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، كلها أمثلة جيدة لمبادرة ناجحة في اعتماد مبادئ تعددية الأطراف وتطبيقها.

وفي الختام، فإن لدينا كل ما يلزم لمعالجة تحدياتنا المعاصرة. فلا شيء جديد أو غريب علينا. وليست هناك قوة جامحة نتعامل معها. وكدول أعضاء في الأمم المتحدة، يحق لنا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل تهيئة عالم أفضل للأجيال القادمة. وأؤكد مجددا التزام رواندا بتعددية الأطراف والمساواة بين الدول. ومع الإصلاحات المتوخاة هنا في الأمم المتحدة، نعتقد أنه يمكننا بث حياة جديدة في المنظمة وجعلها ملائمة للغرض.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد المعاودة (قطر): يسعدني أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم الصديق بالتهنئة على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم على إتاحة الفرصة لمناقشة هذا الموضوع البالغ الأهمية للمجتمع الدولي.

أكدت التحديات التي شهدها العالم الدور البالغ الأهمية الذي تنهض به الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مواجهة تلك التحديات، ودورها في تعزيز العلاقات الدولية ودعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق تطلعات الأسرة الدولية. كما كان للدبلوماسية المتعددة الأطراف دورا حاسما وحيويا لكفالة الالتزام بالقانون الدولي والدفع بالتعاون الدولي إلى الأمام. وبذلك، أصبحت الأمم المتحدة تمثل ضمير البشرية والبوصلة التي تعكس توجهات المجتمع الدولي. وأضحت منصة جامعة على مدى أكثر من سبعة عقود من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، والتخفيف من حدة النزاعات ومنعها وتحقيق التنمية وحفظ الكرامة الإنسانية.

إن النظام الدولي يمر اليوم بمرحلة دقيقة، حيث الأزمات والنزاعات، وتتنوع التحديات التي فاقت بكثير توقعات المؤسسين الأوائل للأمم المتحدة. واستنادا إلى هذا الواقع الماثل أمامنا، وبهدف الدفع نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة كنظام متعدد الأطراف يمثل المجتمع الدولي برمته، فإن الالتزامات المترتبة علينا كدول أعضاء توجب علينا وضع قدراتنا لتعزيز الأمن ودور الأمم المتحدة حتى تكون في مستوى التحديات الدولية وتمكينها من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

لقد نهضت الأمم المتحدة بدور حيوي لا يستهان به في مواجهة التحديات والصراعات والأزمات الناجمة عن بعض السياسات غير المسؤولة. وكانت قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها والصكوك القانونية الدولية بمثابة صمام الأمان لحفظ السلم والأمن الدوليين واحترام سيادة القانون. كما أضحت عاملا رادعا لكل من يحاول العبث بالأمن الدولي. ومن هذا المنطلق، فإن تعاون الدول الأعضاء لتحقيق أهداف منظمتنا هو التزام غير قابل للمساومة، لا سيما وأنه من شأن ذلك أن يترك آثارا بالسلب والإيجاب على الأسرة الدولية بحيث لا يمكن لأي دولة أن تكون بمعزل عن الدول الأخرى، ما يؤكد مفهوم الأمن الجماعي للمنظومة الدولية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ظل تشابك المصالح للدول والمجتمعات، فإن الالتزامات التي يمليها علينا النظام الدولي المتعدد الأطراف تدعونا لمواصلة عملنا المشترك وعدم التفريط في الإنجازات والمكتسبات التي حققتها الأمم المتحدة في مختلف المجالات، والتمسك بالآليات التي حددها الميثاق والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، لكونها قواعد ملزمة لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة؛ واحترام القانون الدولي؛ وردع منتهكي القانون الدولي؛ وضمان احترام سيادة الدول وأمنها؛ وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها؛ واحترام حق الشعوب في تقرير

مصيرها؛ ومنع وقوع النزاعات والأزمات والعمل على تسويتها بالسبل السلمية.

وتشكل الدبلوماسية المتعددة الأطراف ودعم الأمم المتحدة ركيزة أساسية في سياسة دولة قطر، التي تحرص على مواصلة دعمها لقدرة المنظمة الدولية على أداء مهامها. كما نواصل ترسيخ شراكاتنا الدولية الرامية إلى تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة، ونعمل بشكل وثيق مع الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي وأجهزة الأمم المتحدة لدعم جميع المبادرات الرامية إلى مساعدة الأمم المتحدة في حل الأزمات الإقليمية والدولية.

وإيمانا من دولة قطر بمبدأ التعاون الدولي وتقاسم الأعباء، واصلنا العمل على تقديم التبرعات الطوعية للعديد من الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها المنظمة في كافة الأصعدة، وكذلك توطيد الشراكات مع طائفة من كيانات الأمم المتحدة لتمكينها من تنفيذ ولاياتها بفعالية، خاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية. وضمن هذا التوجه، فإن الجهود متواصلة لفتح ”بيت الأمم المتحدة“ في الدوحة الذي يضم مكاتب تمثيلية لعدد من أجهزة الأمم المتحدة، بهدف تيسير ودعم مهامها في المنطقة.

وبهدف دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسوية النزاعات ومنع نشوبها في منطقتنا، ساهمت الوساطة التي قامت بها دولة قطر مع الأطراف المعنية، بوصفها إحدى الوسائل الدبلوماسية المتعددة الأطراف، في نزع فتيل العديد من الأزمات في المنطقة وتسويتها سلميا، وبما يلبي أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. وكانت جهود دولة قطر موضع تقدير وثناء من جانب الأمم المتحدة.

واتساقا مع سياستنا الرامية إلى دعم جهود وأهداف الأمم المتحدة في مجال السلام والمساهمة في دعم الدبلوماسية الوقائية التي تعد من أولويات الأمين العام، استضافت دولة قطر في كانون الثاني/يناير الماضي، المشاورات الإقليمية حول استدامة السلام في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وذلك في إطار التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي عقد في نيسان/أبريل.

وختاما، تجدد دولة قطر التزامها بالعمل المتعدد الأطراف، ودعم دور الأمم المتحدة ومواصلة التعاون والشراكة معها من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة ونسعى لها جميعا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة تزداد أهمية.

فقد التزمنا قبل ثلاثة وسبعين عاما في سان فرانسيسكو بتعزيز الركائز الثلاث للنظام الدولي الحالي، ألا وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وأنشأنا المؤسسات بناء على ذلك الالتزام واعتمدنا النظم والقواعد اللازمة. وتساعدنا تلك المؤسسات على حل خلافاتنا سلميا. وهي تمكّننا أيضا من وضع المعايير اللازمة للتصدي للتحديات العالمية، من تغير المناخ إلى أسلحة الدمار الشامل. وتساعد أيضا على تنظيم التجارة الحرة وتأمين الخدمات المالية. ونحن ندرك جميعا أن تلك المؤسسات والقواعد لا تخلو من النقص والعيوب، وندرك جيدا مدى الحاجة إلى إصلاحها. وقد لا نتفق تماما على أفضل السبل الممكنة لإصلاح النظام القائم، بيد أنه يمكننا الاتفاق جميعا على الفوائد التي يحققها النظام العالمي القائم على القواعد. ويمكننا أيضا أن نتفق جميعا على أن النهج السليم المؤدي لذلك ليس هو النزعة الأحادية أو الاستثنائية. فالنهج الانفرادي مخالف لقيمنا المشتركة، وهو ليس مؤشرا على حسن القيادة. وبالمثل فإن النهج الاستثنائي مخالف لمسؤولياتنا المشتركة، وهو ليس دليلا على القوة. وإذا أردنا جميعا الالتزام بنظام قائم على القواعد حقا، فإن علينا أن نكون مثالا يحتذى للقيادة. ولا يمكن لعصر

تعددية الأطراف الجديد هذا إلا أن ينطلق من هنا في مقر الأمم المتحدة. ويمكننا جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر استجابة وكفاءة وفعالية. وبوسعها أن تتولى زمام القيادة وأن تكون منظمة ملهمة مرة أخرى. ويتعين علينا تحديد أولوياتنا بشكل أفضل لتحقيق تلك الغاية.

أولا، يجب علينا إصلاح مجلس الأمن وجعله هيئة أكثر شفافية وديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة. ويكون المجلس أكثر خضوعا للمساءلة كلما كان أكثر شفافية في أداء مهامه. وسيصبح أكثر فعالية كلما عزز تبادله للمعلومات ومشاوراته وقبوله للإسهامات والآراء. وسيكون المجلس أكثر قدرة على مواجهة تحديات عالم متزايد التعقيد كلما كان أكثر استجابة لعضوية الأمم المتحدة. ويعتمد تحقيق أي قدر من النجاح في تلك العملية على روح حقيقية للتصالح بيننا دون استثناء. ولنذكر أننا ومن خلال التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، قد أعدنا تأكيد إيماننا بالمساواة في الحقوق بين الدول كبيرها وصغيرها.

ثانيا، يتعين على الأمم المتحدة إيجاد سبل أكثر فعالية لمنع نشوب النزاعات والأزمات. تحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية على النحو الواجب. ويقتضي بناء السلام والحفاظ عليه أن نواصل مكافحة الفقر وعدم المساواة والتطرف والتمييز. ويجب علينا أيضا تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويتعين علينا ضمان زيادة المشاركة والتمكين الاقتصادي لجميع شرائح المجتمع. وفي الوقت نفسه، يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد أكثر من الأدوات التي يتيحها لها الفصل السادس على نحو أكثر تواترا. وإن للمبادئ التوجيهية للوساطة والمساعي الحميدة أساسا راسخا في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك السبب، تواصل مجموعة أصدقاء الوساطة – التي تترأسها تركيا وفنلندا بالمشاركة – السعي إلى تعزيز دور الوساطة في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

ثالثا، ينبغي أن يكون مبدأ القيادة المحلية في صميم جهودنا الجماعية المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتعدُّ الشراكات الناجحة مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من بين العوامل الرئيسية الفعالة لتعبئة الموارد. وتتمثل آخر هذه المبادرات في العملية المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وأجرينا معا خلال الـ ١٨ شهرا الماضية حوارا شاملا وشفافا بإسهام من المجتمع المدني. وتمكنا خلاله من التغلب على خلافاتنا. وتسنى لنا تحقيق نتيجة إيجابية بشكل جماعي لإيجاد حياة أفضل لـ ٢٦٠ مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم. ونتطلع الآن إلى اعتماد الاتفاق العالمي هذا في مراكش. ويعدُّ ذلك الاتفاق دليلا ملهما على أهمية تعددية الأطراف. وهو مثال على الرؤية الأخلاقية التي يمكن إدماجها في صميم النظام الدولي.

وتمثلت الرسالة الأساسية خلال هذه المناقشة المفتوحة في ضرورة تعزيز التعاون الدولي والتقيد بتعددية الأطراف في جميع الأحوال. ولا شك أن للمجلس دورا هاما يؤديه في ذلك الصدد. ويمكن تعزيز شرعية هذه الهيئة عن طريق زيادة الشفافية والفعالية في أداء عملها. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن والرخاء الاقتصادي، بما يعود بالنفع على الجميع، مع الالتزام المتجدد بتعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

وما فتئنا نكافح على مدى ٧٣ عاما من أجل بناء نظام قائم على القواعد وتشكل فيه المبادئ من قبيل المساواة بين الدول والتسوية السلمية للنزاعات وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أساسا لعلاقاتنا. وتلك هي القيم نفسها المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشكّل جميعا الأساس الذي تستند إليه تعددية الأطراف. مع ذلك وللأسف، أصبح مجرد التفكير في وضع آمالنا في مؤسسات مشتركة عُرضة للخطر الآن. وتمر

المؤسسات المتعددة الأطراف بمنعطف عصيب حاليا، وهناك شعور عام بضرورة إحداث التغييرات اللازمة على وجه السرعة. ولكن ما هي الأسباب وراء الأزمة الحالية هذه؟

أولا، لم يعد هيكلنا المؤسسي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مهيأ بما يكفي للتصدي للتحديات الراهنة. وكما ذكر الأمين العام في الجلسة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، ”فإن تحديات القرن الحادي والعشرين تتخطى مؤسسات القرن العشرين وعقلياته“ (A/73/PV.6، صفحة ١). وقد عجزنا عن تحديث مؤسساتنا الرئيسية بما يمكّنها من التعبير بصورة أدق عن المشهد الجغرافي السياسي الحالي ونظام دولي تزداد تعددية أقطابه. ولا يزال يستمر استبعاد مناطق وبلدان بأسرها ذات سجل ممتاز في الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين من التمثيل الدائم في مجلس الأمن. وفي حين أن لمعظم الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس صلة بالبلدان الأفريقية، فلا تزال القارة محرومة من التمثيل الدائم في المجلس. ومن الأهمية بمكان زيادة عدد الأعضاء في كلتا الفئتين - ليس العضوية غير الدائمة فحسب، بل فئة العضوية الدائمة أيضا. ومن المؤسف ألا تسفر المناقشات المستمرة على مدى ٢٥ عاما عن أي نتائج فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إصلاح المجلس.

والأسوأ من ذلك، أن العديد من الدول الأعضاء تشعر بالضغط عليها لكي لا تشارك حتى في المفاوضات الدولية الحالية. والنتيجة هي تزايد الشكوك حول قدرة المجلس على الوفاء بولايته وإدارة النزاعات الحساسة. وتؤمن البرازيل إيماناً قوياً بأن مجلس الأمن لا يزال الهيئة المناسبة للتعامل مع الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ولكن من أجل تفادي التراجع التدريجي للشرعية، فقد حان الوقت للإصلاح الحقيقي والفعال.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يتجنب مجلس الأمن التعدّي على المسائل التي تقع ضمن اختصاص هيئات أخرى في الأمم المتحدة. وبالرغم من أننا نتفق على أن المجلس يجب أن يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، ينبغي أن يحدث ذلك في سياقات محددة جداً فيما يتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعمال المجلس، وألا يحدث إطلاقا لأغراض وضع السياسات والمعايير العامة. ويؤدي إلى تفاقم أزمتنا أيضاً عدم القدرة على الالتزام بما نتفق عليه. وتؤدي الانتقائية في اختيار الالتزامات التي نفي بها إلى تقويض تعددية الأطراف والتعاون الدولي، لأنها يعوق مباشرة قدرتنا على بناء الثقة فيما بيننا.

ومن الأمثلة على ذلك نزع السلاح النووي، وهو هدف لم يتحقق بالرغم من الأحكام الواضحة للغاية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد ساعدتنا تلك المعاهدة كثيراً على إحراز تقدم في احتواء الانتشار. لكن التهديد النووي لن يُعالَج كاملاً إلا بنزع السلاح. وللأسف، فإن معارضة بعض البلدان في الآونة الأخيرة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية تشكك في الالتزام بتخليص العالم من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وذلك يفسح المجال للقرارات الانفرادية ويحد من الإيمان بتعددية الأطراف بوصفها وسيلة للتوصل إلى قرارات بشأن المسائل الصعبة والحساسة.

كما أن بعض المسائل المتصلة باستخدام القوة أمثلة مثيرة للقلق من عدم القدرة على الالتزام بما اتفقنا عليه. وهناك محاولات تتزايد وتيرتها للتخلي عن نظام الأمن الجماعي الذي أنشئ في عام ١٩٤٥. ولا يمكننا ببساطة أن نغفل عن المفهوم الأساسي الذي مفاده أن حظر استخدام القوة هو القاعدة وأن الدفاع عن النفس والإذن الوارد في الفصل السابع هما من الاستثناءات. وما فتئت البرازيل تصرّح بعدم موافقتها على التفسيرات التي ترمي إلى توسيع نطاق الحق في الدفاع عن النفس، ولا سيما فيما يتعلق بالجهات من غير الدول. كما أننا ما فتئنا ندعو مجلس الأمن إلى متابعة الإشعارات التي يتلقاها بموجب المادة ٥١، للتأكد من الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك أيضاً مجال لتحسين رصد تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تأذن باستخدام القوة. واقترحت البرازيل أن تستلهم في ذلك عمليات حفظ السلام ونظم الجزاءات بغية التأكد من أن تلك القرارات تتضمن بنود الانقضاء الموقوت، وأن تطلب تقديم تقارير وافية وإنشاء أفرقة الخبراء. وبالنظر إلى طابعها الاستثنائي، يجب أن يقتصر هذا الإذن على الجوانب القانونية والتشغيلية والزمنية. وقد لا ترتدي تلك القوات الخوذ الزرق، ولكنها تعمل تحت سلطة – وشرعية – قرار دولي.

ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للمحافظة على الأمم المتحدة بوصفها التعبير الأكثر رمزية عن الديمقراطية الدولية وعن تصميمنا على العيش في سلام وتعزيز وحماية حقوقنا الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة. وعلينا أن نتعلم من دروس الماضي قبل كل شيء. إن تعددية الأطراف ليست خياراً، بل هي ضرورة لا يمكن إنكارها. والبدائل لها قاتمة: التجزئة، والنزعة الانفرادية، وزيادة تواتر استخدام القوة وعدم القدرة على التصدي للتحديات التي لا يمكن لأحد حلّها من دون التعاون. وتقع على عاتقنا مسؤولية العمل مع إحساس بالحاجة الملحة إلى تحديث مؤسساتنا وقواعدنا من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. وستظل البرازيل ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز الأمم المتحدة في هذه المرحلة الصعبة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة بليبيتي (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد بلغت الأمم المتحدة الآن ٧٣ عاماً من العمر. وإن رئيس الولايات المتحدة، هاري ترومان، قد قال مخاطباً الوفود المجتمعة في بداية الجلسة في سان فرانسيسكو التي تم فيها توقيع ميثاق الأمم المتحدة:

”أنتم يا أعضاء هذا المؤتمر ستكونون مهندسي عالم أفضل. وفي أيديكم مستقبلنا.“

وقد باتت كلماته اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. لقد أنشئت الأمم المتحدة لتوفر الأساس والإطار لنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد. وهذا النظام هو العمود الفقري لعالم أفضل، وهو الوصفة المناسبة لإنشائه. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ساعدت المؤسسات المتعددة الأطراف البلدان في جميع أرجاء العالم على تجنب الحروب المدمرة وتحقيق مستويات غير مسبوقة من التنمية. وبقدر ما نحن بحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي اليوم، فإن تعددية الأطراف ترزح تحت الضغط. وكما تشير هذه المناقشة المفتوحة، فإننا سنصل إلى النقطة التي يبدأ فيها التعاون المتعدد الأطراف طموحاً أكثر منه واقعاً.

إن الإعراب عن الأسف بسبب تردّي حالة تعددية الأطراف ما هو إلا مداهنة للنظام الدولي القائم على القواعد. ونحن جميعاً على دراية بتشخيص حالة الشؤون العالمية الحالية. ونعلم جميعاً علم اليقين عواقب فشل النظام القائم على ميثاق الأمم المتحدة. إن النزاعات التي طال أمدها في أوكرانيا وسوريا واليمن وغيرها، فضلاً عن أسوأ أزمة إنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليست سوى بعض التذكرات الصارخة لهذا الفشل. ونحن بحاجة إلى العمل. وقد حثت رئيسة ليتوانيا، السيدة داليا غريباوسكايتي، المجتمع الدولي خلال مداخلتها في المناقشة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/73/PV.10) على تحمل المسؤولية عن مستقبلنا وتمكين الأمم المتحدة من العمل. إن المسؤولية والإرادة السياسية والالتزام بالإصلاحات وتقديم الحلول التوفيقية أهم الشروط المسبقة من أجل تغيير الحالة الراهنة للشؤون المتعددة الأطراف. وعلينا أن نغتنم هذه اللحظة كفرصة لإجراء الإصلاحات الحقيقية والدائمة.

إن التزامنا بتعزيز الحوكمة العالمية والقواعد الملزمة ينبغي أن يُترجم إلى إصلاح فعّال لمنظومة الأمم المتحدة. ولا توجد طريقة أفضل لصون وتعزيز أهمية الحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة من جعل المنظمة أكثر كفاءة. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً خطة الإصلاح التي يتبعها الأمين العام بجميع أبعادها. ويمكن لهذه الخطة أن تجعل أسرة الأمم المتحدة بأكملها أقل تَجَزُّؤاً وأكثر تماسكاً واتساقاً.

وتتطلب الأمم المتحدة لكي تكون قوية ومهمة وجود مجلس أمن يتسم بالكفاءة والشفافية والشمول. وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، يُشجّع تقاعس مجلس الأمن والمجتمع الدولي على العدوان واستخدام القوة ويهدد كامل النظام المتعدد الأطراف، الذي يستند إلى القانون الدولي. إن تقييد استخدام حق النقض، في جملة أمور، سيجعل استجابات المجلس للأزمات القائمة ذات اتساق وموثوقية أكبر. لذا تؤيد ليتوانيا بقوة المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن الحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتؤيد ليتوانيا أيضاً تأييداً فعلياً المبادرات ذات الصلة التي قدمتها ليختنشتاين ومجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ولا يمكن استخدام حق النقض ضد العدالة. فهي يجب أن تتجاوز التلاعب السياسي. لا يمكن أن يتحقق السلم والأمن والعدل من دون القانون الدولي. إن إنهاء الإفلات من العقاب وضمان العدالة للجميع ضرورة مطلقة من أجل تعزيز الثقة بالأمم المتحدة وضمان مصداقية النظام المتعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، حينما لا تتم كفالة العدالة ويزدهر الإفلات من العقاب، لا يمكن لتعددية الأطراف أن تعمل أو تؤدي الغرض منها.

ومن المهم الاعتراف بأن العديد من التحديات الراهنة للنظام العالمي تولد وتنمو على الصعيد المحلي. إن إلقاء اللوم في إخفاقاتنا المحلية على الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والاتفاقات ليس طريقة مجدية للمضي قدماً. ولئن كان من الصحيح أن تعددية الأطراف ينبغي أن تقدّم نتيجة أفضل بكثير على الصعيد القطري، فإن الصحيح أيضاً أن احترام النظام العالمي القائم على القواعد يبدأ في الوطن. وهو يبدأ بالمجتمعات المنفتحة السلمية القائمة على سيادة القانون، وحرية التعبير، والحصول على العدالة المستقلة، واحترام حقوق الإنسان والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن قيمة تعددية الأطراف ذاتها تتجاوز أي سياسة أو هدف. وثمة قيمة جوهرية لسيادة القانون. ويجب ألا تؤدي تعددية الأطراف إلى التقاعس عن العمل، ونحن جميعا بحاجة للإسهام في إعادة بناء الثقة في قدرة الأمم المتحدة على الإنجاز. ولا تزال ليتوانيا ملتزمة بأداء دورها النشط في العمل المتعدد الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فولتير ماتياس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الوفد الصيني على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

تسهم البرتغال بقوة في نظام متعدد الأطراف يستند إلى أولوية سيادة القانون الدولي ومبادئ الميثاق وقيمه. ولا تزال المنظمات المتعددة الأطراف تشكل منابر متميزة لإجراء حوار بناء وشامل للجميع بين الدول بغرض التصدي للتحديات المتزايدة التعقيد التي تواجه العالم. وحيث إنه ما من بلد يمكنه التصدي لجميع التهديدات بمفرده، علينا أن نبني جسورا ونوسع نطاق الحوار من خلال تعزيز التحالفات الأقاليمية والتعاون الدولي.

وفي هذا السياق، من المهم للغاية الحفاظ على النظام المتعدد الأطراف وتعزيزه، ولا سيما الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الأمم المتحدة وقدرتها على تنفيذ مفهوم شامل

ومتشعب للسلام، يعزز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في آن واحد. وتواجه العديد من الهيئات الدولية انخفاضا في الميزانيات. ويؤدي الافتقار إلى التمويل والدعم السياسي إلى إعاقة تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين فعاليتها لصالح الجميع.

وفي البداية، لا بد لنا من تعزيز منع نشوب النزاعات من خلال وضع نظم للإنذار المبكر يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي. وبالمثل، يجب أن ندعم الإصلاحات الجارية لتحسين ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، التي تجري في إطارها عمليات حفظ السلام. وإذ ندرك الترابط بين الأمن والتنمية، فإننا مقتنعون بأن السلام الدائم لن يتحقق إلا إذا عالجنا الأسباب الجذرية للنزاعات. وتتمثل أكثر الأسباب وضوحا في التخلف والاختلال في توزيع الثروة. وأخيرا، من المهم إدماج عملنا، من خلال إدراج منظور تحقيق التوازن بين الجنسين وإسهام الشباب، في جهود منع نشوب النزاعات وحلها.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تتبع البرتغال نهجا متسقا يشمل القيام بمسؤوليات في البعثات في جميع أنحاء العالم. وتشارك البرتغال حاليا في سبع بعثات للأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يتواجد ١٧٨ من حفظة السلام البرتغاليين على أرض الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يجسد التزامنا القوي بالإسهام في جهود تحقيق الاستقرار في البلد والمنطقة.

وإذ أختتم بياني، أود أن أشير إلى آخر مرة ترأست فيها البرتغال مجلس الأمن، تحديدا قبل سبع سنوات. ومن قبيل المصادفة أن المبادرتين الرئيسيتين اللتين تقدمنا بهما آنذاك كانتا عقد مناقشة بشأن التحديات الجديدة التي تواجه الأمن (انظر S/PV.6668)، ومناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/PV.6672). وبغض النظر عن المخاطر والتهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الدولي، والتي كان يجري الاعتراف بها على نحو متزايد آنذاك، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر، فقد كنا أيضا على دراية تامة بأهمية تلبية المطالب القائمة على أسس متينة بأن يصبح مجلس الأمن أكثر شفافية وكفاءة وقدرة على العمل بوصفه آلية الأمن الجماعي.

أخيرا، أود أن أقتبس كلمات فخامة رئيس جمهورية البرتغال في خطابه خلال المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة:

> ”تؤمن البرتغال بأن العمل المتعدد الأطراف والحوار السياسي والحكمة الدبلوماسية هي الطريق الوحيد الممكن للتعايش المتناغم بين الأمم والشعوب“ (A/73/PV.9).

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر لوفد جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه الجلسة الهامة للحوار حول سبل تعزيز العمل المتعدد الأطراف، وعلى دعوة الدول للمشاركة في هذا النقاش. كما أتوجه بالشكر والتقدير للأمين العام ورئيسة الجمعية العامة على الإحاطتين القيمتين اللتين قدماها في بداية هذه الجلسة.

يأتي هذا الحوار عقب حوار آخر رفيع المستوى دعت إليه رئيسة الجمعية العامة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي حول تجديد التزامنا بالعمل المتعدد الأطراف، والذي انضم إليها في رعايته رئيسا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وبقدر ما يعكسه تكرار حوارنا حول هذا الأمر من صعوبة التحديات التي تواجه العمل المتعدد الأطراف، بقدر ما يبرز إدراكنا المشترك لضرورة الإسراع في مواجهتها، لا سيما من خلال تعزيز أطر العمل المتعدد الأطراف وممارساته. وأود في هذا الصدد أن أبرز محاور ثلاثة أراها ذات أولوية وعالية الأهمية لتعزيز العمل المتعدد الأطراف.

أولا، المقاربة الشاملة للأزمات والموضوعات. إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ كخريطة لمستقبلنا المشترك قد أمدنا بمقاربة شاملة للتنمية. إلا أننا نلحظ بقلق مساعي البعض انتقاء قضايا محددة للانخراط في مناقشتها وتجاهل موضوعات أخرى. وبالمثل، فإن مساعينا لتحقيق السلم والأمن الدوليين تواجه ذات التحدي. ولا شك أن هذا النهج الانتقائي، الذي يؤدي إلى ممارسات من العمل المتعدد الأطراف ذي الطابع الانتهازي ينال على المدى الطويل من الثقة والمصداقية في المؤسسات الدولية والعمل الجماعي.

في هذا السياق، فإن نمط تعامل مجلس الأمن مع بعض القضايا، منها قضايا منطقة الشرق الأوسط، بشكل انتقائي والازدواجية في المعايير إزاء الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، قد أسهما بشكل كبير في وصول الأوضاع في هذه المنطقة الحساسة من العالم إلى الحالة الراهنة المؤسفة من التدهور والاضطراب. وتُذكي هذا النهج الانتقائي حالةُ الاستقطاب التي يشهدها المجلس والتي كانت إحدى سماته تاريخيا، بما قوض من قدرة المجتمع الدولي على تسوية أزمات مستمرة نشبت في السنوات الأخيرة، كما في حالتي اليمن وسورية، أو لإيجاد وإنفاذ حلول عادلة وشاملة لصراعات أقدم عمرا، مثل القضية الفلسطينية.

يدفعني ذلك إلى الانتقال للمحور الثاني لتعزيز العمل المتعدد الأطراف، والمرتبط بتحقيق الديمقراطية على الصعيد الدولي وضمان عالمية الأطر المتعددة الأطراف وعدالة التمثيل فيها. وقد أثبتت الأزمات المتعاقبة التي نواجهها كمجتمع إنساني أن العمل المتعدد الأطراف على نطاق مصغر أو دبلوماسية المحافل المغلقة أوجدت نوعا من المسار الموازي أو البديل، لم تحل دون اندلاع الأزمات، فضلا عن أنها لم تمكن المجتمع الدولي من تجاوزها. وهو ما ينطبق على المجالات كافة، من صون الأمن والسلم الدوليين وغيرها من الموضوعات والأزمات العالمية، بما فيها الأزمة المالية العالمية الأخيرة وآثارها وتداعياتها المستمرة.

وفيما يتعلق بمؤسسات العمل المتعدد الأطراف، أود أن أخص بالذكر ما يعتري مجلس الأمن من خلل هيكلي. فلا بد من إصلاح حقيقي يعالج هيمنة البعض على أعماله. ويؤكد ذلك على جوهر الموقف الأفريقي الموحد الذي يهدف إلى إحداث تغيير حقيقي في آلية اتخاذ القرار داخل المجلس وليس فقط تعديل شكلي صوري.

يدعوني ذلك إلى الانتقال للمحور الثالث والأخير فيما يتعلق برؤيتنا لتعزيز العمل المتعدد الأطراف ويتعلق بممارساتنا، ألا وهو عدم الالتزام بالعمل الجماعي لصعوباته ومشقة الجهد المطلوب لتحقيقه.

إن جوهر العمل الجماعي هو التوصل إلى حلول تبني على المساحات المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وصون السلم والأمن الدوليين، وهو ما يتطلب عمليا مداولات ومشاورات شاقة مطولة والتوصل لتوافقات ورؤى مبتكرة خلاقة. ولكن لا يمكننا إغفال انطباعات البعض التي تكرسها بعض ممارساتنا بأن منظمتنا - المنظمة الأساسية للعمل المتعدد الأطراف - تتحول بشكل متزايد إلى مجرد محفل للكلام والبيانات البعيدة عن حيز التنفيذ الفعلي ونطاق التأثير الفعال، الأمر الذي يوجد أنماطا من العمل المتعدد الأطراف الشكلي أو الزائف غير الحقيقي وهو أمر يجدر الانتباه له والتحذير منه.

إن قوة المنظمة تعتمد على إيماننا بها واحترامنا لميثاقها ومدها بالقدرة على أداء مهامها بفعالية. على ضوء ذلك، من الأهمية بمكان أن تمتد الطبيعة المتعددة الأطراف إلى عملية اتخاذ القرار وألا تتوقف عند المداولات والبيانات فحسب. كما إنه من الضروري تزويد المنظمة بالموارد التي تحتاجها لتنفيذ المهام التي أوكلناها إليها. وأود الإشارة في هذا الصدد إلى خطورة تزايد الاعتماد على المساهمات الطوعية من غير الميزانية الأساسية وذلك لفتحها الباب أمام المشروطية بما قد يحيد بنشاط المنظمة عن مهامها وبالعمل المتعدد الأطراف عن أهدافه ومراميه الأصلية.

ارتباطا بما تقدم من محاور ثلاثة أشرت إلى أهمية معالجتها، وبصفة بلدي من المساهمين البارزين في عمليات حفظ السلام وقرب تشرفه برئاسة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩ وبما أن أفريقيا هي أكثر القارات التي تنشط بها عمليات حفظ السلام وهي في ذات الوقت القارة التي تسهم بالعدد الأكبر من قوات حفظ السلام، دعوني أكرر ترحيب مصر باعتماد إعلان الالتزامات المشتركة الذي بادر به الأمين العام بما يتيح المجال للدول المساهمة بقوات للإسهام بشكل أكبر في النقاشات ذات الصلة بتطوير عمليات السلام.

وتؤمن مصر في هذا الصدد بأن الارتقاء بفعالية عمليات حفظ السلام يتطلب نظرة شاملة لكافة مراحلها بدءا من صياغة ولاياتها ومراجعاتها الدورية ومرورا بتصميم هيكل البعثات وعمليات التجهيز والنشر وانتهاء باستراتيجية الخروج من ميدان العمليات. وبالتالي فإنه يتعين وضع الأطر العملية والموضوعية لتقييم الأداء، بما في ذلك أجهزة المنظمة المعنية بذلك، ومدى كفاية الموارد لتنفيذ الولايات وملاءمة هيكل البعثات لطبيعة الولاية وللبيئة الأمنية والسياسية المحيطة بها.

وفي هذا الإطار، ستواصل مصر من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩ التركيز على مختلف أبعاد تنفيذ إعلان الالتزامات المشتركة، لا سيما من خلال تعزيز الإطار المؤسسي للحوار الثلاثي بين الدول المساهمة بقوات وتلك المساهمة بالعتاد والتمويل والأمانة العامة، فضلا عن تعميق المشاركة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة في موضوعات حفظ السلام وجهود إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات.

في هذا السياق، وكتحرك عملي، تستضيف مصر في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري مؤتمرا إقليميا رفيع المستوى حول تطوير أداء عمليات حفظ السلام في أفريقيا للبناء على مضمون إعلان الالتزامات المشتركة وإتاحة المجال للدول المساهمة بقوات للإسهام في النقاشات ذات الصلة بتطوير عمليات حفظ السلام.

ختاما، لقد اعتدنا على وجود الأمم المتحدة واعتدنا أيضا انتقادها متجاهلين أن ما يخرج عنها إنما هو محصلة تعاوننا أو امتناعنا عن التعاون فيما بيننا. اسمحوا لي في الختام أن أستذكر كلمات تحمل قدرا كبيرا من الحكمة والبصيرة ويجدر بنا أن نسعى للبناء عليها، هي كلمات للأمين العام الأسبق الراحل الدكتور بطرس بطرس غالي أمام أول اجتماع على مستوى القمة لمجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، حيث قال:

> ”إن الأمن الجماعي لا يمكن أن يقوم إلا على ثقة وحسن نية جماعيين – ثقة بالمبادئ التي ينظم بها وحسن نية في الوسائل التي يراد أن يكفل بها. ومع كل الاضطرابات الواقعة في المجتمع الدولي، لم تعد هناك سوى قوة واحدة يمكنها أن تفرض النظام على الفوضى البادئة في الظهور: إنها قوة المبادئ التي تسمو فوق المفاهيم المتغيرة للنفع الذاتي.“ (S/PV.3046، ص ١١).

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد مارديني (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترحيبا حارا بعقد هذه المناقشة بشأن تعزيز نهج تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. نعلم من واقع عملنا في المجال الإنساني في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم بالغ أهمية التعاون فيما بين الدول لصون السلم والأمن الدوليين. وبوصفنا حماة للقانون الدولي الإنساني، أقمنا أيضا علاقات متميزة مع الدول ورأينا كيف تحقق نهج تعددية الأطراف الفعالة تأثيرا طويل الأمد.

ستحتفل اتفاقيات جنيف بالذكرى السنوية السبعين العام المقبل لإبرامها. وقد اعتمدت في عام ١٩٤٩ بعد أن صدقت عليها الدول عالميا، وهي في صميم القانون الإنساني الدولي. وحتى يومنا هذا، نرى تأثيرها في الميدان. وندرك جيدا أنها لا تشكل دليلا فحسب على أن نهج تعددية الأطراف يمكن أن

ينجح، بل إنها ضرورية لكي ينجح نهج تعددية الأطراف. وأود اليوم أن أشدد على ثلاث نقاط بشأن أهمية القانون الإنساني الدولي في تحسين التمسك بنهج تعددية الأطراف والتصدي بفعالية للتحديات العالمية التي تواجهنا اليوم.

أولا، يخفف القانون الإنساني الدولي من المعاناة الناجمة عن النزاعات المسلحة وتأثيرها على حياة الناس. وتعزز الاتفاقات المتعددة الأطراف فيما بين الدول القانون الإنساني الدولي لكفالة وضع الحدود القانونية. فعلى سبيل المثال، ضمنت الجهود المتعددة الأطراف تنفيذ اتفاقات إنسانية بشأن الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والألغام الأرضية وتجارة الأسلحة. فتلك القواعد تنقذ الأرواح. إن المناقشات الحالية المتعددة الأطراف بشأن أسلحة جديدة معينة ضرورية لإبقاء القانون الإنساني الدولي مواكبا للتطورات السريعة في التكنولوجيا.

ومن شأن مزيد من الدعم الحكومي لتنفيذ القانون الدولي الإنساني واحترامه أن يساعد على منع وتقليل المعاناة البشرية في حالات النزاع المسلح.

ثانيا، ينظم القانون الدولي الإنساني أساليب ووسائل الحرب ويحصرها. تنطوي النزاعات المسلحة اليوم على عدد كبير من الدول في نزاعات إقليمية طال أمدها في كثير من أنحاء العالم، وكثيرا ما تعمل معا في تحالفات متعددة الأطراف وعمليات مشتركة. يجب أن تحترم العمليات العسكرية المتعددة الأطراف القواعد التي وضعتها الدول وألزمت نفسها بها بموجب اتفاقيات جنيف والعناصر الأخرى للقانون الدولي الإنساني. إن الدول التي تدعم الأطراف في النزاعات المسلحة يمكنها بل ينبغي لها أن تستخدم نفوذها على سير الأعمال القتالية من أجل تشجيع زيادة احترام القانون الدولي الإنساني. ويمكنها القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال دمج القواعد الإنسانية في سياساتها وسياسات شركائها بشأن استهداف الأهداف العسكرية وتدريب الجنود والمقاتلين واحتجاز الخصوم.

ثالثا، القانون الدولي الإنساني هو قانون قائم على المبادئ ومتمحور حول الإنسان. بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يولى الاعتبار الواجب لجميع شعوب العالم والمساواة بين الدول في السيادة. إن هذا الرأي المتمحور حول الإنسان هو جوهر القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ والمنظمات الإنسانية المحايدة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. إن عملنا في الحد من المعاناة البشرية في جميع المجتمعات المتضررة من النزاع يقوم على مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. والتعاون المتعدد الأطراف الذي يحترم هذه المبادئ والقواعد – التي توافقت عليها جميع الدول – أمر ضروري إذا أريد للعمل الإنساني أن يكون فعالا، بحيث يمكن للمدنيين أن يتلقوا الدعم الذي يحق لهم بموجب اتفاقيات جنيف.

إن القانون الدولي الإنساني جزء لا يتجزأ من تعددية الأطراف، وتعددية الأطراف تشكل جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني. تحقق هذه القواعد – التي وضعتها الدول بجهد جهيد على مر السنين – توافقا في الآراء متعدد الأطراف بشأن حدود العنف، والذي يمكن استخدامه في الميدان كل يوم من أجل الحد من المعاناة الإنسانية وحماية البنى التحتية الأساسية. وتعمل هذه القواعد على أفضل وجه عندما تقوم تعددية الأطراف بوظيفتها. ويحتاج الأشخاص الذين يعانون في حالات النزاع المسلح إلى تعددية الأطراف التي تقوم بوظيفتها. وتتمثل دعوتنا إلى مجلس الأمن بمناسبة الذكرى السنوية السبعين المقبلة لاتفاقيات جنيف، في أن يجدد التزامه تجاه الناس والقانون الدولي الإنساني وتعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرني ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم. إن الوفد الأيرلندي يعتبرها فرصة طيبة ومواصلة للمناقشة الرفيعة المستوى في الجمعية العامة لهذا العام. في الواقع، كما تشير مذكرتكم

المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2018/982، المرفق)، سيدي الرئيس، فإن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الجمعية العامة قد تكلمت دفاعا عن تعددية الأطراف – والكثير منها فعلت ذلك بحماسة كبيرة. كانت أيرلندا واحدة من تلك البلدان.

في ضوء زيادة زعزعة الاستقرار وعدم اليقين على الصعيد الدولي، أعرب نائب رئيس وزراء أيرلندا عن قلقه إزاء فعالية الأمم المتحدة في المستقبل (انظر A/73/PV.13). وأصرَّ على أن عمل المنظمة لا يمكن ببساطة أن يكرره العمل الثنائي الانتقائي وفي إطار صفقات حيث يهيمن القوي ولا تعود القرارات تستند إلى قوة الحجة والحاجة إلى نتائج منصفة. قد يبدو في هذه الساعة من ظهيرة يوم الجمعة أن ما سأقوله هو ضربٌ من ضروب القوالب النمطية، لكن ما نواجه من تحديات هي حقا هائلة وعالمية بدرجة لا يمكن لأي نهج أحادي أن يتصدى لها منفردا في الأجل الطويل. يبين لنا التاريخ أن الذين سلكوا هذا السبيل تعين عليهم العودة إلى الأسرة المتعددة الأطراف لتقاسم الأعباء والبحث عن حلول مشتركة.

كانت الصين من بين العديد من الدول الأعضاء التي أعربت عن القلق في المناقشة العامة بشأن الاتجاهات الحالية في الحوكمة العالمية. وأحطنا علما على وجه الخصوص بالسؤالين اللذين طرحهما وزير خارجية الصين:

> ''هل ينبغي أن نظل ملتزمين بتعددية الأطراف أو ندع النزعة الانفرادية تفرض نفسها؟ هل ينبغي لنا أن نسعى إلى الحفاظ على هيكل النظام العالمي أو نسمح بتآكله وانهياره؟''(A/73/PV.12، الصفحة ١٧)

يجب أن نكون واضحين جدا في إجاباتنا على الخيارات المطروحة إذ نسعى إلى تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. ولدى القيام بذلك، بطبيعة الحال، يجب علينا الدفاع عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن هناك تهديدات جديدة ومختلفة تماما للسلم والأمن الدوليين، ولبقاء كوكب الأرض وللتنمية المستقرة في مجتمعاتنا. في بعض الجوانب، لم تعد المناقشة بشأن تعددية الأطراف الفعالة، ولكن بشأن إنقاذ النظام المتعدد الأطراف.

كما تشير المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة بحق، يجب علينا معالجة المسائل الأمنية المتشابكة التقليدية وغير التقليدية. وإجمالا، يجب أن نقر بالطابع الحيوي للعوامل الجديدة والمختلفة، من قبيل تغير المناخ والهجرة. من يمكن ألا يقتنع ببيان رئيسة وزراء بربادوس في المناقشة العامة الذي وصفت فيه أثر الفيضانات على الدولة الجزرية التي تنتمي إليها (انظر A/73/PV.13)؟ من ذا الذي يمكن أن يكون لديه أي شك بعد سماع كلمات رئيس وزراء ليسوتو عن الحجم غير مسبوق للتحديات التي تواجه المهاجرين والآثار المترتبة علينا جميعا (المرجع نفسه)؟

الوقت المتاح اليوم قصير للغاية، لا يمكنني أن آمل في تفصيل الكيفية التي يمكننا بها تعزيز نظام الأمم المتحدة عموما. بيد أن هناك بعض الأشياء الواضحة، وإن لم تكن سهلة. نحن بحاجة ببساطة إلى تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف التي وقعنا عليها، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة. سيعطي ذلك المصداقية والقوة لنظامنا. نحن بحاجة إلى جعل جدول الأعمال المتعدد الأطراف ذي صلة بالتأكد من مشاركة وشمول الفئات المستهدفة الرئيسية، مثل النساء والشباب، وجعلهم المحور.

يجب أن نعزز شراكاتنا. اليوم، ما من بلد يمكنه أن يفعل ذلك بمفرده. يجب على الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على العمل على الصعد المحلي والوطني والإقليمي، ومع الشركاء الدوليين. ونرى دورا للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص. يجب أن نبلغ بنجاحاتنا. تقوم المنظمات الدولية بعمل عظيم في العديد من المجالات مثل الصحة والتعليم والدعوة لحقوق الطفل. وينبغي لنا ألا نسمح لذلك بأن يمر دون أن يلاحظه أحد أو يبلغ عنه.

تعتقد أيرلندا أننا بحاجة إلى الضغط من أجل التغيير، وليس مجرد إصلاح الهياكل الإدارية والمتعلقة بالميزانية في المؤسسات المتعددة الأطراف. نحن نحتاج إلى إصلاح سياسي بسيط ومباشر وواقعي في الأمم المتحدة - ولا تقوم الحاجة إلى الإصلاح أكثر منها هنا في مجلس الأمن. من شأن الإصلاحات السياسية في الأمم المتحدة، ولا سيما في تكوين المجلس، أن تتيح زيادة الشعور بالملكية والمشاركة من جانب الدول الأعضاء، وعامة جمهورنا، وتعزيز مراكزها. ونعتقد على وجه الخصوص أن الظلم المنطوي على مفارقة تاريخيّة ولا سيما فيما يتعلق بالتمثيل الناقص لأفريقيا يحتاج إلى تصحيح في القريب العاجل. ونعتقد أيضا أنه ينبغي النظر في تخصيص مقعد للدول الجزرية الصغيرة، لكن هذا يتخطى مسألة تكوين المجلس. ونود أن نرى وضع حد لاستخدام حق النقض في هذا الجهاز. في غُضُونِ ذَلِكَ، نؤيد تأييدا تاما المبادرة الفرنسية - المكسيكية للحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

إن بلدي، أيرلندا، مقتنع بأننا نحتاج إلى مكافحة الخطاب الذي فحواه أن المشاركة الجماعية تقلل بشكل ما من سيادتنا. إن دبلوماسية الصفقات التي يمارسها القوي ضد الضعيف تمثل تهديدا حقيقيا لوضعنا كدول مستقلة.

وكما تشير المذكرة المفاهيمية، فإن المبدأ الأساسي لتعددية الأطراف هو أنه تجب معالجة الأمور على الساحة الدولية بطريقة منصفة وعادلة. بالنسبة لدولة صغيرة مثل أيرلندا، هذا يعني إعطاء كل دولة الفرصة لأن يكون صوتها مسموعا وأن تُراعى شواغلها بصورة موضوعية.

وحيث أننا نتطلع إلى عضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١ -٢٠٢٢، فإننا نقول ذلك بقناعة صادقة.

وإذ نحيي الذكرى المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى، فإننا نذكر تماما التكلفة الباهظة للنهج الانفرادي والنزعة القومية التي لا تخضع لأي ضابط وما ترتب على ذلك من حروب. والمعارك المدمرة التي دارت قبل ١٠٠ عام دليل قاطع على حاجتنا إلى كسب معركة اليوم لصالح تعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل سنغافورة بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وبلدكم الصين على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. وأهم ما في الأمر أن الجميع يرون أنها جاءت في الوقت المناسب، بالنظر إلى كثرة البلدان التي أخذت الكلمة.

لدي إيمان راسخ بما تنطوي عليه تعددية الأطراف من فضائل في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه البشرية وفي تعزيز السلام والتنمية المستدامين. وفي صميم النظام المتعدد الأطراف، نجد الأمم المتحدة، وهي أكبر تجمع للدول القومية. فهي تجسد المجتمع الدولي وتعبر عن عزمنا الجماعي على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتوفر الأمم المتحدة منبراً للحوار والتعاون يقوم على القواعد، إذ تجمع بين الدول، كبيرها وصغيرها، على أساس المساواة في السيادة.

ويحزنني أن أقول إن تعددية الأطراف تتعرض الآن لضغوط غير مسبوقة. وثمة تحد يواجه الأمم المتحدة في التصدي للتحديات العالمية التي تزداد تعقيدا - من النزاعات في المناطق النائية من العالم إلى تغير المناخ، ومن الإرهاب إلى الفقر المدقع ومن أسلحة الدمار الشامل إلى الأوبئة.

وأود أن أشير إلى عدم إحراز تقدم في حل قضية فلسطين، وهي إحدى أقدم المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. إن قصور الأداء يولد نقص الثقة، وقد أصبحت

علامات نقص الثقة تجاه الأمم المتحدة أكثر انتشارا من أي وقت مضى، كما يتبين من تزايد اللجوء إلى النزعتين الانفرادية والانعزالية، وانسحاب البلدان من الالتزامات المتفق عليها دوليا، وتسبب الخلافات التجارية في نزاعات تضر بالاستقرار الاقتصادي العالمي، واستخدام التدابير القسرية من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة الوطنية. وفي الواقع، إن بعض أكبر مشكلات العالم اليوم ناجمة على وجه التحديد عن تصرفات غير مسؤولة من هذا القبيل. وعلى ضوء هذه الخلفية، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية.

أولا، علينا جميعا أن نجدد التزامنا بتعددية الأطراف. فما من دولة، مهما كانت قوية، يمكنها أن تتصدى بفعالية للتحديات العالمية بمفردها. لقد أنشئت الأمم المتحدة لتسخير جهودنا الجماعية، علما بأننا سنفشل إذا عملنا مشتتين. وقد كان ذلك صحيحا في عام ١٩٤٥، ولا يزال صحيحاً اليوم أيضاً. ويجب ألا يُعتبَر العالم لعبة صفرية النتيجة. وقال كوفي عنان ذات مرة:

> ”فالسلام والأمن والحرية ليست سلعا أساسية محدودة ... يمكن لدولة من الدول أن تمتلكها على حساب دولة أخرى ... كلما ازداد سلم أية دولة وأمنها وحريتها، ازدادت إمكانية حصول جيرانها على السلم والأمن والحرية“. (A/57/PV.2، صفحة ٢).

وأود الإشارة إلى عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، الذي شدد عليه الأمين العام بوصفه مثالا ملموسا على نجاح تعددية الأطراف. وباعتبارها من الأعمال الرئيسية لمجلس الأمن، فإن الهدف من أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام هو تمكيننا من الإسهام في إحلال السلام والأمن وتشاطر المسؤولية تحت راية الأمم المتحدة. ومع ذلك، يرتهن بقاء تعددية الأطراف في نهاية المطاف بقدرة الأمم المتحدة على التكيف مع التحديات الجديدة وبمدى جودة استجابتها.

والنقطة الثانية التي سأتناولها هي أنه يجب علينا أن نعزز دعمنا لإصلاح الأمم المتحدة. ويقتضي تعزيز تعددية الأطراف تقوية الأمم المتحدة. وإصلاح الأمم المتحدة بالغ الأهمية لكفالة أن تظل المنظمة مجدية وملائمة لتحقيق الغرض المنشود منها ولكي تترك أثرا على أرض الواقع. ويجب أن تُترجم جميع تلك الكلمات والمصطلحات إلى إجراءات ملموسة. ونحن الآن في مرحلة تنفيذ الإصلاحات الواسعة النطاق التي استهلها الأمين العام. ومن واجبنا ضمان أن تظل العملية شاملة للجميع وشفافة. والهدف من عملية الإصلاح واضح. فالأمم المتحدة يجب أن تكون أقدر على مساعدة البلدان في الحفاظ على السلام والتنمية. وعندها فحسب، يمكننا استعادة ثقة المجتمع العالمي في الأمم المتحدة.

وثمة الكثير مما يتعين القيام به للتعريف بإنجازات المنظمة وما تضطلع به من أعمال إيجابية. وربما علينا زيادة تسخير قوة وسائل التواصل الاجتماعي والعمل مع الجهات صاحبة المصلحة في الأمم المتحدة على نطاق أوسع لتدارس آرائها خلال مداولاتنا هنا، والعكس صحيح. لقد قال كثيرون إن علينا أن نستثمر في الدفاع عن تعددية الأطراف. ويجب علينا أيضا أن نتأكد من أن ما استثمرناه في الماضي لم يكن عبثاً. ويتمثل اختبار بسيط لرغبتنا في تعددية الأطراف في تجديد التزامنا بالاتفاقات السابقة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وكذلك اعتماد الاتفاقات المقبلة، مثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وهذا اختبار بسيط بالنسبة إلينا جميعا.

ختاماً،لقد استعمل رئيس بلدي، السيد جوكو ويدودو، استعارة مثّل فيها العالم بالمسلسل التلفزيوني لعبة العروش ”Game of Thrones“ حيث يدنو فصل الشتاء الذي يحمل الشر في طياته، وذلك في معرض الإشارة إلى النظام المتعدد الأطراف الذي يتعرض للهجوم. وجاء ذلك في بيانه الافتتاحي

خلال الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٨ لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المعقود في بالي في الفترة من ٨ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أضيف أنه إذا أتى الشتاء فعلا، فسنعاني جميعا من لسعات البرد القاسية. وما من بلد سينجو، إذا ما اخترنا النزعة الانفرادية بدلا من تعددية الأطراف. بل ستتجمد في مساراتنا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج.

يتعرض النظام المتعدد الأطراف لضغوط، شأنه في ذلك شأن القواعد التي يستند إليها. ويصب إنشاء نظام دولي يقوم على القواعد في مصلحة جميع الدول الأعضاء. إذ يحقق القدرة على التنبؤ، ويهيئ الظروف المواتية للتصدي للمشكلات على الصعيد العالمي. فقد كانت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس ثمارا للتعاون المتعدد الأطراف. وجميع هذه الاتفاقات بالغة الأهمية في التصدي للتحديات العالمية. فالتنمية المستدامة العالمية تواجه معوقات بسبب تغير المناخ والنزاعات وانعدام الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان.

ويجب أن نضاعف جهودنا الجماعية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحروب وكبحها، وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ككل، ولا سيما لمن هم في أشد الحالات ضعفا. ويجب أن نفهم الصلات القائمة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن وأن نستفيد من تلك الصلات. ومن المهم للغاية تطبيق منظور جنساني في جميع مجالات السياسة العامة وأن نشرك النساء والرجال على حد سواء.

وتضر عواقب انعدام الاستقرار بنا جميعا، وتستدعي التهديدات الأمنية العالمية استجابات عالمية. ويجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على اتخاذ ما يلزم من إجراءات، وكذلك الأمر بالنسبة إلينا كدول أعضاء. ويمثل الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالهما ومظاهرهما تهديدا عالميا حقيقيا. ويقتضي هذا التهديد استجابة عالمية. وترى بلدان الشمال الأوروبي أن أي تدبير من التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف يجب أن يتماشى مع سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وفضلاً عن ذلك، تشجع بلدان الشمال الأوروبي المجلس على الاستفادة الكاملة من ولايته في المشاركة في جهود الوساطة ودعمها وتشجيعها، كما فعل عندما قدم دعما موحدا وواضحا لعلمية السلام في كولومبيا. ومع ذلك، فإن الوساطة ليست حلا سريعا ولا يمكن القيام بها بطريقة نهج واحد يناسب الجميع. وتظل التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمرا بالغ الأهمية إذا أردنا التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات.

وندرك أن المنظمات الإقليمية غالبا ما تكون أقدر على الاضطلاع بدور رئيسي في جهود الوساطة. ونرحب بالعلاقات المعززة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، وندعم تلك العلاقات.

إن منظمة التجارة العالمية أداة أساسية متعددة الأطراف تعزز قدرتنا على التجارة والتفاعل مع العالم. ونحن بحاجة للدفاع عن منظمة التجارة العالمية وإصلاحها. وقد أسهمت اتفاقات التجارة الحرة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر وانخفاض معدلات وفيات الأطفال. وبلدان الشمال الأوروبي من الدول المؤيدة بشدة للترتيبات التجارية القائمة على القواعد والتي يمكن التنبؤ بها.

ويجب علينا نحن، الأمم المتحدة، أن نقوم بدورنا، ويجب أن نقوم به بشكل أفضل. إن العالم بحاجة إلى أمم متحدة أقوى

وأكثر تماسكا وفعالية واستجابة، ولذلك، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تواصل دعم برنامج الإصلاح الذي أعده الأمين العام. وسنكون نحن، بلدان الشمال الأوروبي، شركاء باستمرار من أجل تحقيق مستقبل مشترك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إيمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الصينية على عقدها لهذه المناقشة.

مما لا شك فيه أننا نواجه أزمة في نهج تعددية الأطراف في عالم اليوم المتشابك والمعولم. وبديل النظام القائم على القواعد هو الفوضى. ومن هنا، فإن واجبنا المشترك هو تعزيز النظام المتعدد الأطراف من خلال إصلاحات هادفة وجعل المؤسسات المتعددة الأطراف أكثر ملاءمة للغرض المنشود. وتوجد الأمم المتحدة في صميم ذلك، وفي هذا السياق، نرحب بإصلاحات الأمم المتحدة التي أطلقها الأمين العام، ضمن الأركان الثلاثة للمنظمة.

وعندما نتكلم عن تعطيل النظام القائم على القواعد، فإن المنطقة التي جئت منها ليست استثناء. ومما يؤسف له أنه تم القضاء عليه جراء الدور التدميري لأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمعاناة جورجيا من عدوان عسكري واسع النطاق قام به الاتحاد الروسي، وأسفر عن احتلال غير قانوني لـ ٢٠ في المائة من أراضي بلدي. وبعد بضع سنوات، وقعت أوكرانيا ضحية لنفس المعتدي. وجرت هذه الانتهاكات الصارخة للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي في تجاهل تام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وشكلت ضربة قاصمة للأمن الأوروبي والنظام الدولي برمته.

لا تزال حكومة جورجيا ملتزمة التزاما راسخا بانتهاج سياسة سلمية لتسوية النزاع موجهة نحو إنهاء احتلال المنطقتين الجورجيتين، من جهة، وتحقيق المصالحة وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية التي قسمتها الحرب وخط الاحتلال من جهة أخرى. ومع ذلك، فإننا نواجه في كثير من الأحيان تحديات غير متناظرة تعوق مبادرات السلام لدينا.

وبينما نتكلم، يستمر نظام الاحتلال الروسي في تسخينفالي بتحصين خط الاحتلال المتاخم لقرية أتوتسي، في بلدية كارلي، عن طريق نصب حواجز اصطناعية طولها كيلومتر واحد. ووصلت بالفعل أسوار الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز الاصطناعية التي أقيمت على طول خط الاحتلال إلى ١٠٠ كيلومتر، مما أدى إلى تقسيم العائلات وحرمانها من الحق في حرية التنقل والوصول إلى ممتلكاتها وأراضيها الزراعية ومواقعها الدينية ومقابرها، فضلاً عن الرعاية الصحية، وخدمات الطوارئ والتعليم بلغتها الأم. لقد أبلغت المجلس سابقا عن عمليات الاختطاف والتعذيب والقتل بسبب الأصل العرقي التي تعرض لها السكان المدنيون الذين يعيشون على طول خط الاحتلال. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، واصلت السلطة القائمة بالاحتلال حشد قواتها العسكرية، بدلا من الالتزام بالاتفاق الذي وقعته، وهو اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم تحت رعاية الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

ومن الواضح وجود حاجة إلى إنشاء آليات أمنية دولية فورا في الميدان، فضلا عن تيسير إمكانية وصول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين دون عوائق إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا. وما نراه بديلا لذلك هو الاستهداف المتعمد من جانب الاتحاد الروسي لأشكال التفاوض هذه من خلال تقويض الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، التي أنشئت في إطار مناقشات جنيف الدولية. ولا نحتاج إلى التأكيد على الأهمية الحاسمة لمباحثات جنيف الدولية ومبادئ حقوق الملكية

الفكرية - وهي أشكال تفاوض فريدة لمعالجة وحل المسائل الأمنية والإنسانية التي يعاني منها الأشخاص المتأثرون بالنزاع الذي لم يحسم بين جورجيا والاتحاد الروسي. وكانت تلك الأشكال أساسية لمنع تفاقم النزاع على نطاق واسع في ضوء الاستفزازات الميدانية المتزايدة.

وأود أن أشير إلى أن مجلس الأمن قد انخرط بنشاط مع جورجيا من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٩، إلى أن أدى استخدام الاتحاد الروسي الوقح لحق النقض، إلى إعاقة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ومن خلال استخدام حق النقض ضد تمديد عملها عندما كانت هناك حاجة إليها، بعد وقت قصير من حرب آب/أغسطس ٢٠٠٨، حدثت سابقة خطيرة في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولأن الاتحاد الروسي طرف في النزاع، فإن استخدامه لحق النقض ضد تمديد ولاية البعثة يتناقض بشكل مباشر مع المادة ٢٧ من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة. فالفقرة ٣ من المادة ٥٣ تنص بوضوح على أنه ”يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت“.

وأدى سوء استخدام حق النقض إلى عواقب مأساوية في أجزاء أخرى من العالم أيضا، إذ سجلت حالات كثيرة لاستخدام حق النقض في السنتين الماضيتين. ولذلك، نرى أنه من الأهمية بمكان إصلاح مجلس الأمن، والأمم المتحدة بشكل عام، لزيادة فعاليتهما في التصدي للتحديات العالمية، سواء كانت نزاعات، أو أزمات إنسانية أو اقتصادية، أو تهجيرا قسريا، أو تغيرا مناخيا. وسيمكننا ذلك من تحقيق تماسك المجتمعات واندماجها وتنميتها، مع احترام القانون الدولي ووجود النظام القائم على القواعد في صميمه.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد غونثاليث (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ وفد جمهورية الصين الشعبية على تولي قيادة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكره على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية التي قدمها لنا (S/2018/982، المرفق).

ويعتقد وفد بلدي أن عقد هذه المناقشة المفتوحة مناسب تماما من حيث التوقيت. فالتحديات العالمية التي نواجهها تتطلب من المجتمع الدولي أن يعزز أساليب عمله لكي نتمكن من أن نصبح أكثر كفاءة. وفي مواجهة هذه التحديات، يجب علينا أيضا أن ننظر في كيفية تعزيز جميع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بدون المس بأي منها. وأود أن أشير إلى ثلاثة مواضيع في بياني.

أولا، أكرر التأكيد على الأهمية التي توليها كولومبيا لمقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة. فهي ليست تعدادا لا طائل من ورائه للقيم والأهداف العامة؛ بل هي الأساس ذاته الذي تقوم عليه منظمتنا، وهي ما يمكّن الدول من السعي الدؤوب والجماعي إلى تحقيق عالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا. إن المقاصد والمبادئ تدعم القانون والعلاقات الدولية، وهي صالحة اليوم كما كانت قبل سبعة عقود.

إن حكومة الرئيس دوكي ماركيث تؤمن إيمانا راسخا بأن عالم اليوم، في ضوء العدد المتزايد للأطراف الفاعلة المشاركة في العلاقات الدولية، يتطلب نظاما للحوكمة يساعد في الوقت نفسه على تنظيم وتسيير إدارة الشؤون الدولية، ويساعد أيضا على تعزيز قدرات الدول، وتلبية متطلبات المجتمع وضمان تحقيق الصالح العام. وتوطيد المنتديات المتعددة الأطراف يزيد من درجة التماثل في العلاقات الدولية، مما يسهم في تحقيق الشفافية ووضع قواعد عادلة للعبة يمكن قبولها من قبل الجميع. إن المشاركة الواسعة والديمقراطية للدول في المحافل المتعددة الأطراف تمكننا من صياغة التزامات مشتركة والوفاء بالواجبات

الناشئة عنها، وبالتالي، تعزيز مبدأ المسؤولية الجماعية كمعيار لمواجهة التحديات العالمية.

وبالتالي، فإن تعزيز تعددية الأطراف يدعم التعاون ويعزز القواعد لكي تصبح أكثر عدلاً وأكثر توازناً. وليس هناك ما هو أكثر فائدة لجهود المجتمع الدولي في كفاحه ضد الآفات التي تثقل كاهلنا من وجود التزامات تتعهد بها الدول بطريقة ديمقراطية. ويجب تطويرها كنتيجة للحوار والمشاورات السياسية وإقرارها بناء على معايير متوازنة تعزز المؤسسات وتعزز النظام الدولي.

و المسألة الثانية التي أود تناولها هي الحاجة إلى المرونة والتكيف في منظمتنا. وسيضمن التنفيذ الفعال للإصلاحات الثلاثة لمنظومة الأمم المتحدة التي يقودها الأمين العام أن تكون إدارتها أكثر حداثة وشفافية وكفاءة. ويشمل ذلك أيضا تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بنظام قائم على تحقيق النتائج، حتى تتمكن المنظمة من الوفاء بولاياتها على وجه السرعة.

وبالمثل، فإن حماية مجلس الأمن وتعزيزه يعني أنه من الضروري إرساء الديمقراطية في هذه الآلية الجماعية. وعندما نتكلم عن مجلس أكثر ديمقراطية، فإننا نشير إلى هيئة أكثر تمثيلاً وأكثر شفافية وأكثر فعالية. لقد قدم وفد بلدي، مع بلدان مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، مقترحات قوية تدعو إلى إصلاح مجلس الأمن الذي سيتقيد بتلك المبادئ عن طريق زيادة عدد المقاعد غير الدائمة وإنشاء فئة جديدة لفترة عضوية أطول، أو إدخال إمكانية المقاعد المؤهلة لإعادة الانتخاب.

وأخيرا، هناك حاجة ماسة لوضع الوقاية في صميم أنشطة المنظمة. لقد حدد الأمين العام الوقاية كأولوية لجعل المنظمة أكثر فعالية ولإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وينبغي لهذا النهج أن يقود المنظمة إلى الاستجابة بسرعة وبطريقة منسقة بغية التوصل إلى نتائج في الميدان ونعتقد أن تعزيز دور المنسق المقيم للأمم المتحدة نتيجة لإعادة تنظيم المنظومة الإنمائية ، في الوقت الحالي، يمكنه، بل يجب عليه، أن يؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد.

إن منع نشوب النزاعات يعني تعزيز المؤسسات وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. ويعني وضع احترام حقوق الإنسان في صميم السياسات الوطنية والدولية. ويعني حماية وتمكين النساء والفتيات – وهي إحدى أهم الخطوات في مجال التنمية المستدامة. ويعني تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأختتم بياني بإعادة تأكيد التزام وفد بلدي بنظام دولي قائم على القواعد جوهره الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلدغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم،سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إنني أدعم موضوع تعددية الأطراف دعما قويا.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة من أجل التفكير في الحاجة إلى تعزيز نهج تعددية الأطراف. وكذلك أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به في ذلك الصدد.

وتؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لا يمكننا معالجة وحل مشاكل عالمية، في عالم مترابط ومعولم، إلا من خلال وسائل متعددة الأطراف، بما في ذلك الحوار والتعاون الدولي. ويبين لنا التاريخ أن النظام العالمي القوي المتعدد الأطراف والشامل والقائم على القواعد ضروري لصون السلم والأمن العالميين. وتحتم علينا مسؤوليتنا المشتركة أن ندافع عنه ونعززه.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لأن العالم كان قد دفع ثمنا باهظا جدا لغياب نظام دولي موثوق وفاعل. وقد كان من الضروري إنهاء عالم تتغلب فيه فيه القوة على الحق، وتهيمن فيه الدول الكبرى وتمزق جاراتها. ولاتفيا مقتنعة بأنه لا يمكن الحيلولة دون وقوع العالم في الفوضى إلا بالاحترام الحقيقي لميثاق الأمم المتحدة. فالعلاقات بين الدول يجب أن تكون مستندة حصرا إلى القانون والحوار، وليس إلى القوة والإكراه.

وقد ظلت لاتفيا تدعم تعددية الأطراف بقوة منذ استعادتها لاستقلالها وانضمامها للأمم المتحدة في عام ١٩٩١. وظلت لاتفيا على الدوام تدعم القانون الدولي دعما قويا وتروج للمبادئ العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. فتلك المبادئ أساسية في الحفاظ على نظام دولي يقوم على القدرة على التنبؤ واستقرار الدول وأمنها. وبالنسبة لنا، فإن الأمم المتحدة في صلب النظام المتعدد الأطراف – والمكان المناسب لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية.

إن المسائل الملحة الراهنة – مثل النزاعات والإرهاب وتغير المناخ والهجرة، على سبيل المثال لا الحصر – تشدد على أهمية الركائز الثلاث للأمم المتحدة جميعها وزيادة ترابطها؛ وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. إنها أكثر أهمية الآن إذ تنهض الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجزئية وأهدافها.

ولمنع نشوب النزاعات مكانه اللائق في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة. كما إن العمل المبكر من جانب الأمم المتحدة في الحالات المثيرة للقلق أمر البالغ الأهمية. وتؤمن لاتفيا إيمانا راسخا بأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد عناصر أساسية لصون السلام والأمن. ولذلك، من المهم العمل في وقت مبكر وعلى نحو فعال أينما تحدث انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. فهي يمكن أن تكون مؤشرا مبكرا لانزلاق نحو النزاع أو لتصعيد النزاع.

بيد أن إمكانات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات، أو استمرارها أو تجددها لم تستخدم بفعالية. وفي أغلب الأحيان، لم تتمكن الأمم المتحدة من منع نشوب النزاعات وبناء السلام أو إنهاء ارتكاب الفظائع. وغالبا ما تنفق الموارد على الاستجابة للأزمات وإدارتها بدلا من منع نشوبها. وتدعم لاتفيا، في ذلك الصدد، برنامج الأمين العام المراعي للمنظور الجنساني، بما في ذلك بشأن الأسلحة التقليدية والأسلحة الخفيفة. ولذلك السبب اختارت لاتفيا العنف القائم على نوع الجنس كموضوع لرئاستها لمعاهدة تجارة الأسلحة.

وتتحمل الدول الأعضاء في مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. فتقاعس مجلس الأمن عند ارتكاب الفظائع الجماعية يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ أن الأعضاء الدائمين في المجلس يتمتعون بامتياز خاص – حق النقض – من أجل حماية ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي، فهم كذلك يتحملون مسؤولية خاصة بأن يستخدم هذا الحق لمصلحة السلام والأمن المشتركين. وكذلك نعتقد أنه قد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن. فينبغي لنا جميعا أن نركز على تعزيز شرعية هذه الهيئة الهامة.

وينبغي بذل جهود جادة للتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة. ويجب على جميع الدول الأعضاء احترام السلامة الإقليمية والسيادة، على النحو المنصوص عليه في مبادئ الميثاق ومقاصده.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الأمم المتحدة كمنظمة قادرة على التغيير من أجل التصدي وفقا لذلك لتحديات القرن الحادي والعشرين. وتؤيد لاتفيا إصلاحات الأمين العام من أجل تقريب الأمم المتحدة من الشعوب وأن تقدر على الاستجابة لاحتياجاتها للأمن والرفاه. ويمكن للأمم المتحدة ويجب عليها أن تكون فاعلا عالميا كبيرا، ومجتمعا للأمم يعتز بقيمه ويلتزم بتعددية الأطراف ومبادئ القانون الدولي.

ويمكن أن تكون الدبلوماسية المتعددة الأطراف صعبة، ولكن حتى في ظل الخلافات فيما بين الدول الأعضاء تم تحقيق تنازلات كبيرة في شكل اتفاقات دولية، بوضع الناس وكوكبنا في صميم ما نفعله. ويمكننا أن نعزز مبادئ تعددية الأطراف بتعزيز الوحدة والعمل الجماعي. فنحن جميعا ملزمون بالتغلب على التحديات القائمة للزمن المعاصر وأن نجعل العالم مكانا أفضل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، وجمهورية الصين الشعبية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ولأغتنم هذه الفرصة كذلك لأشكركم، سيدي الرئيس، على مدكم إيانا بالورقة المفاهيمية المفصلة (S/2018/982، المرفق) لتوجيه هذه المناقشة. وبالمثل، فإننا نرحب بالإحاطات الإعلامية التفصيلية بشأن هذا الموضوع التي قدمها في وقت سابق اليوم كل من الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة بالنيابة، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس محكمة العدل الدولية.

وترحب كينيا بهذه المناقشة حسنة التوقيت، وهي مدركة على الدوام لحقيقة أن سعيها إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية يسترشد ببعض المبادئ الهامة. ومن بين هذه المبادئ السعي إلى تحقيق التعايش السلمي مع الدول المجاورة والدول الأخرى، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، وكذلك احترام المعايير والأعراف والقوانين الدولية.

لقد أصبحت إنسانيتنا المشتركة عنصرا ثابتا في العالم الحديث المعولم. وتركز كينيا تركيزا شديدا على التعاون والتعاضد وبناء الشراكات في التصدي للتحديات المشتركة والاستفادة من الفرص المتاحة. وذلك ما يدعونا ميثاق الأمم المتحدة إلى القيام به. ونحن نؤمن بأنه يشكل جوهر تعددية الأطراف.

غير أن ما يبدو من انفصام أساسي بين عدد متزايد من التحديات العالمية والهياكل الدولية الحالية غير الكافية لحل المشاكل وصنع القرار على الصعيد الدولي، يدعو إلى نظرة جديدة على العقود السبعة من وجود الأمم المتحدة وما يحمله المستقبل.

وعلينا أن نتساءل لماذا قادت العولمة، إلى حد ما، إلى فقدان الزخم في تعددية الأطراف. فالعولمة تتعلق بالمثل الأعلى الذي نعتز به المتمثل في الأسواق المفتوحة التي توجه الاقتصاد العالمي إلى تحقيق مستويات غير مسبوقة من النمو الاقتصادي والتنمية.

وأدت العولمة إلى تحسين مستويات حياة الأفراد في العديد من أنحاء العالم، فضلا عن انتشال عامة السكان من الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، تمتع الكثير من الناس بالحريات السياسية والاقتصادية الجديدة، في حين تخرّجت الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض وحققت مستوى أعلى من الدخل في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا. ولكن المفارقة أن تعددية الأطراف قد تراجعت في حين تجذّرت العولمة أكثر من ذي قبل. لماذا؟ نحن نعلم أن العولمة وتعددية الأطراف تميلان معا نحو العالمية على المستويات الفردية والمجتمعية والوطنية والدولية، وأن الأولى تُعنى بالأسواق بينما تُعنى التعددية بالحوكمة.

ويعني هذا في جوهر الأمر أن النهج المتعدد الأطراف يتطلب استجابة سيادية والتكيف الهادف الذي يمكّن من مواكبة العولمة. ومن المؤسف أن هذا هو مكمن التحدي الذي تواجهه تعددية الأطراف، إذ أن العديد من الدول الحديثة الكبيرة منها والصغيرة الغنية منها والفقيرة لا تزال على ترددها إزاء التحول من مرحلة نموذج الحوكمة القومية الذي ساد في فترة ما قبل القرن التاسع عشر، والذي تجسده معاهدة وستفاليا إلى حد كبير. وما لم تتم استعادة التوازن الدقيق بين العولمة وتعددية الأطراف، فسيتعين علينا نحن إحداث التغيير. ونرى أنه ينبغي أن تكون الأمم

المتحدة في صدارة الجهود الرامية لاستعادة تعددية الأطراف كي يتسنى لها سد الفجوة القائمة ما بين التعددية والعولمة. ويظل السؤال حول ما إذا كان بوسع الأمم المتحدة الارتقاء إلى مهمة إعادة ذلك التوازن الدقيق بين العولمة والتعددية حتى يتسنى لها حفظ السلام لصالح الأجيال القادمة. وما أكثر الفرص المتاحة لتحقيق ذلك التوازن وهي ماثلة أمام ناظرينا.

وتتطلب منا التحديات المستعصية التي يواجهها عصرنا مثل تغير المناخ والإرهاب وحماية المحيطات والنباتات الطبيعية ومعالجة الأوبئة الخطيرة وإدارة شؤون الفضاء الخارجي والمجال الإلكتروني، العمل المتضافر المتعدد الأطراف استنادا إلى توافق الآراء والالتزام بالقانون الدولي، عوضا عن الترتيبات الأحادية الجانب. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي أن يكون التقيد بالقواعد والممارسات الدولية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء المتبادل مبدأ موجها لاستعادة التعددية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أرمينيا.

السيدة سيمونيان (أرمينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود أرمينيا أن تعرب عن تقديرها للرئاسة الصينية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وتقديم الورقة المفاهيمية (S/2018/982، المرفق).

ويكتسي موضوع جلسة اليوم أهمية بالغة في التصدي للمشاكل والتحديات العالمية التي تتطلب العمل المتعدد الأطراف. ولا شك أن صون الروح الإنسانية والحفاظ على السلام واحترام الكرامة الإنسانية، جميعها أولويات هامة ولا يمكن تحقيقها إلا بواسطة الجهود المتضافرة والاستجابة المنسقة. وتعدُّ الانتهاكات المنظّمة لحقوق الإنسان وإنكار الجرائم السابقة والإفلات من العقاب واستخدام القوة أو القهر الاقتصادي وانعدام الحماية الدولية من بين أهم العوامل المسببة للتهديدات وعدم الاستقرار. وما برح جدول الأعمال الدولي يحفل بالمواضيع مثل نزعة التطرف والاستبعاد وتنامي التعصب وخطاب الكراهية، فتؤدي بذلك إلى تشويه الخطاب العالمي وتعزيز الانقسامات السياسية والاجتماعية. وبالمثل، فإن التراجع الواضح عن الالتزام الدولي بالتعددية واحترام حقوق الإنسان ظاهرة مثيرة للقلق بوجه خاص في وقت نحن بحاجة فيه إلى مزيد من التعاون الدولي وتعزيز القدرات اللازمة لها.

وأكد تقرير الأمين العام الأخير عن أعمال المنظمة (A/73/1) ضرورة تعزيز الالتزام بتعددية الأطراف بوصفها أداة فعالة للتصدي للتحديات العالمية والوقائع المثيرة للقلق التي تواجهنا وذلك التقرير بمثابة إنذار وتذكير لنا بأنه لا يمكن من الدول التصدي لتلك التحديات بمفردها. وليست تعددية الأطراف غاية بحد ذاتها، بل من الضروري أيضا بلوغ أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والرخاء. ويجب علينا معا وبصورة جماعية، أن نبذل المزيد من الجهد لأجل المساعدة في تخفيف حدة حالات الأزمات التي تكون فيها حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حق الإنسان في الحياة، عرضة للخطر المتزايد. ويتطلب ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام لقدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على الاستجابة بصورة مناسبة.

ونؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى إعطاء الأولوية للوقاية في سياق الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة. وتعرب أرمينيا عن تصميمها والتزامها بالإسهام في تعزيز ذلك المفهوم، مع التركيز على اتخاذ الإجراءات المبكرة لمنع حدوث الانتهاكات الخطيرة. ولدينا سِجلّ معروف جيدا في ذلك الصدد. وتهدف قرارات الأمم المتحدة التي قدمتها أرمينيا إلى وضع استراتيجيات لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد كان اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢٣ الذي حدد ٩ كانون الأول/ديسمبر باعتباره اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، دليلا قويا على تعددية الأطراف المسؤولة التي أسفرت عن وثيقة ختامية هامة تم التوصل إليها بتوافق الآراء. وسنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة

عليها، في حين يعدُّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معلما آخر يؤكد عزمنا الجماعي على مكافحة الإفلات من العقاب ومنع تكرار مختلف أشكال المعاناة الإنسانية.

ولا يزال تعزيز حقوق الإنسان واجبا عالميا وذا أهمية مثلما كان عليه دائما. وقد قدمت أرمينيا طلب ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان لأجل تجديد التزامها الحازم ببذل الجهود المتعددة الأطراف في مجال تعزيز حقوق الإنسان وكرامته. وكانت حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في صميم التحول الديمقراطي الرئيسي الذي شهدته أرمينيا خلال ثورتها المخملية السلمية. وتدل التغيرات المحلية التي شهدتها أرمينيا في أيار/مايو على التزامنا بتأييد السياسات الرامية إلى تعزيز المشاركة والمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص والتنمية والسلام على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وإذ نتصدى للتحديات الحالية التي تواجهها تعددية الأطراف، فإن من المهم التشديد على أهمية التعاون الفعال مع الترتيبات والمنابر والأشكال الإقليمية، فضلا عن العمل على تجنب أي ازدواجية في الجهود. وإن للأشكال الجيدة والمأذون بها دوليا في إطار المنظمات الإقليمية قدرة كامنة على التصدي للتحديات المعقدة، ولا سيما في حالات النزاع. وينص ميثاق الأمم المتحدة على الاستخدام الفعال للترتيبات الإقليمية بوصفها سبيلا إلى التسوية السلمية للمنازعات. وترحب أرمينيا بالدعم الثابت والمستمر المقدم من منظومة الأمم المتحدة والأمين العام لجهود الوساطة الرامية إلى التفاوض بشأن التسوية السلمية للنزاع في ناغورني – كاراباخ بقيادة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، برئاسة مشتركة بين فرنسا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وتتسم قدرة المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم الثابت للاتفاقات التي يتم التوصل إليها بالأشكال المأذون بها، فضلا عن المساعدة في إيجاد حل عن طريق الوساطة أهمية بالغة لدعم رؤية وممارسات تعددية الأطراف المسؤولة والسلام المشترك.

وتوفر المؤسسات المتعددة الأطراف محافل تتيح للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني المناقشة والاتفاق على إيجاد حلول للمشاكل العالمية التي لا يمكن لأي من الدول حلها على نحو فردي. وتوفر تعددية الأطراف محافل هامة للمناقشات وتحديد مجالات ونطاق الاتفاق الممكنة. ولم يعد العمل معا أمرا اختياريا، بل هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وبالتالي، فإن التعاون بحزم وتأن في التصدي للشواغل المشتركة والخلافات القائمة يظل أحد الأهداف الهامة التي نلتزم بها التزاما كاملا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان.

السيد الحارثي (عمان): في مستهل كلمتي، أتقدم لكم ولبلدكم الصديق جمهورية الصين الشعبية، بأسمى عبارات التهاني على ترؤسكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، ونحن على ثقة بأن خبرتكم وسياسة بلدكم سوف تكونان عونا لكم في تصريف أعمال المجلس بما يحقق الغايات المنشودة.

يناقش مجلس الأمن اليوم، بمبادرة منكم، موضوعا في غاية الأهمية للدول الأعضاء وللنظام العالمي: ألا وهو موضوع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في عالم متعدد. فالحفاظ على السلم والأمن الدوليين كان ولا يزال من أهم وأبرز الغايات التي تم على أساسها إنشاء الأمم المتحدة. وتأتي خطوتكم هذه متسقة مع الاهتمام المتنامي لدى الدول الأعضاء بشأن موضوع التعددية. وكذلك مع الإدراك الذي عبر عنه الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة.

ولا شك أن تعدد وتنوع القضايا وعالمية تأثيرها بات يتطلب حلول عالمية تتضافر فيها جهود جميع الدول صغيرها وكبيرها. وتتصدر هذه القضايا ضرورة إصلاح آليات العمل الأممي وتجنب المعايير المزدوجة في تطبيق العدالة والقانون الدوليين.

تؤمن سلطنة عمان بالأمم المتحدة والتعددية والعمل الدولي المشترك، بل وتعتبره المجال الأنسب لحل وتسوية العديد

من القضايا التي يواجهها المجتمع الدولي. ومن هنا نأمل أن تبتعد الدول عن اللجوء إلى الإجراءات الأحادية التي لا تتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

فالأمن والسلام يتطلبان إيماناً بالتعددية والعمل المشترك والالتزام بميثاق الأمم المتحدة. ذلك ما ارتضته الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وذلك ما ينبغي العمل نحوه ومن أجله.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الأطلسي (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها بشأن الموضوع.

في عالم يتسم بالعولمة التي تختبر يومياً وتواجه تحديات متعددة الأنواع، فإن تعددية الأطراف ليست خياراً بل ضرورة، بل هي التزام، من أجل العمل معاً لصالح البشرية ورفاه البشر. وقد أصبحت تعددية الأطراف في القرن العشرين وسيلة لإنهاء ويلات الحرب والفوضى. ولهذا السبب وقع الآباء المؤسسين للمنظمة على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والفقر وعدم احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. والهدف من ذلك هو صون السلم والأمن الدوليين وضمان التنمية وتعزيز حقوق الإنسان. وكانت المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لهذا السبب مصمَّمةً بعناية للتأكد من أنها لن تتقادم بمرور الزمن وأنها ستعيد كرامة الإنسان وتكرّس مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أن الصلة بين تلك المبادئ قد ثبت على مر الزمن أنها تؤكّد مفهوم السببية. وسيكون لأي فشل في واحد منها آثار سلبية على المبادئ الأخرى.

إن علّة وجود تعددية الأطراف الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، بالنظر إلى التحديات الناشئة التي تواجه دولنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار الإرهاب وتوسعه، والأعداد المتزايدة من النزاعات وبؤر التوتر، فضلاً عن توسّع نطاق الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالإرهاب الدولي، إلى جانب التحديات الأخرى، قد ظهرت وكان لها تأثير كبير وحاد على الساحة الدولية. وتشمل التحديات الأخرى ازدياد حدّة الفقر وتفشّي المجاعة في العديد من المناطق؛ والبطالة، وبخاصة بين الشباب، التي بلغت مستويات تنذر بالخطر في مختلف البلدان، ما يشجّع بعض هؤلاء الشباب على تبنّي مبادئ الإرهاب الأصولي والتطرف والتطرف المصحوب بالعنف وأن يصبحوا فريسة سهلة للجريمة العابرة للحدود الوطنية وشبكات الاتجار؛ وتغير المناخ وآثاره على البيئة والسكان؛ والزيادات في الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والأمواج السنامية، وظاهرة إلنينيو، وحرائق الغابات وما إلى ذلك، إلى جانب التصحر والتلوث في البر والبحر والجو. وكل هذه المشاكل تمثل تحدياً لنا للعمل معاً وتعزيز تعددية الأطراف.

وما أكثر الأمثلة التي تؤكد مجدداً أهمية تعددية الأطراف والدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفها المكان المناسب لتوحيدنا حول مبادئ هامة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نؤيد الإصلاحات التي شرع فيها الأمين العام والرامية إلى تزويد الأمم المتحدة بأدوات أفضل لمواجهة تحدياتنا الراهنة. ويجب أن تتحقق تلك الأهداف من خلال اعتماد نهج شامل ومتعدد الأبعاد يقوم على سيادة القانون في جميع جوانب العلاقات الدولية، بما في ذلك باحترام ميثاق الأمم المتحدة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ووفاء لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أصبحت المملكة المغربية عضواً في المنظمة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦. ومنذ ذلك الحين ما فتئنا عضواً نشطاً في المجتمع الدولي ومدافعاً عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي أصبحت ركائز سياستنا الخارجية وعملنا الدولي. ويؤكّد المغرب على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية على النحو المبين في الفصل السادس، ويدعم بقوة الدور المستمر الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية المسؤولة عن حل القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق تشجع المملكة المغربية على استخدام الحوار والتفاوض، إذ تضع سياستها الخارجية في إطار الدبلوماسية الوقائية، سعياً إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. إن الحوار البنّاء والمسؤول أمر أساسي من أجل تحقيق هذه الغاية. وقد ساعد المغرب طوعياً في الجهود الرامية إلى المصالحة وتسوية النزاعات، كما فعل صاحب الجلالة الملك محمد السادس في جهود الوساطة لحل الأزمة في منطقة نهر مانو، وفي دعم أشقائنا في مالي للتعامل مع أزمتهم، ومساعدة أشقائنا الليبيين للوقوف مجدداً. لقد استضفنا الحوار بين الليبيين المعقود تحت رعاية الأمم المتحدة الذي أفضى إلى توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، نريد أن نُسهم في بناء منطقة مغاربية عربية موحدة وعالم عربي موحد وأفريقيا موحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ المغرب معنياً منذ عام ١٩٦٠ بجهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، في إطار جهوده الرامية إلى تسوية الأزمات في القارة الأفريقية وفي أماكن أخرى، من خلال مشاركته في عمليات حفظ السلام في الصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار ومالي، وكذلك في عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي التي يقررها مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، دافعت المملكة المغربية باستمرار، وخلال الفترات الثلاث التي شاركت فيها بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، عن الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ودعت إلى تعددية الأطراف التي تتسم بالكفاءة والفعالية.

إن تغير المناخ مسألة بالغة الأهمية للمغرب، ولهذا السبب استضفنا في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وأخيراً، تستضيف المملكة المغربية في مراكش في ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر، مواصلة لجهودها الدؤوبة من أجل تنشيط وتعزيز تعددية الأطراف، المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ دن كواي (فييت نام) (تكلّم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الصينية للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به قبل قليل ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلي به ممثل جمهورية سنغافورة بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

منذ تأسيس الأمم المتحدة، بين التاريخ أن التدابير الانفرادية والثنائية وحدها لا يمكن أن توجد حلا للتحديات الأمنية العالمية التي نواجهها. وعلى النقيض، فإن التدابير المتعددة الأطراف، المستندة إلى مبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، تكتسي أهمية بالغة في التصدي لها. وفي الوقت

الحاضر، نظرا لأن السلام والأمن في العالم يواجهان تحديات معقدة ومتزايدة لم يسبق لها مثيل – قديمة وجديدة، تقليدية وغير تقليدية – فمن المهم أكثر من أي وقت مضى أن نتقيد بتعددية الأطراف ونجعلها أكثر فعالية في معالجة هذه المسائل، ولا سيما التحديات العابرة للحدود الوطنية التي تتجاوز قدرة أي دولة من الدول الأعضاء على التصدي لها وحدها، بغض النظر عن مدى قوتها. وتبذل فييت نام قصارى جهدها لتعزيز تعددية الأطراف، وندعو المجتمع الدولي إلى العمل معا من أجل زيادة فعاليتها كوسيلة لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. ولذلك، نتقدم بالاقتراحات التالية.

أولا، يجب أن تحافظ جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي لديها أكبر القدرات، على التزام سياسي قوي بالسعي إلى تحقيق تعددية الأطراف والحفاظ على وجود نظام دولي قائم على القواعد يتناول جميع المسائل بطريقة منصفة وعادلة ومتكافئة، واتخاذ تدابير ملموسة تحقيقا لهذه الغاية. وثانيا، يجب أن تتغير آلياتنا المتعددة الأطراف أيضا، وعلى رأسها الأمم المتحدة، لكي تصبح أكثر فعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة أمام الدول الأعضاء، وأن تكون حقا في خدمة الجميع. وفي هذا الصدد، تؤيد فييت نام تماما مبادرات الأمين العام للإصلاح وتؤكد على مدى أهمية أن نضع وننفذ الآن خطة عمل مناسبة لتحقيق تلك الإصلاحات.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم فييت نام للدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن والنهوض بالتنمية المستدامة، ونؤكد من جديد التزامنا القوي بتعزيز تعددية الأطراف، بحيث تكون الأمم المتحدة في صميمها. وبصفتنا عضوا نشطا ومسؤولا وملتزما في المجتمع الدولي، ستواصل فييت نام السعي من أجل إيجاد عالم ينعم بالسلام والرخاء والاستدامة والإنصاف.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): نشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل السلام والأمن الدوليين.

إن مبادئ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية اليوم ليست مهملة فحسب بل ويجري تجاهلها تماما. لقد نسينا معنى الثقة والاحترام المتبادلين. وتشكل النزاعات المسلحة والمواجهات السياسية بين أكبر دول العالم وحروب المعلومات والاضطهاد الصريح للبلدان غير المتعاونة والاستفزازات والجزاءات الدولية، جميعها دليلا ناصعا على ذلك. ويجري التشكيك في الوثائق الأساسية لتعددية الأطراف في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ويجري تفكيك أنظمتنا لنزع السلاح وعدم الانتشار، وقد شهدنا مؤخرا أمثلة على ذلك في الأحداث المتصلة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

وما فتئت بيلاروس تلتزم باتباع سياسة محبة للسلام وغير صدامية تستند إلى تعددية الأطراف والاحترام المتبادل. ولا نشارك في تنفيذ مبادرات السلام فحسب، بل نساهم بشكل نشط في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقتنا. إن بيلاروس هي البلد الوحيد في فترة ما بعد الحقبة السوفياتية الذي لم يشارك أبدا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاعات المحتدمة أو تلك التي طال أمدها في المنطقة. وما فتئنا نواصل دعم عملية السلام لحل النزاع في جنوب شرق أوكرانيا، مقدمين مساهمة كبيرة من خلال عقد اجتماعات فريق الاتصال الثلاثي المعني بأوكرانيا وأفرقته الفرعية العاملة في مينسك. كما ندعو إلى التوصل لحل مقبول من جميع الأطراف فيما يتعلق بصياغة معايير نشر بعثة حفظ سلام محتملة تابعة للأمم المتحدة في المنطقة، ونحن على استعداد للإسهام في عمل هذه البعثة.

كما تتطابق مبادئ تعددية الأطراف مع الفكرة القائلة بأن بيلاروس ما برحت تشجع منذ وقت طويل إعادة إحياء عملية

شاملة لإصلاح العلاقات بين الشرق والغرب على نحو مشابه لعملية هلسنكي، استنادا إلى مناقشة جديدة وواسعة النطاق. ولم تمر نداءاتنا دون أن يلاحظها أحد، ففي الأسبوع الماضي نظمنا في مينسك حدثا دوليا رئيسيا، يتمثل في عقد اجتماع للفريق الأساسي لمؤتمر ميونيخ الأمني، والذي جمع قادة الدول الأوروبية وشخصيات سياسية بارزة ومسؤولة، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والخبراء. وفي الوقت الحاضر، فإن مجرد إمكانية جمع الدول على طاولة المفاوضات يشكل إنجازا قيما وهاما للسلم والأمن الدوليين، وسنواصل التمسك بالمبدأ الذي يستند إلى الحكمة الصينية القائلة بأن الماء ينحت الصخر. وتعني العبارة باللغة الصينية أن ''قطرات المياه المتساقطة ستؤدي إلى تآكل الصخر''. أو كما قال ألكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس، في اجتماع مينسك: ''إن سنوات من المفاوضات أفضل من يوم واحد من الحرب''.

ويمكن أن يتيح الحفاظ على تعددية الأطراف في العلاقات الدولية وتعزيزها، وفقا لمبدأي الاحترام المتبادل والتوافق في الآراء، لنا جميعا فرصة من أجل المستقبل وأن يمكننا من تحقيق الهدوء والسلام والأمن من منظور جيوسياسي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد مالي أن يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع ''صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة''، وهي مناقشة هامة بالتأكيد في وقت يجري فيه التشكيك بشكل كبير في تعددية الأطراف. كما أنها تكتسي أهمية بالغة في وقت تتعرض فيه الأمم المتحدة، التي تجسد تعددية الأطراف والتي أنشئت في عام ١٩٤٥ لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، لهجوم عنيف لم تتعرض له قط بسبب التحديات الجديدة والتهديدات المعقدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وما من شك في أن الأمم المتحدة تجسد التطلعات الراسخة لدول العالم من أجل السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان، ومن ثم فإنها تشكل التجسيد الحقيقي لمستقبل أفضل للشعوب التي نمثلها هنا في نيويورك. ولا شك في أنها تمثل إطارا مثاليا لتعددية الأطراف والتعاون بين شعوب العالم. وتتيح منظمتنا المشتركة فرصة لكل الدول الممثلة فيها – سواء كانت قوية أو أقل قوة، تعيش في سلام أو تواجه أزمة – للتعبير عن نفسها بحرية والمشاركة على قدم المساواة في المناقشات والمفاوضات بشأن القضايا الدولية الرئيسية الراهنة. ويؤكد هذا الإنجاز الكبير في حد ذاته أهمية تعددية الأطراف، وبالتالي الأمم المتحدة، حيث إنها تعزز الثقة والتفاهم المتبادلين، ومن ثم الحد من التوترات، بل والنزاعات بين الدول الأعضاء.

ثانيا، في مواجهة الأخطار الجديدة التي تهدد العالم، بما في ذلك الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والمهاجرين، فضلا عن جرائم الفضاء الإلكتروني وتغير المناخ، لا تزال مالي تعتقد أنه لا يمكن التصدي لهذه التحديات على نحو مستدام إلا من خلال نهج متعدد الأطراف قائم على التعاون بين البلدان المعنية. وليس من قبيل المبالغة في هذا الصدد إعادة صياغة ما ذكره الأمين العام عندما قال إن العمل معا في إطار متعدد الأطراف ليس خيارا، بل هو الحل الوحيد. فلا يمكن لأي بلد أن يحقق أمنه عن طريق القتال منفردا، ولا يمكن لأي بلد أن يعيش في سلام في وقت تغرق فيه بلدان أخرى في عدم الاستقرار.

وتظل مالي مدافعا قويا عن تعددية الأطراف والتعاون فيما بين الدول، بهدف تحقيق الثلاثي المتمثِّل في الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان. لقد كان التزام بلدنا الجاد واضحاً في مشاركة مواطنينا في عمليات تهدف إلى التوصل إلى تسوية

سياسية للتوترات في جميع أنحاء العالم ونشر القوات المالية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والآن، في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وهذا الالتزام نفسه بتعددية الأطراف والتضامن الدولي يفسر سبب مواصلتنا إرسال أبنائنا وبناتنا إلى عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، بالرغم من الحالة الداخلية الصعبة التي نواجهها. فالماليون فخورون جدا اليوم بالاستفادة من التضامن الدولي في المقابل، من خلال تواجد أفراد عسكريين وموظفين مدنيين على أراضينا من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعدد من الشركاء الأصدقاء الآخرين، الذين يعملون إلى جانبنا لمساعدة مالي على استعادة سلطتها في جميع أنحاء أراضيها.

ومهما التزمنا بتعددية الأطراف، لا يمكننا أن نتجاهل أنه يقف عند مفترق الطرق. ونتحمل مسؤولية جماعية عن تنشيط الإطار المتعدد الأطراف للأمم المتحدة. وللقيام بذلك، يجب أن نلتزم بمعالجة المسائل الدولية بطريقة شفافة ومنصفة وعادلة. وفي نهاية المطاف، يجب أن نتفق أيضا على النهوض بإصلاح بعض الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة – وهي في هذه الحالة مجلس الأمن والجمعية العامة – بما في ذلك تشكيلها وأساليب عملها. ويجب علينا ألا ندخر جهدا في دعم مختلف الإصلاحات التي يقوم بها الأمين العام، ولا سيما الإصلاحات المتعلقة بركيزة السلام والأمن ونظام التنمية. ونعلم أيضا أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها، لذلك من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتظل مالي، من جانبها، ملتزمة بدعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف والدور الرئيسي للأمم المتحدة في حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فان فيبيربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تنعقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن تعددية الأطراف في وقت مناسب للغاية. وبالنظر إلى نطاق التحديات التي نواجهها، نود التأكيد أكثر من أي وقت مضى على دعمنا لتعددية الأطراف وأهمية استثمار مواردنا وطاقتنا فيها. فقبل شهر، أدلى رئيس وزراء بلدي في معرض خطابه أمام الجمعية العامة ببيان قوي يشجع فيه تعددية الأطراف، قال فيه:

> ”إن وضع البشر في المركز وإرساء سيادة القانون كأساس للنظام الدولي هو ما ينبغي أن يوجه محرك تعددية الأطراف“. (A/73/PV.10).

فعلى مدى قرون كانت بلجيكا ساحة معركة للقوى المحيطة بها. وبفضل التعاون الوثيق بين الدول واحترامنا للتنوع والاعتماد المتبادل، نعيش الآن أطول فترة سلام في تاريخنا حتى الآن. ولهذا السبب، نؤمن إيمانا راسخا بفائدة الأمم المتحدة وميثاقها وبالقيم العالمية التي تلهمها. وتؤيد بلجيكا اتباع نهج بنّاء ومتكامل تجاه الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة – التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن – باعتباره أفضل طريقة لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام الدائم. ويجب الآن ترجمة ذلك الاعتقاد إلى عمل ملموس متعدد الأطراف. ويجب أن نبرهن على أن الخطوات الفعالة والمشتركة التي تتخذ هنا في مجلس الأمن يمكن أن تحدث أثرا بالنسبة للرجال والنساء والأطفال في الميدان. وهذا بالتأكيد سيكون هو هدف ولاية بلجيكا في مجلس الأمن خلال العامين المقبلين. وسنسترشد بثلاث كلمات رئيسية في أعمالنا.

الكلمة الأولى هي منع نشوب النزاعات، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل ومعالجة الأسباب الجذرية والعوامل

المحركة للنزاعات بطريقة متكاملة وشاملة في شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والبلدان المعنية. ومكافحة الإفلات من العقاب أيضا أداة وقائية حاسمة الأهمية. ثانيا، الحماية، حماية المدنيين – الرجال والنساء والأطفال – مع التركيز بشكل خاص على الأطفال في النزاعات المسلحة واحترام القانون الدولي الإنساني. ثالثا، الأداء أي تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام وإعطاء الأولوية لدعم الحلول السياسية وحماية المدنيين.

وأود أن أشدد أيضا على ثلاثة مجالات يجب علينا فيها مضاعفة جهودنا في دعم النظام الدولي القائم على القواعد في مجالي السلام والأمن. ينبغي لنا جميعا أن نضمن احترام المعايير الدولية التي اتفقنا عليها جميعا باستمرار. وعليه، فإن جميع أعضاء المجلس يتحملون مسؤولية التأكد من أن أعمالهم في المجلس لا تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان أو أنظمة عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، تظل الجهود مثل مبادرة فرنسا والمكسيك بشأن حق النقض وقواعد سلوك مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية مهمة للغاية. ثانيا، يجب أن نتمكن من الاستفادة من الصكوك القائمة المتعددة الأطراف من أجل إيجاد حلول ملموسة للحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ويجب أن تعزز تلك الصكوك بدورها عمل مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، تقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور مهم للغاية في سورية. ولهذا السبب خصصت بلجيكا مليوني يورو لبناء مختبرات جديدة حتى تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من البقاء في طليعة أنشطتها في مجال البحث والتحقق. ويمكن أن تضطلع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدور هام ومفيد في التوصل إلى اتفاق مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أخيرا، إذا أردنا بناء نظام دولي قائم على القواعد، يجب علينا أيضا أن نضمن احترام تلك القواعد فعليا. لقد وضعنا صكوكا هامة – ليس فحسب محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم بل أيضا مجموعة من الصكوك للتحقق وإسناد المسؤولية. وبينما يوجد مجال للتحسين بالطبع في تلك المجالات، يجب أن نتمكن من استخدامها عند الاقتضاء من أجل جعل تعددية الأطراف أكثر فعالية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بينارانذا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الفلبين بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي بادرت بها الرئاسة الصينية لمجلس الأمن، وتؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تنعقد مناقشتنا في الوقت المناسب، بالنظر إلى الاتجاه المتنامي صوب النزعة الانفرادية وازدياد الجهود الرامية إلى التشكيك في تعددية الأطراف، أساسا وعلى نحو يثير الاستغراب، من المهندس الرئيسي للأمم المتحدة. وتؤيد الفلبين دعوة الأمين العام إلى تجديد الالتزام بنظام قائم على القواعد وعودة قوية إلى تعددية الأطراف، التي تمنح صوتا لمن لا صوت له، وتوصي بسعة الصدر حتى يتم الاطلاع على الحقائق ذات الصلة، وتضع خيارات للمنحى العملي والاستدامة وتضفي على الإجراءات عندما تُتخذ في نهاية المطاف مصداقية لا تمنح عن حق للقرارات الانفرادية، والمتهورة في كثير من الأحيان. ويجسد التنفيذ الجاري لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أحد الإنجازات الرئيسية والدائمة للعمل الجماعي. لقد وضعت الدول الأعضاء بشق الأنفس برامج وطنية متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. لكن البيئة المؤدية إلى السلام والاستقرار والتقدم التي نسعى إلى تعزيزها يمكن أن تضيع بفعل انفرادي متهور. فتعددية الأطراف في بعض الأحيان بطيئة للغاية لدرجة أنها تعجز عن التصرف وبطيئة لدرجة يجعلها غير قادرة على تحقيق التوافق في

الآراء بشأن المسائل الأكثر إلحاحا. وقد كانت هناك حالات مأساوية لم يتم الاضطلاع بما كانت تشتد الحاجة للقيام به.

وباعتبار الفلبين عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، فإنها تشجع بنشاط عملية تعددية الأطراف. وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، نقوم بتنسيق وتيسير المسائل التي تهمنا جميعا – الهجرة والتنمية والاتجار والأشخاص ذوي الإعاقة والتنوع البيولوجي وكذلك حقوق الإنسان. لقد دافعنا عن الميثاق العالمي بشأن الهجرة الذي يرتكز على حقوق الإنسان والعمل اللائق فحسب. فيما يتعلق بالسلام والأمن، دافعت الفلبين عن الحظر الشامل للأسلحة النووية. ونتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب.

ومنذ عام ٢٠٠٤، ما برحنا أيضا نشارك باكستان سنويا بشأن تقديم قرار الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام.

وفي مجال التعاون البحري على الصعيد الإقليمي، ومع التسليم في الوقت ذاته بالاختلافات فيما بين الدول وعدم تهديد المصالح الأساسية الخاصة بكل منا إطلاقا، فإن الفلبين ستقوم بالدور التنسيقي للسنوات الثلاث القادمة بشأن اعتماد مدونة قواعد سلوك مشتركة في بحر الصين الجنوبي.

وقد كشف نجاح الفلبين في مجال مكافحة الإرهاب الطابع العابر للحدود لهذه الآفة وأكد على أنه التهديد الأكثر إلحاحا للسلم والأمن في العالم اليوم. وينبغي لمكافحة الإرهاب أن توحدنا جميعا. وهي تتطلب التزامنا الكامل والصادق.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن إصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من تعزيز تعددية الأطراف، وأن زيادة تطوير المعايير الدولية بطريقة متوازنة أمرٌ بالغ الأهمية. ومع ذلك، وفي حين تؤيد الفلبين بقوة تعددية الأطراف، فإننا نؤكد على أن الأمم المتحدة ووكالاتها تشكل مجموعة من السيادات. وهي نفسها ليست سيادة جماعية. ولذلك من الضروري دائما كفالة أولا وقبل كل شيء احترام سيادة الدول والتمسك بها. فالدول دائما أقدر إلى حَدٍّ بَعِيد على حل أي مشكلة، ولا توجد هيئة أو جماعة يمكنها أن تعمل بفعالية تقترب من درجة فعالية الدولة. وإذا كانت الدولة نفسها هي المشكلة، فإن تلك الدولة نفسها هي الأقدر على حلها. ولذا فلنعمل على ذلك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة يانيث لوثا (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أولا أن أشكر جمهورية الصين الشعبية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز النهج المتعدد الأطراف ودور الأمم المتحدة".

وتعلق إكوادور أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في الحفاظ على نظام عالمي مبني على احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ المكرسة في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، الذي هو بلا شك نقطة مرجعية أخلاقية لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتعزيز الكرامة الإنسانية والرخاء والدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونتفق مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش على أن مشاكل عصرنا، تغدو عالمية النطاق بشكل متزايد، وأن تعددية الأطراف أكثر أهمية وضرورة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ولا توجد دولة بمنأى عن التهديدات التي تواجه البشرية اليوم، ولكن لن تتحقق أية استجابة من تلقاء نفسها. ولذلك السبب، تعيد إكوادور التأكيد على التزامها بالنظام المتعدد الأقطاب مع مشاركة جماعية ونشطة لكل بلد من بلدان العالم وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة. إن الحوكمة الفعالة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لصون السلم والأمن الدوليين. ويمثل القانون الدولي العمود

الفقري لتعددية الأطراف، لأنه يمكننا من تهيئة الظروف المواتية للحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات التي وافقت عليها الدول بشأن مسائل أساسية مثل السلام المستدام، وإمكانية الوصول إلى العدالة، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاقتصادية، واستقلال القضاء، وتعزيز الديمقراطية. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون تحقيق العدالة والمساءلة.

وفي ذلك السياق، فإن إصلاح الأمم المتحدة يمثل فرصة لتحقيق نظام متعدد الأطراف قوي وأكثر تماسكا وأقل تجزؤا. ويجب أن يقترن ذلك الجهد بالتزام سياسي من جانبنا جميعا للتوصل إلى توافق في الآراء، سواء على أبسط المجالات قيد المناقشة، مثل أساليب العمل، أو على المسائل التي تتطلب اتخاذ قرارات مشتركة من جانب كل جزء من النظام، بالإضافة إلى إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره. ويقف التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مثالا على ذلك، لأنه تم اعتمادها بوصفها هدفا مشتركا للدول الأعضاء، وتقوم الحاجة إلى أكبر قدر ممكن من الجهود اللازمة لتحقيقها، استنادا إلى التعاون، وقبل كل شيء إلى النظام الدولي الذي محوره البشر، وبوسعه أن يمكننا من الاستجابة بفعالية للتحديات المتغيرة والمتزايدة.

وفي هذا السياق، رعت إكوادور، بالترافق مع بوليفيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، حدثا رفيع المستوى انعقد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تحت شعار ''تجديد الالتزام بتعددية الأطراف''، حضره رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبوليفيا، بوصفها رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وكان ذلك الاجتماع فرصة لنا للنظر في الدور الأساسي لتعددية الأطراف في تمكيننا من التعامل مع التحديات الملحة بشكل خاص. ويشهد العدد الكبير من المتكلمين في هذه الجلسة على مستوى قلق الأعضاء حيال المسألة والأهمية التي يولونها لها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إكوادور بتعددية الأطراف، ومدى إيماننا بقيمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد ميونغ أنون (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك المتكلمين السابقين تقديم الشكر للصين على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام، والقائمة بأعمال رئيسة الجمعية العامة، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس محكمة العدل الدولية، على وجهات نظرهم بشأن موضوع اليوم.

وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا بوجوب أن تبقى جميع الدول الأعضاء متحدة في عزمنا الجماعي على التمسك بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلى النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، كانت الأمم المتحدة ولا تزال في طليعة الجهود الدولية والمتعددة الأطراف المختلفة للتصدي للتحديات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن النظام العالمي المتعدد الأطراف القائم على أساس الأمم المتحدة قد مهد الطريق أمام الدول الأعضاء، على مدى ٧٣ عاما من عمره، لاتخاذ خطوات كبيرة في مجالات مثل التجارة المتعددة الأطراف، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، ومعالجة الشواغل البيئية. بيد أن الطابع المتطور للتهديدات الأمنية التقليدية والتحديات الأمنية غير التقليدية التي تواجه الأمم المتحدة يهدد بتقويض الكثير من

المكاسب التي تحققت. وبالرغم من الجهود المختلفة، لم تنجح الأمم المتحدة في تسوية بعض المسائل الأقدم للسلم والأمن الدوليين. فعلى سبيل المثال، ظلّ كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصير بدون تسوية لمدة تزيد على سبعة عقود. وكلما طالت المدة التي يحرم الفلسطينيون من تقرير المصير، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، زاد ارتكابنا جميعا لخطأ جماعي لعدم الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال نهج مجلس الأمن تجاه هذه المسألة يشكل مثالا على التقاعس الانتقائي في تنفيذ مقاصد الميثاق ومبادئه.

وتؤيد ماليزيا بقوة مبادرات الإصلاح بهدف تعزيز الأمم المتحدة. وبالرغم من أننا ندرك التحديات المرتبطة بعملية الإصلاح، فإننا نشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على العمل الجماعي للتعجيل بهذه العملية من أجل ضمان أن تظل الأمم المتحدة محورية في الهيكل المتعدد الأطراف. وإذا أريد لتعددية الأطراف أن تكون فعالة، ترى ماليزيا أن السبيل الوحيد للمضي قُدُماً هو إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد كازي (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر بنغلاديش الرئاسة الصينية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ونعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية الاستهلالية التي أدلى بها الأمين العام.

كما نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، سمعنا إعادة تأكيد معظم قادتنا بشكل مدو على تعددية الأطراف. إنهم، بالترادف، قدموا حجة مقنعة لعمل الأمم المتحدة بوصفها وسيلة بالغة الأهمية لتعددية الأطراف، وشددوا على الحاجة إلى جعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود في القرن الحادي والعشرين. وتكررت كلمة ''إصلاح'' كلازمة مشتركة مع كثير من التركيز على مجلس الأمن نفسه.

وفي عالمنا اليوم، تظل تعددية الأطراف نبراسا بالغ الأهمية ينير طريقنا صوب نظام قائم على القواعد في ظلام الدهاليز التي كثيرا ما نجد أنفسنا فيها. وعلى مدى السنوات السبعين الماضية، اعتاد المجتمع الدولي اتباع نهج متعدد الأطراف، محوره الأمم المتحدة، للتصدي لمعظم التحديات الملحة في عصرنا. وكان لهذا الأمر أهمية خاصة في سياق صون السلام والأمن الدوليين. وبرز ميثاق الأمم المتحدة بوصفه النقطة المرجعية الرئيسية للتسوية السلمية للمنازعات والانضمام إلى مجموعة من القواعد والمبادئ المتفق عليها دوليا خلال النزاعات المسلحة. وبالرغم من النتائج المحدودة التي حققتها الأمم المتحدة في إدارة النزاعات، فقد برزت المنظمة بوصفها المحفل الأكثر موثوقية الذي تُثار فيه الشواغل حيال نشوب النزاعات وتصعيدها وتكرارها في أية حالة بعينها. وقد استُرشد في ذلك بالقيم والمبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة، وليس فقط على أساس قائمة نجاحات المنظمة وإخفاقاتها.

ومع التقدم السريع المحرز في العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما في مجالي المعلومات والتكنولوجيا البيولوجية، سيخضع مفهوم الإنسانية التقليدي نفسه لتساؤلات جديدة وصعبة. وستظل هذه التساؤلات تتطلب النظر الجماعي للبشرية أجمع، وليس قلة مختارة فحسب. وسنحتاج إلى استجابات عالمية لما سيكون أساساً تحديات عالمية تتعلق بعالم العمل، وبيئة الكوكب وتوفير الأمن في تخومٍ جديدة. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تراعي هذه الاستجابات العالمية استياء من يعتبرون أنفسهم مستبعدين لسبب أو لآخر. وإلا فسيتزايد الميل إلى اللجوء إلى الحمائية والعزلة والتعصب وكراهية الأجانب.

وبوسع تلك الإغراءات والاستراتيجيات أن تكون ملائمة من الناحية السياسية، ولكنها لا يمكن أن تشكل حلاً مجديا لعلل العولمة المزعومة. وبدلا من تجاهلنا للعمليات والخطابات على الصعيد العالمي، من الأهمية البالغة بمكان أن نضاعف جهودنا لمعالجة الاستقطاب الذي يتسلل مرة أخرى إلى السياق المتعدد الأطراف. ويمكن أن تكون العملية المتعددة الأطراف بطيئة ومضنية، ولكنها جديرة بجميع الجهود المستثمرة فيها. فلا يوجد سبب يدفع العولمة وتعددية الأطراف إلى التضارب مع حسّنا الوطني ونزعتنا القومية، أو سبب يمنعهما من أن تستمدّا القوة منهما لتعزيز المصلحة المشتركة لجميع الشعوب في جميع أرجاء العالم.

وأي شخص قد تساوره الشكوك بشأن تعددية الأطراف ربما ينبغي له النظر في حالة بنغلاديش. فبفضل تعددية الأطراف إلى حد كبير، تمكنت دولة نشأت في ظل اقتصاد أنهكته ويلات الحرب واستُبعدت باعتبارها عديمة النفع، من تحمل كل الصعاب ورسم مسار يخصها بوصفها أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم، محررة أكثر من مليون شخص من براثن الفقر. وظلت تعددية الأطراف دائما الدعامة الأساسية لأعمال سياستنا الخارجية ولا تزال كذلك استنادا إلى مصلحتنا الوطنية الأساسية المطلقة. إن أهداف التنمية المستدامة تعزز تطلعاتنا الوطنية لبناء مجتمع سلمي وعادل وشامل للجميع من خلال المضي قدما على المسار الشامل للحفاظ على السلام. وفي أعقاب الحلقة الأخيرة من أزمة الروهينغيا الإنسانية، لم يكن أمام بنغلاديش خيار سوى اللجوء إلى الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس لوصاياته على الأزمة إلى غاية التوصل إلى حل سلمي ودائم.

وبالتالي، ستظل بنغلاديش مناصرا متحمسا للأمم المتحدة، بما يتناسب مع تصميمنا على الاستعداد لما يواجه عالمنا من فرص وتحديات ناشئة. وتستند مساهمتنا الرائدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى القيم التي نعتز بها كدولة دعماً لتعددية الأطراف والسلام والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.